

العقائد الخيرية

في تحرير مذهب الفرقة الناجية وهم أهل
السنة والجماعة والرد على مخالفهم
تأليف

الاستاذ الفاضل المحقق الشيخ

محمد بصي بن حسين انزي الحارثي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
آمين

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية
لاصحابها عيسى الباني الجلي وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وجب وجوده بذاته ، وتنزه عن الامكان والنقائص بكمال صفاته ، ونصب الدلائل العقلية والنقلية على وحدته بتدرجه وجعل آثار أسمائه في جميع مصنوعاته علامة على ارادته ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي هدانا الى العقائد الحققة ، ونهاننا عن العقائد الباطلة ، وعلى آله وأصحابه الذين هم هداة في الدين ، وهم أصحاب الخيرات السابقون في ميدان العلم واليقين ، وبعد فان أتقع الطالب حالاً وما لاً هو المعارف الدينية والمعالن البقية ، سيما الاصول الدينية الاعتقادية ، اذ بها الفوز بالسعادة العظمى والكرامة الكبرى في الآخرة والأولى ، فان العقائد الحققة تهذب قلوب المكلفين عن الاخلاق الفاسدة ، وتطهر ظاهريهم وباطنيهم عن المعاصي الجليلة والخفية ، وقد صنف في كل زمان كتب كثيرة فيها لبيان العقائد الحققة ، لأنه لا يخلو العالم في كل آن عن الحق والمبطل ، فالحق قد أدرج في كتابه جواب المبطل في زمانه ، ولذا اختلط في كتب الكلام أدلة العلماء باقاويل الفرق الضالة حسبما يقتضيه الزمان ، فان العمل مبني على اقتضاء الحال والآن ، مع أن الاعتقادات الحققة في جميع الشرائع مصنوعة عن التبديل والتغيير ، لأن جميع الانبياء متفقون في الاعتقاد الحق ، وان الاختلاف بين الشرائع في مسائل القروع والاعمال ، مع أن في العصر الاخير تجدد الافكار وتحول الاحوال وشاع فساد الاخلاق ، وكثر اتباع الأهواء وتولد عن ذلك اعتقادات باطلة ، وظهر زواج الفسق والشقاق فلزم من تلك الاحوال تأليف كتاب يوافق اقتضاء هذا الزمان حجمه صغير ومسائله كثير ويوضح المشكلات ،

ويشتمل على جواب المعارضين والزمام المخالدين ، وعلى هذا الازم تشكل اللجنة في دائرة المشيخة الاسلامية بأمر شيخ الاسلام نال الله مطالبه في الدنيا والآخرة وبلغ هذا الامر لعلماء الممالك العثمانية بواسطة القضاة لتأليف رسالة في هذا الشأن مشتملة على مسائل مطروحة ، فالفتير المحتاج الى رحمة ربه الغنى محمد وهبي بن - سين افندى الخادمى عفا عنهما البارى ، شرع الى تحرير رسالة موافقة لاصول أهل السنة والجماعة ، وبذلت مقدرتى الى تحقيق دلائلها وتدقيق براهينها مع الاشتغال على رد الفرق الضالة القديمة والجديدة ، والزمام انحصار بعناية الهية ، وسميتها بالعقائد الخيرية ، وربتها على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة ، ومن الله التوفيق والعناية

أما المقدمة ففي بيان موضوع علم الكلام وتعريفه وغايته وبيان أصول الفرق الضالة اجمالاً فوضوح علم الكلام ذاته تعالى من حيث انه يبحث فيه عن وجوده وصفاته وأفعاله وأما مباحث النبوة وأحوال الآخرة فراجعة الى أفعاله تعالى ، وتعريفه علم يبحث فيه عن وجوده تعالى مع أفعاله وأوصافه من حيث انه يقتدر معه على اثبات (العقائد الدينية) بإيراد الحجج وذفع الشبه ويحافظ به على الاصول الاعتقادية ، وغايته التخلص عن التقليد والترقي الى درجة الاستدلال والتحقيق والنيل بتصحيح الاعتقاد الى سعادة الدارين وحفظ قواعد الدين عن أن يزلزلها شبه المظلمين ، وبناء العلوم الشرعية عليها صوناً عن افساد الزائعين ، وسمى هذا الفن كلاماً لانه يورث القدرة على ايراد الكلام الحق

وأما أصول الفرق الاسلامية فثمانية الأولى المعتزلة: وخلاصة مذهبهم ومبادئ كلامهم أن تركب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، فإذا مات بلا توبة فهو مخلد في النار ، وأن العباد خالقون لأفعالهم بقدرتهم الصرفة فلا تأثير بقدرة الله في أفعالهم ولا يجرى القدر فيها ولا نكارهم القدر سموا بالقدرة ، وورد في حقهم قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (القدرية مجوس هذه الامة) لأنهم يثبتون خالقية أنفسهم ، فلزم مشاركتهم للمجوس في اثبات الشريك له تعالى في الخلقية ، وأنهم يقولون بوجوب خلق الاصلح

للعباد على الله تعالى، وبني الصفات القديمة الزائدة على ذاته تعالى محتزين في زعمهم عن إثبات القدماء المتعددة، وأن كلام الله مخلوق محدث مركب من الحروف والأصوات وأنه تعالى غير مرئي في الآخرة، وإن الحسن والقبح عقليان وأنه يجب عليه تعالى رعاية الحكمة والمصلحة في أفعاله، وهم بعد اتفاقهم على هذه الأصول المذكورة اختلفوا عشرين فرقة، ورد مذاهبهم يأتي في بيان اعتقاد أهل السنة في هذه الأمور بالتفصيل.

والثانية : من الفرق الإسلامية الشيعية، وخلاصة مذهبهم أن الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ على رضى الله عنه وبعده أولاده ولا يخرج الإمامة عن أولاده إلى يوم القيامة خفياً وجلياً، وينسبون الصحابة إلى الخطأ بقبول امامة أبي بكر رضى الله عنه وتأخير بيعة علي رضى الله عنه إلى زمانه، وأنهم يعتقدون بالتناسخ والحلول والانحاد، ومنهم روافض قائمهم يؤولون الشرائع موافقاً لأهوائهم وشهواتهم النفسانية، واستحلوا المحرمات ورفضوا الفرائض والعبادات، ومنهم البكداشية موجودة في هذا الزمان وهم ضالة مضلة يضلون ضعفاء الأمة بكسوة الطريقة، ومنهم طائفة يعتقدون بجسمانيته تعالى ويثبتون له الحركة والسكون، والقيام والعود وسائر أمارات الحدوث تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، ومنهم من يقول أن القرآن ظاهر، وباطننا وإن المراد به الباطن لا الظاهر فالمعنى الظاهر غير مراد والاجتهاد باستناد الظاهر باطل ويلزمهم الكفر يقولون هذا لأن المراد بالقرآن معناه الظاهر الذي يدل عليه لسان العرب فالتكليف بالمعنى الباطن غير مراد وهم اختلفوا إلى اثنتين وعشرين فرقة، ومذهبهم مردود بأثبات الاعتقادات الحققة

الثالثة : من الفرق الإسلامية الخوارج وخلاصة مذهبهم ومدار كلامهم تخطئة على رضى الله عنه في مسألة التحكيم وتكفير من لا يعرف الأحكام الشرعية بتفاصيلها وأن الأطفال كلهم كأبائهم إيماناً وكفراً وإن من تركب الكبيرة كفر، وأن الله يريد الخير للشر وهم اختلفوا إلى عشرين فرقة

الرابعة : من الفرق الإسلامية المرجئة، وخلاصة مذهبهم أنهم يقولون للعصية لا تنصر

مع الايمان كما لاتنفع الطاعة مع الكفر ، وأن الايمان معرفة الله مع الخضوع له والمحبة بالقلب ، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ولا يضر معها ترك الطاعة وارتكاب المعصية ولا يعاقب عليها وابليس كان عارفا بالله وانما كفر بترك الخضوع له تعالى مع الاستكبار ، وهم اقتربوا الى خمس فرق .

الفرقة الخامسة : النجارية وهم موافقون لأهل السنة في مسئلة خالقيته تعالى أفعال العباد وفي الاستطاعة مع النحل وموافقون للمعتزلة في نفي الصفات الوجودية وفي حدوث الكلام ونفي رؤيته تعالى بالابصار وهم ثلاث فرق .

الفرقة السادسة : الجبرية وهم يقولون لا قدرة للعبد أصلا لا مؤثرة ولا كاسية بل العبد بمنزلة الجمادات والله لا يعلم الشيء قبل وقوعه وعلمه حادث ولا يتصف بما يتصف به الغير اذ يلزم منه التشبيه وان الجنة والنار ثقيان بحد دخول أهلها حتى لا يبق موجود سوى الله تعالى وهم فرقة واحدة .

الفرقة السابعة : المشبهة وخلاصة مذهبهم تشبيه الله تعالى بالخلقوات وتمثيله بالجمادات ويقولون بكونه تعالى جسما ويجوزون عليه حركة وانتقالا وحلولا في الخلقوات ، ويثبتون له تعالى الأعضاء والجوارح وهم فرقة واحدة لاتفاقهم في التشبيه وان كان شيعهم كثيرة والفرق المذكورة في هذا المقام اثنتان وسبعون .

والفرقة الثامنة : فرقة ناجية وهم أهل السنة والجماعة كذا في المواقف وشرحه وبهذه الفرق المذكورة في هذا المقام تكملت الفرق المينة في حديث رسول الله ﷺ وهو (ستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار الا واحدة قالوا من هي يا رسول الله قال الذين هم علي ما أنا عليه وأصحابي) والمراد بالامة أمة الاجابة بدلالة الاضافة الى النبي عليه السلام ، فان الاضافة توجب التشريف ، وأمة الدعوة لاتستحق التشريف لعدم ايمانهم ، فالمراد بالفرق المذكورة في الحديث هي الفرق الاسلامية ، وان أمة الدعوة تشمل اليهود والنصارى لأن الامة في الحديث ذكرت بمقابلة اليهود والنصارى والمقابلة توجب كون الامة المذكورة غير اليهود والنصارى فإز من كون المراد

بالامة أمة الاجابة وهم الذين آمنوا بالنبي عليه السلام وأجابوا لدعوته كذا في كتبوي على الجلال

ويظهر هذه الفرق لا يلزم أن يكون في زمان واحد بل يكفي في صدق الحديث ظهورهم في أزمنة مختلفة، وظهورهم بعد زمانه عليه السلام لأنه أشار الى ظهورهم بعده في الحديث بسين الاستقبال وأشار الى تدريج ظهورهم بصيغة المضارع الدالة على التجدد والاستمرار فوقع ظهور الفرق موافقا لآخباره عليه السلام لأن ظهورهم بدأ في خلافة عثمان رضى الله عنه، وكذا ظهور الخوارج في زمان خلافة على رضى الله عنه وفي زمن العباسية ظهر المعتزلة وهكذا، تماذى ظهورهم الى زماننا هذا، واليوم أرباب هذه الفرق كلهم موجودون، ولكن أكثرهم لا يعرفون اعتقادهم الى أي مذهب ينتسبون، وأي فرقة يقلدونها لأنه ربما يصادف من أنكر القدر ويسند فعل العبد اليه وهو معتزلي ولكن لا يعرف كونه معتزلي وأيضا يري من قال ان المعصية لا تضر مع الإيمان وهو من المرجئة، ولا يعرف كونه مقلداً للمرجئة، مع أن الشيعة والروافض كثيرة في العالم بحيث لا تعد ولا تحصى وكذا أرباب سائر الفرق موجودون ولكن لما كان مجادلة المذاهب مرقعة كان أربابهم مخفية، والمراد بكون الفرق الضالة في النار كونهم مستحقين لدخول النار بسبب اعتقادهم لا دخولهم بالفعل، فجاز عدم دخولهم فيها بمفوه تعالى أو بشفاعة الشافعين ان لم يكن اعتقادهم مؤديا الى الكفر، وان كان موجبا للكفر فهو خارج من الفرق الاسلامية ومخلد في النار.

وأما المؤمن المتبدع في الاعتقاد لا يكون دخوله في النار على الدوام بل يكفي دخوله في صدق الحديث وقتنا من الاوقات، لأن قضية (كلهم في النار) مطلقة عامة فيكون دخول المتبدع في الاعتقاد النار في وقت ما فان الجملة الاسمية وان اقتضت كون القضية دائمة، ولكن عدم دخولهم في النار عند الحشر والعصاة ينافي الدوام ولا أجل هذا كانت القضية محمولة على مطلقة عامة لادامة كذا في كتبوي على الجلال.

وأما الفلاسفة القائلون بقدم العالم والمنكرون الآخرة وبعثة الانبياء وأكثر

الاصول الدينية وكذا الطبيعيون الذين هم يسندون الحوادث كلها الى طبيعة الاشياء
وينكرون الفاعل المختار فهم خارجون عن الفرق الاسلامية كالفرون بانكارهم أكثر
الضرورات الدينية ويجب علينا ابطال آرائهم الفاسدة واعتقادهم السكسدة والزامهم
بالادلة القطعية في بيلان اعتقاد أهل السنة والجماعة ، وبعد ما ذكر مذاهب الفرق الضالة
في المقدمة اجبالا شرع في بيان مذهب أهل السنة ورد مخالفهم في الابواب

واعلم أن أهل السنة والجماعة فرقتان ماتريدية وهم الذين اتبعوا في الاصول
الشيخ أبا منصور الماتريدي ، واشاعة وهم الذين اتبعوا الشيخ أبا الحسن
الأشعري ، فانهم وإن كانوا فرقتين إلا أن أصولهم متحدة لا مخالفة بينهما تؤدي الى
تضليل احدهما بالآخرى عدوا فرقة واحدة ولكمال متابعتهم النبي عليه السلام وأصحابه
في معتقداتهم بلا تجاوز عن ظاهر النصوص ولا اعتماد على عقلهم ، سمو بأنهم فرقة
ناجية لأن أفعالهم مواقة للتعريف الذي وقع في الحديث فلزم الحكم بكونهم
فرقة ناجية

وأما الفرق الضالة وإن ادعوا أنهم فرقة ناجية فليتركهم التبعية للنبي عليه
السلام وأصحابه والمخالفة للسنة والجماعة لزم الحكم بكونهم فرقا ضالة ولذلك استحقوا
هذا الاسم ، لأنهم تجاوزوا عن ظاهر النصوص وأولوا صراحتها بلا ضرورة داعية الى
التأويل فاتبعوا أهواءهم وكثيرا ما خالفوا صراحة النقل وبداهة العقل فكانت أفعالهم
وأحوالهم مخالفة للتعريف الذي وقع في الحديث ، فافعالهم شاهدة على ضلالتهم ومكذبة
بدعواهم الناجية ، فالحكم بكونهم فرقا ضالة بشهادة أفعالهم مطابق للواقع ونفس الامر .

﴿ الباب الأول في الالهيات ﴾

وهو مرتب على أربعة فصول . الفصل الأول في معرفة الله واثباته بالنظر
الصحيح وكونه واجب الوجود لذاته ، وفيه أربعة مباحث البحث : الأول في معرفته
تعالى ، واعلم أن النظر في معرفة الله لأجل تحصيلها واجب شرعاً عندنا لقوله تعالى
﴿ فأنظر الى آثار رحمة الله كيف ينجي الأرض بعد موتها ﴾ وقد أمرنا في هذه الآيات

بالنظر في دليل الصانع وصفاته ، فالأمر للوجوب فدلّت هذه الآية على وجوب النظر في معرفته تعالى وإقوله عليه السلام ﴿ ويل لمن لا كها بين لحيه ولم يتفكر فيها ﴾ فأوعد النبي بهذا الحديث على ترك النظر في معرفة الواجب تعالى فالوعيد يدل على وجوب التفكير والنظر في معرفته تعالى ، اذ لا وعيد على ترك غير الواجب ، ويدل أيضاً على وجوب النظر في معرفة الله قوله تعالى ﴿ فاعلم أنه لا اله الا الله ﴾ واعلم أن شرط النظر في معرفته تعالى بعد الحياة العقل الذي هو مناط التكليف وعدم ما ينافي الادراك كالنوم والغفلة والاعماء ، فلا وجوب في حالة النوم .

وأما عدم تكليف النبي عليه السلام وأصحابه بالنظر والتفكير بعوام الناس والاكتفاء باقرار اللسان والاعتقاد للأحكام بلا نظر ولا استدلال فمحمول على ابتداء الايمان اذ كفوهم أولاً بالاقرار والاعتقاد ، ثم علومهم ما يجب اعتقاده في ذاته وصفاته تعالى في المحاورات والمواظ والمخطابات كذا في الجلال (واختلف) في أول الواجبات على المكلف ؟ فمقدّم جهور المعتزلة أول الواجبات النظر في معرفة الله وهو واجب اتفاقاً كما مرّ آتياً . وقيل أول الواجبات أول جزء من النظر . لان وجوب الكل يستلزم وجوب الجزء والجزء مقدم على الكل . فأول جزء من النظر أول واجب على المكلف ، وعند القاضي أبي بكر وامام الحرمين أول الواجبات على المكلف القصد الى النظر في معرفة الله تعالى ، لان النظر فعل اختياري مسبوق بالقصد للتقدم على أول أجزاء النظر وعند الاشعري وأكثر المحققين أول الواجبات معرفة الله مع القصد والاختيار ، اذ هو أصل العقائد الدينية فعليه يتفرع كل واجب من الواجبات الشرعية كذا في المواقف ، ومن المحققين كالقاضي والرازي والغزالي من قال بوجود الواجب بديهى يطر بالنظر الى هذا العالم للمشاهد والتأمل بأدنى تأمل ، فلا يحتاج الى تعميق النظر ، ولكن هذا الادعاء بالنسبة الى جميع الاشخاص ممنوع فلاصح أن اثبات الواجب بالنظر الى جميع المكلفين يحتاج الى النظر ، كذا في الجلال .

﴿ البحث الثاني في اثبات الصانع بالنظر الصحيح ﴾

وفيه مسائل ستة الاول للمتكلمين وهو من وجوه ثلاثة لأن اثبات الصانع اما بدلالة حدوث العالم أو بامكانه أو باختصاص بعض أجزاء العالم ببعض دون الآخر فيقال العالم حادث وكل حادث فله محدث فالعالم له محدث فهذا الدليل تشهده بدهاة العقل ، فان من رأى بناء جسيماً جزم بأن له بناء ، فوجود البناء يدل على وجود الباني ، فكذا العالم الحادث يدل على وجود المحدث ، وذلك المحدث اما واجب الوجود وهو المطلوب ، واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر ، لأن الممكن لا يكون بذاته وذلك المؤثر اما واجب الوجود وهو المطلوب ، واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر أيضاً فيعود الكلام بعينه فيلزم الدور أو التسلسل وهما باطلان فلزم الانتهاء الى الواجب لذاته وهو المطلوب

أو يقال العالم ممكن وكل ممكن فله علة مؤثرة . وتلك العلة اما واجب الوجود لذاته وهو المطلوب واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر فيعود الكلام بعينه ، وهكذا ان وجد جريان السلسلة الى غير النهاية يلزم التسلسل أو يعود الى بعض المؤثر فيلزم الدور وهما باطلان ثبت الانتهاء الى واجب الوجود لذاته وهو المطلوب . أو يقال ان العالم بعض أجزائه مختص ببعض دون الآخر .. مثلاً ان النباتات مختصة بالأرض والمطر بالسماء ويمكن أن يكون الامر بالعكس .. مع أن المشاهد هذا الاختصاص دائماً فلا يرى عكسه مع امكانه وذلك الاختصاص يدل على وجود مخصص مختار ، وذلك المخصص اما واجب الوجود وهو المطلوب واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر مخصص فنقل الكلام الى ذلك المؤثر فنقول اما واجب الوجود واما ممكن وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل وهما باطلان ثبت ان ذلك المخصص واجب الوجود لذاته وهو المطلوب ،

واعلم أن أساس هذه الدلائل حدوث العالم واعتقاده من ضرورات الدين لان حدوث العالم أصول الشرائع وقواعد الدين ، اذ اثبات الصانع والآخرة وبهتة

الأنبياء يتوقف على حدوث العالم ، اذ لو لم يكن حادثاً بل قديماً لا يحتاج الى وجود الصانع ، واذا لم يوجد الصانع لم يرسل الأنبياء ولم يكن الآخرة لان الآخرة متفرعة على خراب العالم ، فلو كان العالم قديماً كان باقياً على حاله فلا وجود للآخرة وذلك كله باطل فقدم العالم باطل فثبت حدوثه ولان القديم لا يكون محلاً للحوادث مع أن العالم محل للحوادث بالبداية ، فالعالم بجميع أجزائه حادث لان العالم اما أعيان واما اعراض وكل منهما حادث ولانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ولانه أثر المختار وأثر المختار حادث وكل حادث فله محدث فالعالم له محدث ولذا أجمع السلف والخلف من المتكلمين والمحدثين والمفسرين وكل الملل المتشعبة على أن العالم حادث وجد بعد أن لم يكن موجوداً بقدره الله تعالى ، خلافاً للفلاسفة فانهم يقولون بقدم العالم وينكرون الشرائع والأنبياء والآخرة وقولهم مردود ببراهين قطعية عقلية وعقلية ، أما العقلية فقوله تعالى ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ وقوله عليه السلام (كان الله ولم يكن معه شيء) والدليل على خلقه السموات والارض وما بينهما لا بعد ولا يحصى من الآيات والاحاديث فلا حاجة الى ابرادها في هذا المقام

وأما الدلائل العقلية على حدوث العالم فكثيرة جداً لآلاف الآفاق والانتفس مملوءة بدلائل حدوثه فان من ادعى قدم العالم فلا يدعى قدم نفسه بل ادعى حدوثه بحدوث زمانه بالضرورة لانه تولد من أبويه بعد ما لم يكن في سنة كذا مع أن ذلك المدعى جزء من أجزاء العالم وما يكون جزؤه حادثاً يكون كله حادثاً لازم له ادعاء حدوث العالم حين ادعاء قدمه وذلك تناقض باطل فكل من ادعى قدم العالم يلزم له ادعاء قدم نفسه وهذا الادعاء مخالف للبداية ولذا سقطت دلائل الفلاسفة عند العقلاء عن الاعتبار لانها عبارة عن المغالطة والكبيرة عند أرباب النظر ، وان ادعى أن نوعه قديم فقول ما يكون أفراداً حادثاً كان نوعه حادثاً لان حدوث الفرد يدل على حدوث النوع ، وهذه الدلائل كلها استدلالات بوجود الآخر على وجود المؤثر بطريق برهاني إلى وهو مقبول عند العقلاء ومستحسن عند النظاريين قال

الأعراج . البعرة تدل على البعير . وأثر الاقدام تدل على المسير . أفساء ذات ابراج
وأرض ذات فجاج هل لا تدلان على اللطيف الخبير . يعنى اذا دلت البعرة والاثرا لخبير ان
على مؤثرهما فكيف لا يدل السماء والأرض الاذان هما أثران عظيمان شتملان على صور
عجيبة وبدائع غريبة وصنائع مودعة فيهما على مؤثر عظيم وعليم قدير .

المسلك الثانى فى اثبات الصانع للحكام وهو انه لا شك فى وجود موجود مافى
نفس الامر مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات وأحوالها ، فان كان ذلك الموجود
واجب الوجود لذاته فهو المطلوب وان كان ممكنا يحتاج الى مؤثر واجب لذاته
والا يلزم الدور أو التسلسل . واللازم باطل وكذا الملزوم فلزم كون المؤثر واجب
الوجود وهو المطلوب كذا فى المواقف وهذه المقدمات تشهد بها كل فطرة سليمة
لان حقائق الاشياء ثابتة والعلم بتصوراتها والتصديق بها متحقق فن أنكر حقائق
الاشياء أنكر نفسه لانه موجود من الموجودات والموجود لا بد له من موجد وهو
الواجب لا غير كما ثبت آنفا . والمنكر لحقائق الاشياء سوفسطائى وهم ثلاث طوائف
(الطائفة الاولى) عنادية ، وهم يقولون ان الوجودات أوهام وخيالات لا وجود لها فى
الحقيقة (والثانية عندية) وهم يقولون لا ثبوت للاشياء بل تابع لاعتقادنا . فان اعتقدنا
الشيء موجودا فهو موجود وان معدوما فهو معدوم وان جوهرأ فهو جوهر وان عرضا
فهو عرض ، (والثالثة لأدرية) وهم يقولون لا علم للاشياء بواسطة الحس ثبوتنا وعدما ،
بل الشك فى وجود الأشياء وعدمها ، وقولهم مردود بأن لنا جزماً بالضرورة ثبوت
بعض الأشياء بالحس وبعضها بالخبر وبعضها بالعقل والحس والخبر والعقل من أسباب
العلم وما يعلم بها فهو ثابت لا شك فيه ، لان كل واحد من هذه الاسباب يفيد العلم
بلا شبهة فكل شخص يجد فى نفسه العلم للأشياء بهذه الاسباب لا مجال للإنكار
من ذوي العقول والجواس ، وغلط الحس فى بعض الاشياء كروية الاحول الواحد
اثنين لاسباب جزئية لا يتنافى الجزم فى بعض آخر لانتفاء أسباب الغلط ، والزمامهم
ان لم يتحقق فى الاشياء فقد ثبت وجودها ، وان تحقق البنى فالبنى حقيقة من

الحقائق لكونه نوعاً من الحكم فإزم ثبوت شيء من الأشياء ، والحق أنهم معاندون لا طريق الى المناظرة معهم بل الطريق تعذيبهم بالنار ليعترفوا بالحقائق ، كذا في شرح العقائد ،

المسلك الثالث في اثبات الصانع لبعض المتأخرين وهو أنه لا شك في وجود ممكن ما فإن استند ذلك للممكن إلى الواجب بالذات فهو المطلوب والا يلزم الدور أو التسلسل فهذه الحلقة للتسلسلة أو الدائرة ممكنة أيضاً فلا بد لها من علة مؤثرة وتلك العلة إما نفس السلسلة أو جزؤها أو خارج عنها فالأولان باطلان لأن الشيء لا يكون علة لنفسه ولا يكون الجزء علة للكل لأن الجزء داخل في الكل فلو كان علة للكل لزم كونه علة لنفسه أيضاً فتعين كون العلة خارجة عن السلسلة الممكنة ، فالتأرجع عن جميع الممكنات هو الواجب الوجود لذاته وهو المطلوب كذا في المواقف

المسلك الرابع في اثبات الصانع للقاضي عضد الدين وهو أنه لو كانت الموجودات كلها ممكنة لاحتاج الكل الى موجد مستقل بالضرورة ، لأنه لو لم يكن موجداً لها لم يكن موجوداً أصلاً مع أن وجود الموجودات مشاهد بالبداهة فلا بد له من موجد خارج عن الممكنات لأن الموجد لجميع الممكنات لا يكون داخل في الممكنات والتأرجع عن الممكنات فهو واجب الوجود لذاته وهو المطلوب

المسلك الخامس لبعض المتأخرين . وهو أنه لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد موجود أصلاً لأن الموجود بلا موجد غير ممكن فعدم وجود موجود أصلاً باطل لأن الموجودات بتدبير الوجود وكذا المزوم الذي هو عدم الواجب لذاته باطل فثبت الواجب لذاته وهو المطلوب

المسلك السادس قريب من الخامس . وهو أن الممكن لا يستقل بوجود ولا إيجاد فلو انحصر الموجود في الممكن لزم أن لا يوجد شيء أصلاً واللازم باطل بالبداهة كذا في المواقف وشرحه

وهذه الدلائل دلت على وجود الصانع الحكيم بالبرهان القطعي ، وههنا نشير

الى وجوه اقناعية لم يخالف فيها أحد ممن يعتد به . لانه لا شك عند أحد في وجود عالم الاجسام من الافلاك والكواكب والعناصر والمركبات المعدنية والحيوانات والنباتات واختلاف صفاتها وأحوالها وقد صح الاستدلال بذوات هذه الاشياء وصفاتها لامكانها وحدوثها على وجود صانع قديم ومختار حكيم بالدلائل السابقة العقلية وقد أشار تعالى اليها في أكثر من ثمانين موضعاً في كتابه كقوله تعالى ﴿ ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لايات لقوم يعقلون ﴾ وكقوله ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم ﴾ وكقوله ﴿ ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف ألستكم وألوانكم ﴾ الى غير ذلك من مواضع الارشاد الى الاستدلال على وجود الصانع بالعالم العلوي وبالعالم السفلي من طبقات العناصر ومراتب امتزاجها وأحوال المعادن والنباتات والحيوانات سيما لانسان وما أودع فيه مما يشهد به علم التشريح ومبنى الكل على أن احتياج الممكن الى الموجد ضروري تشهد به القطرة ، وأن فاعل العجائب والغرائب على الوجه الاوفق لا يكون الا قادراً حكماً وفاعلاً مختاراً . وذلك الفاعل لا يكون الا غنيا لا يفتقر الى شئ أصلاً بل يفتقر اليه الكل وأن العاقل اذا تأمل أن هذا الصانع ان كان واجباً فهو المطلوب وان كان ممكناً فخالقه أولى بأن يكون قادراً حكماً ولهذا صرح في القرآن في كثير من المواضع بأن تلك الايات انما هي لقوم يعقلون فان العاقل اذا شاهد هذا العالم لا يتردد في أن خالقه واجب حكيم صانع لأن جميع الحوادث والاركان شاهدة على وجود حكيم صانع . كذا في المقاصد وشرحه

واعلم أن ابطال جريان السلسلة الى غير النهاية لازم في اثبات واجب الوجود . لانه لو امتدت السلسلة الى غير النهاية لما ثبت وجود الواجب . فاثبات الواجب مبني على ابطال التسلسل وابطاله ثبت ببراهين عديدة . وأشهرها برهان التطبيق وهو أن نطبق

سلسلتين من أى سلسلة ممكنة أحدهما أقتص من الأخرى بمقدار معين . فنقابل الجلتين
الاول بالأول والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا ، فان تقابل الناقص بالزائد الى غير
النهاية لزم مساواة الناقص بالزائد وهو باطل بالضرورة ، وان تسمى الناقص فالزائد
لا يزيد على الناقص الا بقدر الزيادة فيتمى وهو المطلوب ، . يعني لو كان الاشياء كلها
ممكنا يوجد أحدهما بالآخر مثلا الاول بالثاني والثاني بالثالث والثالث بالرابع
وهكذا لزم الذهاب الى غير النهاية والذهاب الى غير النهاية تسلسل واذا بطل التسلسل
بالبهان وجب انتهاء السلسلة الى الواجب وهو المطلوب .

فابطال التسلسل من أهم الامور في اثبات الواجب ولذا اشتغل علماء الكلام
في ابطال التسلسل بأنواع البراهين وأكتفى ههنا في بيان ابطال التسلسل ببرهان
التطبيق صونا للكلام عن الملل وهذا التطبيق انما يكون في الوجودات الخارجية .
دون الموهومات المحضة فانها تقطع بالتقطع الوهم ، فلا يرد النقض بعلومات الله
ومقدورات والاعداد لان معنى عدم تناهى الاعداد والمعلومات والمقدورات أنها
لا تنتهى الى حد لا يتصور فوقه واحد أو معلوم أو مقدور لا بمعنى أن مالا نهاية
له من الاعداد والمعلومات يدخل في الوجود فان دخول جميع الاعداد والمعلومات
والمقدورات تحت الوجود محال لأن المتعات داخلة في معلومات الله مع أن
وجودها الخارجي محال فثبت ن عدم تناهي هذه المذكورات انما هو بحسب
التصور لا بحسب الوجود الخارجي فلا نقض بها في ابطال التسلسل في
الممكنات الخارجية .

ولما ثبت أن الصانع واجب وجوده وممتع عدمه فقد ثبت أنه أزلى وأبدى لأنه
لو لم يكن أزليا لكان حادثا محتاجا الى محدث آخر ونقل الكلام الى ذلك المحدث
فاما أن ينتهى الى الواجب وهو المطلوب واما ذاهب الى غير النهاية وهو باطل
ببطلان التسلسل

البحث الثالث في كونه تعالى واحدا لا شريك له واعلم أنه تعالى منزّه عن

الشريك في الواجبية بالذات والخالقية للعالم والمستحقية لعبادة الكل وسائر كمالاته العظيمة وإثبات الوحداية له تعالى ببرهان التامع للشار إليه بقوله تعالى (لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا) المشهور بين العلماء فتقريره هكذا ان الواجب لذاته واحد لأنه لو تعدد الواجب لوقع للممكن من الممكنات اما بقدرتها جميعاً فهو نقص لها لأنه يوجب عجزهما أو بقدرة كل منهما فلزم التوارد بمعنى حدوث معلول واحد لعلتين مستقلتين وهو باطل أو بأحدهما فلزم ترجيح أحد الواجب على الآخر بلا مرجح (ولأن أحدهما ان لم يقدر يخلق ضد ما قصده الآخر فهو عجز وان قدر فوقع الضدان وهو باطل والكل باطل فتعدد الواجب باطل) كذا في الخلد على الطريقة يعنى أن صانع العالم واحد لا تعدد فيه أصلاً لأنه لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحدة إذ لو أمكن إلهان لأمكن ممانعة أحدهما على الآخر فأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه في وقت واحد لأن كلا منهما أمر ممكن في نفس الأمر وكذا تعلق إرادتهما معاً أمر ممكن اذ لا تضاد بين الإرادتين بل التضاد بين المرادين وحينئذ اما أن يحصل الأثران فيجتمع الضدان والا فيلزم عجزهما وهو محال فالتعدد محال لاستلزام امكان التامع المحال فعلى هذا يظهر كما أن مخالفة إله الى آخر محال كذلك موافقة إله الى إله آخر في إيجاد الشيء واعدائه محال لاستلزامه اتفاق العلتين على معلول واحد شخصي في آن واحد وهو محال بالضرورة : والحاصل أن كون العالم خالياً عن الفساد وجوايا على انتظام لا خلل فيه يدل على أن إله العالم واحد في ذاته وصفاته ولأن خلق المخلوقات بلا ممانعة ينفي بوجود إله ثانٍ وأعلم أن قوله تعالى (لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا) حجة اقتناعية والملازمة في القضية العادية على ماهو اللائق بالخطايات فان العادة جزئية على وجود التامع والتعاقب عند تعدد الحاكم فكان التعدد يستلزم التخالف والتنازع في العبادة فلو كان المعبود في السماء والأرض متعدداً لاختل النظام للمشاهد فيهما فمع عدم اختلال النظام يدل على عدم التعدد كذا في شرح العقائد فهذه الدلائل على وحدانيته تعالى.

عقلية وأما الدلائل العقلية فكثيرة جداً كقوله تعالى (فاعلم أنه لا إله الا الله) وقوله تعالى (والهكم إله واحد لا آله الا هو الرحمن الرحيم) وكلمة التوحيد مفيدة لنفي ماسواه في الألوهية واستحقاق العبادة

وزعم المجوس والوثنية أن الصانع اثنان أحدهما صانع الخير والآخر خالق الشر وهو مردود بقوله تعالى (الله خالق كل شيء)

البحث الرابع : في كونه تعالى خالقاً للعالم بجميع أجزائه أعراضاً كان أو جواهر مركباً كان أو بسيطاً واعلم أن الله خلق العالم علوياً كان أو سفلياً جواهر كان أو أعراضاً كأفعال العباد من الايمان والكفر والمعصية والطاعة لأن خالق العالم لو كان نفسه لم يزد على ذاته وهو محال ولو كان بعض أجزائه لم يزد على بعض الأجزاء على آخره بلامرجح وهو باطل فثبت أن خالق العالم خارج عن العالم لئلا يؤثر غير الأثر وهذه الدلائل عقلية على كونه تعالى خالقاً للعالم وأما الدلائل العقلية فكقوله تعالى (الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فان هذه الآية دلت على كونه تعالى خالقاً للعالم العلوي والسفلي وكونه خالقاً للماء وأنواع الثمرات رزقاً للإنسان وخلق اطاعة الفلك وانقياد الأنهار وجران الشمس والقمر موافقاً لمنافع الإنسان فهذه الأشياء كلها من أجزاء العالم فخالقها هو الله لا غيره والله أرشد عباده بهذه الآية الى حفر الأنهار والقنوات الارتفاع

وأما أفعال العباد بمعنى الآثار الخارجية الحاصلة بالمصادر فككلها مخلوقة بخلقه تعالى ومستندة اليه ابتداء وما يظن توليده من فعل الإنسان كالأثر الخارجى الحاصل من حركة القفاح المرتبة على حركة اليد فانه مخلوق الله ابتداء لترتبه على خلق الله في الحقيقة لا على حركة اليد إذ حركة اليد سبب لترتبه على خلق الله كسببية النار لترتب الاحراق على خلق الله لا كما زعمت المعتزلة القائلون بقدرتهم المستقلة لفعالهم الاختيارية

فإنهم يسندون أفعالهم الى قدرتهم فقط ومذهبهم في خلق الأفعال باطل عقلا وتقالداً أما عقلا فلأن العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ضرورة أن إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون الا بالعلم واللازم باطل بالبدهة وكذا المزموم ، لأن المثلث فعل من أفعال ذلك المدعى مع أنه لا يعلم شيئاً من أحوال المثلث فإنه يشتمل على حركات وسكنات ولا ادرك للمثلث بما يشتمل السكنات من التخللات وبما يشتمل الحركات من السرعة والبطء وليس هذا ذهولاً عن العلم بل لو سئل عدد الخطوات فجوابه لا أدري بالضرورة وهذا في أظهر أفعاله فضلاً عن الخفيات من تحريك العضلات والأعصاب فعدم علمه بهذه الأحوال ظاهر فلا يكون خالقاً والعلم الاجمالى لا يكفي في الأفعال الجزئية لأن العلم الاجمالى سطحي لا ينبعث منه شوق جزئى لازم في قصد الفعل الجزئى وكذا الحال في فعل النائم والناطق والكاظم فان النائم يفعل شيئاً مع أنه لا يعلم ذلك الشيء أصلاً وكذا الناطق يتكلم مع أنه لا يدري كم كلمة تكلم وكذا الكاتب لا يعلم مقدار ما كتب وأما فقلا فكقوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وقوله تعالى (الله خالق كل شىء) وقوله تعالى (أفمن يخلق كمن لا يخلق) الى غير ذلك فان هذه الآيات دالة على أن أفعال العباد مخلوقة له تعالى وأما أفعال العباد بمعنى المعاني المصدرية الاعتبارية فكسوبة العبد لأن تعلق قدرته لايقاعها كسب وتعلق قدرة الله تعالى لايقاع الحواصل منها خلق فلم يقع مقدور واحد بين قدرتين ولم يلزم خالقية العبد أصلاً ، فان العبد اكتسب معنى مصدرىاً بمعنى مباشرة الأسباب لفعله وخلق الله تعالى مترتب على المعنى المصدرى الذى هو فعل المباشرة للعبد فخلقه تعالى أفعال العبد تابع لكسب العبد كما أن العلم تابع للمعلوم فعلى هذا لو كسب العبد قبيحاً خلق الله قبيحاً ولو كسب حسناً خلق الله حسناً ، ودليل المعتزلة قولة تعالى (فتبارك الله أحسن الخالقين) وأجيب عنه بأن الخلق في هذه الآية بمعنى التقدير والتعيين فعناه أحسن المقدرين والمعينين فلا تدل الآية على دعواهم

واعلم أن فعل العبد اما بقدره الله تعالى فقط ولا قدرة من العبد أصلاً وهو مذهب الجبرية ، واما بقدره الله تعالى بلا تأثير قدرة العبد وهو مذهب الأشاعرة، فهذا هو المراد بالجبر المتوسط ، والفرق بين مذهب الجبرية والأشاعرة أن الجبرية يقولون لا قدرة للعبد أصلاً فهو كالجنادات ، وأما الأشاعرة فيقولون للعبد قدرة ولكن لا تأثير له أصلاً ، واما بقدره العبد بالاختيار دون الإيجاب وهو مذهب المعتزلة ، واما بقدره العبد بالإيجاب يعني صدور الفعل من العبد كصدور الاحراق من النار والتبريد من الثلج ، وهو مذهب الفلاسفة ، واما بقدرتهما في أصل الفعل وهو مذهب الاستاذ أبو اسحق السفرائيني واما بقدره الله في أصل الفعل وقدرة العبد في وصفه أي في كونه طاعة ومعصية (كما في لطم اليتيم) لأنه ان كان على قصد التأديب فهو طاعة وان على قصد التعذيب فهو معصية وهذا مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني وهو المختار فان للعباد أفعال اختيارية يثابون بها ان كانت طاعة والثواب مرتب على كسبهم ويعاقبون عليها ان كانت معصية والعقاب مرتب على ارتكابهم المعصية ، كذا في الخادمي

واعلم أن الارادة الجزئية حالة قوية في القلب باعثة على العمل حاصلة من تصور الأمر الملائم أو المنافر مقارنة للعمل وانها اضطرارية في الحقيقة لسكنها كالاختيارية مما تقتضيه الجبلة الطيبة أو الخبيثة وأن الاختيار الجزئي للعبد هو توجه النفس وميلها القوي الى ايقاع الفعل الجزئي أو الي منع ايقاعه فعلى هذا ان الاختيار هو الارادة الجزئية التي هي مناط التكليف فلا فرق بينهما والاختيار الجزئي قابل للتعلق بكل من الضدين كالطاعة والمعصية وليس له وجود في الخارج فلا يكون مخلوقاً له تعالى ، بل العبد كاسبه فلا يكون خالفاً له ، والحكمة في كون كسب التمتع قيمياً موجباً لاستحقاق الثم في الدنيا والعقاب في الآخرة دون خلقه تعالى هي أن الفعل القبيح لما كان منهياً عنه من قبل الله تعالى ومنهوماً عند الشرع وموعوداً عليه بعقاب أخروي كان داعياً قوياً لمنع النفس عن ارتكاب القبيح فقصده العبد لهذا القبيح بعد بيانه تعالى هذه

الدواعى لتركه قبيح سفه بخلاف خلقه تعالى لأنه متصرف في ملكه لامانع له ولا ناهي عنه وحكيم في خلقه فخلقوه متضمن لأنواع الحكمة وان لم نتركها فخلقته تعالى لا يتخلو عن الحكمة والمصلحة كما في خلق الأجسام الخبيثة المضرّة قلها وان كانت مضرّة في حق البعض ولكن متضمنة لأنواع الفوائد في حق الأكثر ، كذا في البركوي

وفي اثبات الاختيار الجزئى في المشهور أربع مذهب (الأول مذهب الاشاعرة) وهو أنه موجود خارجي ومخلوق له تعالى كأفعال العباد وكونه اختياريا بمقارنته لاختيار العبد وهو الجبر المتوسط ولا فرق بينه وبين الجبر المحض في استلزام كون العبد كالجادات في الحقيقة (والثاني مذهب المعتزلة) وهو أن الاختيار الجزئى موجود خارجي مخلوق للعبد كأفعاله الاختيارية ولا يخفى بطلانه لخالفته النصوص القطعية (والثالث مذهب الجبرية) وهو أنه لا وجود للإرادة الجزئية في الإنسان أصلا والعبد إنما هو آلة للفعل كالسكين للقطع فالإنسان كالحيط المعلق في السماء يميله الريح تارة إلى يمينه وتارة إلى يساره ولا يخفى بطلان هذا المذهب لخالفته النصوص الحكمة ولذا حكم العلماء بكفرهم في هذه المسئلة ولأنه لو لم يكن للعبد فعل اختياري أصلا لما صح تكليفه مع أنه مكلف بالعبادات ، ولما ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله مع أن استحقاق الثواب والعقاب على العمل ثابت بالنصوص القطعية كقوله تعالى (جزاء بما كانوا يعملون) وقوله تعالى (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وقوله تعالى (كيف تكفرون) وقوله تعالى ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ وقوله تعالى (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم) إلى غير ذلك ، ولأنه لو لم يكن للعبد اختيار جزئى لما صح اسناده إلى العبد مع أن فعله يسند إليه مثل صام وصلى وقام وكسب وقعد

وأما تعلق علمه تعالى وإرادته بفعل العبد وتركه فلا يوجب كون العبد مجبوراً لأن تعلق علمه تعالى بشرط باختيار العبد وإرادته يعني أن الله علم في الأزل صلوة زيد في وقت ما فوجب صلوته بحيث لا يمكن تركه في ذلك الوقت ، ولكن تعلق

علمه تعالى في الأزل بصلاته مع شرط اختيار زيد فيما لا يزال فلا يوجب علمه تعالى مجبورية زيد في هذه الصلاة ، لأن وجوب الفعل مع اختياره محقق لاختيار العبد لامناف له ، فان علمه تعالى تابع للمعلوم والمعلوم في هذه المسئلة فعل العبد مع اختياره واعلم أن صرف العبد قدرته الى الفعل كسب ، وإيجاده تعالى هذا الفعل عقيب ذلك الصرف خلق ، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بمجهتين مختلفتين لأن الفعل مقدور الله من جهة الإيجاد ، ومقدور العبد من جهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري (فأنه خالق والعبد كاسب) والفرق بين الخلق والكسب أن الكسب وقع بآلة والخلق بآلة والكسب مقدور وقع في محل قدرته والخلق لا في محل قدرته

(والمذهب الرابع) في الاختيار الجزئي مذهب الماتريدية ، وهو أن الإرادة الجزئية للعبد لا موجود خارجي ولا معدوم بل واسطة بينهما لكونها من قبيل الحال لأنها من الأمور الاعتبارية فهي غير مخلوق لعدم وجوده في الخارج مع أن الخلق إيجاد الموجود فما لا يكون موجود لا يكون مخلوقاً فالعبد كاسب لإرادته ولذا ترتب عليه الجزاء ولذا لم يكن العبد مجبوراً في فعله كذا في شرح التوبة لداود القارصى واعلم أن أفعال العباد كلها بتقديره وعلمه وإرادته وقضائه تعالى فلا يخرج عن إرادته شيء من الإيمان والكفر والطاعة والمعصية ، ولكن لا يرضى بالكفر والمعاصى ، فقضاؤه تعالى إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال ، وقدره تعالى إيجاد الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها حسبما وقع القضاء في الأزل (كذا في شرح المواقف) ونقل عن الأصقهانى (القضاء وجود الممكنات في اللوح بمجملة) والقدر (الوجود في الأعيان الخارجية بعد حصول شرائطها مفصلة واحداً بعد واحد) وقيل (القضاء حكمه تعالى على وفق علمه) والقدر (تحديده وتعيينه في الخارج) كذا في الخادى

ولما ثبت كونه تعالى خالقاً للعالم ظهر بطلان مذهب الفلاسفة من قدم العالم

وبشوت كونه تعالى خالقاً لأفعال العباد ثبت بطلان مذهب المعتزلة وبشوت الارادة الجزئية للعبد ظهر بطلان مذهب الجبرية وفي ضمن هذه الدلائل ظهر بطلان مذهب اليه الطبيعيون فانهم ذهبوا على ما بين على القاري ان الصانع أربعة ، الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، وظهر أيضاً بطلان مذهب اليه الافلاكيون فانهم زعموا ان الصانع سبعة سيارة وبطلان هذين للذهبين ظاهر عقلاً وتقللاً

وأما بطلان مذهب الطبيعيين عقلاً فن وجوه خمسة ، لأن العالم بالنظر الى مشاهدتنا خمسة أقسام (العالم العلوي كالافلاك وتوابعها) (والعالم السفلي كالأرض وتوابعها) (والنبات بأنواعها) (والحيوانات باصنافها) (والمعادن بجميع أقسامها) وأما بطلانه من جهة العالم العلوي فهو ان كل أفلاك مساو في الجسمية والقابلية ، لأن الأجسام متماثلة ومشابهة الاجزاء ، فطبيعتها واحدة لا تفاوت فيها أصلاً ، (فلو كان التأثير في الافلاك الطبيعية لكانت كلها على نسق واحد) مع انها متفاوتة لأن حجم بعضها صغير وبعضها كبير مع امكان كون الصغير كبيراً والكبير صغيراً فلو كان التأثير فيها الطبيعية لكانت كلها على مقدار الصغير أو على مقدار الكبير ، لأن اقتضاء الطبيعة واحدة ، فمن اختار الصغير صغيراً والكبير كبيراً ولأى سبب كان بمضه صغيراً وبمضه كبيراً ، مع ان اضدادها أمر ممكن ، فمن اختار مقدراً معيناً في الكل مع امكان عكسه وكذا ارتفاع كل منها متخلف ، فلو كان باقتضاء الطبيعة لكانت كلها متساوية في الارتفاع وكذا مقر القمر سماء الدنيا ومقر الشمس السماء الرابعة على ما بينه الافلاكيون ، فلو كان تعيين محلها باقتضاء الطبيعة لكان كل سماء يقتضى القمر أو الشمس أو كليهما ، فمن اختار القمر في مقره والشمس في محلها ، مع أن العكس أمر ممكن ، وان النجوم كلها متساوية في الجسمية والقابلية فلم تكن ضياء البعض زائداً وبعضها ناقصاً فلو اقتضى الطبيعة لكان ضياء كل على السوية وهذه الدلائل كلها تدل على وجود فاعل مختار يرجح هذه الأحوال على اضدادها ومؤثر قادر على هذه التقديرات (وكذلك الليل والنهار حاصلان بغيوبة الشمس وظلوعها) فلو حصل كل

منهما بالطبيعة لكان ليلا أو نهارا دائما ، لأن الشمس والافلاك وسائر النجوم متساوية بالنسبة الى جميع الزمان فلا تفاوت أصلا مع ان بعض الزمان ليل وبعضه نهار والله أرشد عباده الى هذه الدلائل العقلية بقوله ﴿ قل أرأيتم ان جعل الله عليكم الليل سرمدا الى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون قل أرأيتم ان جعل الله عليكم النهار سرمدا الى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون ﴾

وبقوله تعالى ﴿ والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ﴾ وبقوله ﴿ والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ﴾

وأما بطلان مذهبهم من جهة العالم السفلي فهو أن الأرض جسم كثيف وأجزاؤها جواهر فردة وطبيعتها واحدة لاشبهة فيه مع أن الأرض مختلف ألوانها ، لأن بعض القطعة تراهها بياض وبعضها سواد وبعضها أحمر وآخر أصفر فلو كانت ألوانها باقتضاء الطبيعة لكانت كل قطعة على لون واحد لأن اقتضاء الطبيعة واحد ، وأي شيء جعل هذه الألوان مختلفة فمن رجح لهذه القطعة لون الحرة ولاخري لون البياض الى غير ذلك

وكذلك ان جبال الأرض بعضها مرتفعة وبعضها منخفضة فلو اقتضت طبيعة الأرض هذه الاحوال لكانت الجبال على السوية مع أن المشاهد بالعكس ، فأي شيء رجح ارتفاع هذا وانحطاط ذلك ، فمن عين هذه الاوضاع لكل واحد منها فهذه الاحوال كلها تدل على وجود فاعل مختار يختار لكل قطعة ألوانها واوضاعها المخصوصة لها

وأرشد عباده خالق العالم الى هذه الدلائل العقلية بقوله ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرايب سود ﴾

وكذلك جريان الانهار في الأرض وانقيار العيون يدل على وجود فاعل مختار

لأنه لو كان جريان الانهار واقبحار العيون باقتضاء طبيعة الأرض لزم الجريان والاقبحار في جميع الارض مع ان الامر بالعكس ، فأى شئ رجح هذا النهر لهذه القطعة وهذه العين لتلك البقعة ، وكذا جعل الأرض متوسطة بين الصلابة واللين لاثقة لقرار الانسان وتصرفه بالزرع والغرس وانشاء الأبنية ، فلم يجعل صلبة ولا لينه ولا مائعة كالماء ، مع ان كلها أمر ممكن فمن عين ورجح هذه الأحوال على اضدادها وأرشد عباده الى هذه الدلائل العقلية بقوله ﴿ أمن جعل الأرض قراراً وجعل خلخالها أنهاراً وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزاً أ الله مع الله بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ وكذا يدل على وجود فاعل مختار كون بعض الماء عذبا وبعضه ملحاً فالو كان باقتضاء طبيعة الماء لكان كله عذباً أو ملحاً لا غير لأن طبيعة الماء واحدة لا تفاوت فيها أصلاً فمن عين هذه العذوبة لهذا الماء والملوحة لذلك وأرشد تعالى عباده الى هذه الدقيقة العقلية بقوله ﴿ وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون حلية تلبسونها ﴾ ودلت هذه الآية على وجود واجب الوجود دلالة عقلية من وجوه ثلاثة . الاول عدم مساواة البحرين في الطعم مع ان أصل كل منهما واخذ فالو كان باقتضاء للمادة والطبيعة لكان البحران متساويين في اللذة * الثاني كون السمك الحاصل منهما لحماً لذيقاً صالحاً للاكل فالو كان باقتضاء الطبيعة لكان السمك الخارج من الملح مالها ومن العذب طرياً لذيقاً صالحاً مع أن الحاصل منهما متساو وأصلهما متفاوت وهو ماء البحرين * الثالث ما يستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان فالو كان باقتضاء الطبيعة لكان مائعاً كالماء مع أن اللؤلؤ والمرجان صلبان غاية الصلابة فلا مناسبة بينهما ، فخروجهما من الماء على هذه الصلابة يدل على وجود فاعل مختار وبطلان مذهب الطبيعي

وأما بطلان مذهبهم من جهة النباتات فهي أن النباتات الحاصلة في الأرض بسبب الرطوبة وحرارة الشمس دالة على وجود خالق لم يزل ، لأن أنواعها مختلفة فبعضها لها ساق كالاشجار وبعضها ليس لها ساق كسائر النباتات للبسطة في الأرض

فلو كانت بالطبيعة لكنت على نسق واحد ، فن رجح لبعضها ساقاً وجعل أشجاراً
جسمية مشمرة وغير مشمرة وبعضها بالعكس فلو كان بالطبيعة لكنت كلها مشمرة أوغير
مشمرة لأن طبيعة الأرض وحرارة الشمس وتأثيرات النجوم والفصول الأربعة
والرطوبة متساوية في كلها لاتفاوت فيها أصلاً لأن كلها مفروضة في مكان واحد
وكذا الثمرات في حديقة واحدة متفاوتة ألوانها وطعمها ، فن أين يأتي هذا التفاوت
فهل يأتي من الأرض مع أن الأرض بالنسبة الى كلها متساوية وكذا حرارة
الشمس ورطوبة الماء وتأثيرات سائر النجوم والفصول متساوية في الشكل لأن كلها
في حديقة واحدة وبعد الشمس وقربها متساو فلا فرق فمن أى سبب حصل هذا
التفاوت ، وكذا ألوان الثمرات مختلفة مع أن كلها حاصل من شجر واحد فن أين
تأتي هذه الألوان ، فهل تأتي من طبيعة الشجر مع أن أصل الشجر واحد وطبيعتها
في الكل متساوية وكذا قرب الشمس وبعدها متساو للشجر وثمراته .

وأيضاً النواة الساقطة في الأرض تنشق من الاسفل فتنفذ الى باطن الأرض
ومن الأعلى فتعول في ظاهر الأرض فلو كانت باقتضاء الطبيعة لكانت اما تنشق من
الاسفل واما من الأعلى (لأن ظهور الحالين المختلفين من طبيعة واحدة محال)
فهذه الأحوال تدل على وجود فاعل مختار ، وكذلك الشجر الحاصل من تلك النواة
أقسام بعضها صلب فيكون حطباً وبعضها نرم غاية الترم كالقطن والحرير فيكون ورقاً
وبعضها ثمر لطيف صالح للأكل فن أين تأتي هذه الاحوال أمن الطبيعة العارية
عن الشعور والادراك مع أن المؤثرات الخارجية على ما زعمه الطبيعيون والمنجمون
من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والافلاك والنجوم متساو بالنسبة الى ذلك
الشجر في القرب والبعد والتأثير وهل لم يكن احتياج في صنع هذه المصنوعات الى
علم الصانع وقدرته وإرادته ، وهل تصدر هذه الافعال المحسكة عن الجاهل العاجز
وكذلك أنواع النباتات وأزهارها في قطعة واحدة من الأرض مختلفة مع أن سببها
الأرض والماء وحرارة الشمس فطبيعة كل واحد منها متساوية بالنسبة الى تلك

النباتات فظهرها على أنواع مختلفة وأزهار متفاوتة تنحير فيها القول فأى شيء رتب هذا على انتظام لا خلل فيه فكل يمكن صدور هذه الأحوال من الطبيعة الغير المدركة والخالصة عن الترجيح والارادة

فهذه الدلائل كلها تدل على فاعل مختار عالم بكل المعلومات وقادر على كل المقدورات ومريد لكل المرادات ، وهذه الدلالة قطعية لا شبهة فيها ولكن ﴿ من يضل الله فإله من هاد ﴾ (ومن لم يكن له عرفان يهتدى بهذه الهذيان) والى هذه الدلائل أرشد الله عباده بقوله ﴿ وهو الذى مد الارض وجعل فيها رواسى وأنهارا ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين يغشى الليل النهار ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون وفي الارض قطع متجاورات وجنات من أغصاب وزرع ونخل صنوان وغير صنوان يسقى من ماء واحد وتفضل بعضها على بعض في الاكل ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾

وأما بطلان مذهبهم من جهة الحيوانات فلان أنواعها البحرية والبرية والوحشية ولا نسبة تدل على فاعل مختار ذى علم كامل وقدرة تامة وارادة عامة ، لان كل حيوان باعتبار الاصل حاصل من التراب وباعتبار السبب القريب حاصل من بذر الاب فلو كان باقتضاء الطبيعة لكان نوعاً واحداً على طبيعة واحدة متساوية في الجسم والقوى والخواص لان طبيعة التراب واحدة مع أن الاحوال بالعكس لان الانواع مختلفة والاجسام والطبائع متفاوتة والخواص غير متشابهة ، فكذلك نوع من الحيوانات مشتمل على عجائب مخصوصة له وخلق غريبة مودعة فيه مع أن مادته واحدة ، فأى شيء خصص سرعة السير للخيول ورفع الحمل الثقيل للجمل والطيران في الهواء للطيور والنطق والعقل والكمياسة للانسان الى غير ذلك مع أن الكمل متشابه الاجزاء والاجسام ومركب من العناصر ، فيجوز في كل منها ما يجوز للآخر ومستعد لقبول خواص غيره ، فلم لم يعط النطق للجمل مع أن الانسان موجود فيه كما في الانسان وكذا خلقه كل على صورة توافق طرز معيشته وادامة حياته وكل ذلك يدل على ان

خالقه عالم بكل المعلومات وكذلك كون بعض الحيوان ذكوراً وبعضه إناثاً من مادة واحدة وخلق اللبـن من الانثى دون الذكر وحصول اللبن من بين الدم والقرث واللحم والشحم أبيض خالصاً شافياً للانسان يدل على صانعه قاسم هذه الافعال العجيبة والآثار الغريبة الى الطبيعة العارضة عن الشعور والادراك اقتراء وبهتان خارج عن طور العقل ، لان هذه النعم كلها لا تخلو عن مصلحة وفائدة للعباد تدل على انصاف خالقها بصفات الكمال

وأما كون بعض الافعال مضرّة في حق البعض من قبيل اختيار ضرر جزئي في ضمن منقعة كلية وهذا جائز لان الاعتبار على الاكثر لا على الأقل وإلى هذه الدلائل أرشد عبادة بقوله تعالى

﴿ وان لكم في الانعام لعبرة نسئلكم بما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصاً سائغاً للشاربين ومن ثمرات النخيل والعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ان في ذلك لآية لقوم يعقلون ﴾ وأشار تعالى بهذه الآية الى عدم عقل من لم يستدل بهذه الآية لانه تعالى بين أن الاستدلال بهذه الدلائل من شأن العقلاء

وأما بطلان مذهبهم من جهة المعدنيات فظاهر أيضاً ، لان المعدنيات بكثرة أنواعها (كانت في بعض قطع الارض دون بعضها) فلو كان المعدن باقتضا طبيعة لارض لكان نوعاً واحداً ولكان في جميع قطعات الارض لان طبيعة لارض واحدة مع أن المعدنيات مختلفة الانواع

ثم ان دعوى الطبيعيين ان المادة والقوة متلازمان لا تفك احدهما عن الاخرى أي اوجدت المادة وجدت القوة والعكس فلا مؤثر في الاشياء غيرها وانما المؤثر في كل شيء هو الطبيعة الحاصلة من المادة والقوة ، وأقوي دلائلهم انهم يقولون اننا طلبنا المؤثر في الاشياء وجربنا بالآلات فلم نجد المؤثر الا المادة والقوة فلما لم يوجد ما وراءها مؤثر فهو غير موجود وأجيب بأن المؤثر في الوجودات منزّه عن المادة والتجربة بالآلات وعن الوجدان بالتحري فانه من العقولات المدرجة بالعقل والعرفان

لا بالتجربة وانه لا يلزم من عدم وجدانهم عدم وجوده تعالى وانه عال عن ادراك كنهه في هذا الدنيا ، نعم يوجد بالآلات الفن بعض الغرائب المدوعة في الاشياء غائباً عن حواسنا كقوة الكتريق لا ننكر هذه الكشفيات في العصر الاخير مع أن هذه الغرائب المكشوفة أيضاً تدل على صانع مختار وقادر بايجاد جميع الممكنات وما وجده الطبيعون بواسطة الآلات من القوة والمادة فهو من الاسباب العادية لامن المؤثرات القطعية لان الله تعالى ربط الاسباب بالمسببات كربط العالم السفلى بالعالم العلوى فلذلك حصلت الفصول الاربعة بدوران الافلاك والنجوم وبالفصول تحصل أنواع النباتات المخصوصة بفصله وهو بايجاده تعالى وانزال الماء من السماء واحيا الارض به وكذلك بسبب حرارة الشمس وصلت الثمرات والخصلات الى كمالها ولكن كل هذا من الاسباب العادية لا المؤثرة ، والله تعالى أرشد عباده الى كون هذه الاسباب من الاسباب العادية بقوله ﴿ أولم يروا انا نسوق الماء الى الارض الجزر فنخرج به زرعاً تأكل منه أنعامهم وأقتسمهم أفلا يبصرون ﴾ وأمثال هذه الآيات كثيرة في القرآن ونحن مكلفون بالتشبث بالاسباب العادية مع أننا نعلم التأثير من الله لامن الاسباب لان كثيراً ما تتخلف الاسباب عن المسببات فلو كان في الاسباب تأثير قطعى لما تخلف ، مع أن التخلف مشاهد عند كل شخص في أكثر تشبثاته بالاسباب فلا مجال لانكار هذا

واعلم ان المادة والقوة محتاجان الى مؤثر قديم كسائر الاشياء لانهما من الممكنات فلا بد لهما من العلة المؤثرة وحدوثها ثابت بالدلائل القطعية في ضمن اثبات حدوث العالم فهما حادثان بايجاد خالق العالم فلا تأثير لهما قطعاً

واذا ثبت بهذه الدلائل بطلان مذهب الطبيعى ثبت بطلان ما ذهب اليه المنجمون فلا حاجة الى ايراد الدلائل على رد مذاهبهم منفردة

وأما بطلان مذهبهم نقلاً فتأيت بقوله تعالى ﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ﴾ فان هذه الآية تدل على أن للعالم مربياً حقيقياً يوصل كل جزء من

أجزاء العالم الى كماله شيئاً فشيئاً ، وهو خارج عن العالم لان المرءى للشيء كان خارجاً عن ذلك الشيء فهذه الآية تكفى في اثبات الالهية لمن اعتقد الشرع فلا حاجة الى دليل آخر وأما من لم يعتقد النقل والشرع فلا يكفى له دلائل نقلية ولهذا اكتفينا هنا بهذا المقدار من الدلائل النقلية

﴿ الفصل الثانى في تنزيهه تعالى عن النقائص ونفى الحلول والاتحاد ونفى

الوجوب عليه تعالى وفيه ثلاثة مباحث ﴾

الاول في التنزيه عن النقائص عقلاً ونقلاً ، أما التنزيه عقلاً فلان حقيقة الخارجية المخصوصة به تعالى ليست مثل حقيقة الممكنات المركبة من الجواهر والاعراض لان وجود الواجب وما يلزمه من الكمالات الازلية لازم لذاته لا معلول لعللة أخرى لان ذاته تعالى علة لوجوده ، وأما الممكن وما يلزمه من الصفات الحادثة لازم لغيره واختلاف اللوازم يستلزم اختلاف اللزوم بالضرورة ، وان المائلة بالممكنات لو كانت بالفرض لكانت اما بالاتحاد في النوع وذات غير جائز ، لأن الوجوب والامكان نوعان مختلفان فلا يتحدان ، واما بصلاحية كل منها صلاحية الآخر وذلك لا يجوز أيضاً ، لان أوصاف القديم أجل وأعلى من اشتراك الحادث وان المائلة بالممكنات تقتضى المساوات فى الاوصاف ولا شئ من الممكنات بمساولة تعالى فى أوصافه

وأما عدم كونه تعالى مماثلاً للممكنات نقلاً فلقوله تعالى ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ فهذه الآية كافية في اثبات هذا المدعى فلا يحتاج الى دليل آخر (وأنه تعالى ليس بجسم) لأن الجسم مركب يحتاج الى جزء والاحتياج الى الجزء دليل الامكان وهو تعالى منزّه عن الامكان وان الجسم متحرك ومتحيز وهما اماراة الحدوث والله منزّه عن الحدوث واماراته

وانه تعالى ليس بعرض لأن العرض لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل يقوم فيه والاحتياج الى الغير لا يكون إلهاً ، وان العرض يتسم بقاؤه فلا يكون إلهاً لان الاله أزلى وأبدى

وانه تعالى ليس بجوهر لأن الجوهر عند أهل السنة اسم للجزء الذى لا يتجزأ وهو متحيز وجزء من الجسم ، والله منزّه عن التحيز وكونه جزءاً من الشئ
واما اذا أريد بالجوهر ما يقوم بذاته فصح إطلاق الجوهر عليه تعالى بحسب اللغة لا بحسب الشرع لان الجوهر لم يرد إطلاقه عليه تعالى فى الشرع لأن الأسماء الله اذا أوهمت تقصاً يتوقف إطلاقها عليه تعالى على اذن الشارع ، واما اذا لم تؤم تقصاً فلا يتوقف إطلاقها على اذن الشارع عند الماتريديّة ، فالجوهر يوم كونه تعالى مركباً فلا يجوز إطلاقه عليه تعالى وانما النزاع فى كون الجوهر بمعنى ما يقوم بذاته وأما كونه بمعنى ماهية اذا وجدت فى الخارج لا تكون فى موضوع فلا يجوز إطلاقه عليه تعالى

واعلم ان الاسم للشئ ان كان عالماً شخصياً كلفظة الله فإطلاقه عليه صحيح فى كل لسان لان نزاع فيه ، وأما الاسم الذى يؤخذ من ذات المسمى فلا يتصور فى حقه تعالى لان ذاته تعالى لم تعقل بعلمنا هذا ، فلا يمكن فى الدنيا أخذ الاسم من ذاته تعالى وكذا الاسم الذى أخذ من الجزء لانه ليس له جزء حتى يؤخذ منه اسم ويطلق عليه تعالى

وأما الاسم الذى أخذ من الوصف الخارجى أو من الأفعال الصادرة عنه فهو ممكن فى حقه تعالى وأسماءه الحسنى من هذين القسمين واختلاف المتكلمين فى هذين القسمين دون الاعلام الموضوعة فى الألسنة واللغات

فعند المعتزلة صحة المعنى كاف فى إطلاق الاسم عليه تعالى فلا يتوقف الإطلاق على اذن الشارع أصلاً وكذا عند الكرامية واما عند الاشعرى فإطلاق الأسماء يتوقف على اذن الشارع مطلقاً ، سواء أوهم تقصاً أم لا

وأما عند الماتريديّة فيتوقف إطلاق الاسم عليه تعالى على اذن الشارع ان أوهم تقصاً ولا يتوقف ان لم يؤهم ولذا لا يطلق عليه تعالى لفظ العارف ، لان المعرفة قد يراد بها علم سبقه الغفلة وقد يراد بها معرفة الجزئى فقط ، وقد يراد بها

معرفة البسيط فقط وكل ذلك يوم نقصاً وكذا لا يطلق عليه تعالى لفظ الفقيه ، لأن الفقه شائع في فهم غرض المتكلم من كلامه وفي معرفة الاحكام من الدلالة وذلك يشعر بساكنية الجهل وهو محال في حقه تعالى وكذا لا يطلق عليه تعالى لفظ العاقل ، لأنه شائع في الفهم بالعقل وهذا يوم نقصاً ، كذا في المواضع وشرحه وشرح النونية . والى هذه التفاصيل أشار صاحب النونية بقوله

ولا تقل جواهرأ أيعنيت به ونزه الاسم عن ايها نقصان .

والحاصل أن أسماء الله تعالى موقوف اطلاقها عليه تعالى على اذن الشارع مطلقاً عند الاشاعة ، وما يوم نقصاناً موقوف اطلاقه عليه تعالى على اذن الشارع وما لم يوم غير موقوف عند الماتريدي ، وحجة اللعي في حقه تعالى كاف فلا يتوقف على اذن الشارع عند المعتزلة

وأنه تعالى ليس بمصور لأن الصورة من خواص الاجسام ولا تشكل بشكل من الاشكال لان الشكل يكون بواسطة الكميات والكيفيات واحاطة الحدود والنهايات وكل ذلك محال في حقه تعالى وأنه تعالى لا محدود بمحدود ولا معدود بعدد ، لأنه ليس محالاً للكميات المتصلة ولا المنفصلة كالأعداد وليس بمتجزئ بجزء ولا متجزئ ولا مركب لان ذلك كله محال في حقه تعالى

وأنه تعالى لا يوصف بالمجانسة للأشياء لأن المجانسة توجب التركيب ولا يوصف بالكيفية أي اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغير ذلك من صفات الأجسام وتوابع المزاج والتركيب وكل ذلك من أمارات الحدوث وهو محال على الله تعالى

وأنه تعالى لا يطعم ولا يشرب لقوله تعالى ﴿ وهو يطعم ولا يطعم ﴾ لا شهما من خواص الأجسام وأنه تعالى لم يلد ولم يولد كما بين في صورة الاخلاص وأنه تعالى مستغن عن اتخاذ الزوجة والولد ذكوراً وإناثاً كما قال تعالى ﴿ وأنه تعالى جدد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولداً ﴾ وفي هذه الآية رد على النصارى لأنهم زعموا زوجية مريم وإنبيّة

عيسى عليه السلام له تعالى ﴿ تعالى الله عن اتخاذ الزوجة والولد علواً كبيراً ﴾ ورد أيضاً عليّ المشركين فأنهم قالوا الملائكة بنات الله وقد قال تعالى ﴿ ويعملون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون ﴾

وازه تعالى مستغن عن كل ذي عون ونصروولى من النل لأنه تعالى تفرد واستغنى عن معاونة العباد في البلاد وعن العالم كله كذا في شرح الامالى وبين هذا الاستغناء بقوله تعالى ﴿ وكل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولى من النل وكبره تكبيراً ﴾
وانه تعالى منزّه عن الممكن فلا يمكن بمكان (لأنه لو تمكن لزم قدم المكان واحتياجه تعالى الى ذلك الممكن وكونه تعالى جسماً وجوهرأ) وكل ذلك محال على الله تعالى كما بين آنفاً

وأما النصوص الدالة على التجسم المستانم المكان مثل قوله تعالى ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ وقوله ﴿ وجاء ربك ﴾ وقوله ﴿ اليه يصعد الكام الطيب ﴾ فان دلالة أمثال هذه النصوص ظنية فالظواهر الظنية لاتعارض اليقينة العقلية الدالة على نفي المكان فأمثال هذه النصوص متشابهات تفرض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف أو تؤلفها بتأويلات موافقة للعقل والنقل بأن معنى الاستواء على العرش الاستيلاء والغلبة وأن معنى جاء ربك جاء أمر ربك كما في الخادى وشرح العقائد

واذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة من الجهات لأن الكون في الجهة من خواص الأجسام فذلك محال عليه تعالى لأن الله تعالى موجود في الأزل اذا كان العالم معبوماً محضاً والظرفية اللازمة من هذا الكلام لاتضر لأن الظرفية فيه وهمية لغوية لاحقيقية لأننا لا نريد بأمثال هذا الكلام أن وجوده تعالى واقع فيها بل أردنا أنه مقارن لها كذا في شرح النونية وفي هذه الدلائل رد للكرايمية والجسمة فان الكرايمية يثبتون له تعالى جهة العلو من غير استقرار على العرش والجسمة يصرحون بالاستقرار على العرش وانه تعالى منزّه عن الأزمنة والأوقات لأن الأزمنة معتبرة في هذا

العالم لافي ما وراءه، إذ العالم معدوم في الأزل فلا زمان فيه مع أنه تعالى موجود في الأزل

والحاصل أنه تعالى لا اتصال له بإحياء وأوقات ولا اتصاف بأشكال وألوان ولا يمضي على الدين وقت وأزمان لأن كل ذلك مخلوق لله تعالى فمضى هذه الأحوال على المخلوقين لا على الخالق لهم، فان قلت لم لم يصرح في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بنفي الأمكنة والأزمنة والجهة قلت نفي هذه الثلاثة بالمعاني التي سبق بيانها ظاهر عند الخواص وخفي على العوام مع أنه اشير الي نفيها بأمثال قوله تعالى ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ وكذا قال عليه الصلاة والسلام للجارية الخرساء أين الله تعالى فأشارت الي السماء فلم يتكر عليها بل حكم بإسلام الجارية لاقرارها بوجود الواجب وخطأها في تعيين الفوق والأول من ضروريات الدين والثاني من دقائق الكلام فان الدقائق خفية على العوام ولذا جعلها النبي معذورة في هذه الإشارة

البحث الثاني في نفي الاتحاد والحلول، واعلم أنه تعالى محيط بكل شيء لا اتحاد له ولا حلول عند أصحاب اذعان وعرفان، لأن الاتحاد مع المخلوقات يستلزم كون الخالق مخلوقاً وهو محال وكذا الحلول في الأشياء محال على الله، لأن الحلول في الشيء يوجب الاحتياج الي ذلك الشيء وكونه حادثاً مع أن الحدوث والاحتياج منافيان للالوهية. واعلم أن غلاة الملحدين أربعة الوجودية والاتحادية والحولية والظهورية أما الوجودية فيقولون الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات فظهر فيها فلا يتخلو عنه شيء من الأشياء بل هو عينها وحقيقته وانما امتازت بتقيدات اعتبارية وهذا طور وراء طور العقل، لأن الأشياء حادثه ومخلوقة له تعالى بالبدهة فكيف يكون الحادث عين القديم والمخلوق عين الخالق وكيف انبسط وجود الواجب على وجود الحادث، وإذا لم يكن العالم موجوداً فلمخلق الى أين انبسط والى أي شيء اتحد معه ومثل هذا الكلام لا يصدر عن العاقل بل عن المجنون فلا اعتبار به

وأما الاتحادية فيقولون الانسان اذا وصل في بحر الفناء في التوحيد فربما

يتحد مع الله بحيث لا اثينية بينهما في الخارج ، فحينئذ يقول هو أنا وأنا هو وهو بعدنى وأنا أعبده فيرفع عنه الأمر والنهى والتكاليف بالكلية ويتصرف كيف يشاء وهذا باطل لا شك فيه وهذه بيانات لا ريب فيها لأنه مخالف لجميع الشرائع وأصول الدين وقواعد الشريعة، وهذا لا يصدر أيضاً عن العاقل لأنه كفر صريح وإلحاد بعيد واقتراء عظيم على الله تعالى

وأما الحلولية فيقولون مثل ما يقول الاتحادية الأنهم يقولون ربما تحمل الألوهية في الانسان بحيث لا تمايزان في الخارج فيقول ما يقول ويفعل ما يفعل ولا قيد من القيود ولا سؤال عليه وهذا نهاية الشناعة في الكفر

وأما الظهورية فيقولون ان الله تعالى قد بظهر في بعض صور الكاملين ويحيى عند المرئدين فيعاقبهم ويرشدهم الى الحق، وهذه المذاهب كلها خروج عن الشريعة ولزم على أئمة الأمة أن تحفظ عقائد المسلمين عن أمثال هذه الاتحادات عصمتها الله تعالى عن هذه العقائد الباطلة وعن شرور أصحابهم واغفالهم لأن أرباب هذه لا باطل قد ظهروا في زبي الصوفية بين العباد في البلاد فهم مختلطون بضغفاء الأمة فاللائق بأولياء الأمور حفظ عقائد الأمة عن مثل هذه المذانيات

﴿ البحث الثالث في نفي الوجوب عليه تعالى ﴾

واعلم أنه لا يجب عليه تعالى شيء كاللطف والأصباح دينياً ودينياً، فلا يجب انابة المطيع ولا عقاب العاصي، لأنه لو كان خلق الأصباح في العباد واجباً عليه تعالى لما خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا لأن الأصلح في ذلك الكافر أن يكون مؤمناً غنياً ومسعوداً في الدنيا والآخرة لكن اللازم باطل لأنه خلق الكافر وكذا اللازم ، وأنه لو كان خلق الأصباح واجباً عليه تعالى لما استحق المدح والشكر في افاضته الخيرات للعباد لكونها أداءً للواجب عليه ولما كان لسؤال العصمة وكشف الضر وجلب النافع ونحوها فائدة ولما كان للدعاء معنى لأن خلق مسئول العبد واجب عليه سواء دعا أو لم يدع واللازم كلها باطلة بداهة

وكذا المازوم الذى هو وجوب الأصلح عليه تعالى

وفى هذه الدلائل رد على المعتزلة المدعية بوجوب الأصلح على الله مع ان مفاسد مذهبهم أظهر من أن تخفى كما بين وذلك لقصور نظرهم فى المعارف الآلهية وأقوى دلائلهم فى ذلك ان ترك الأصلح للعبد يكون بخلا وسفها وجوابه ان منع ما يكون حق للمانع يكون محض عدل لأن الكل ملكه ولا يجرى فى ملكه الا ما يشاء وله التصرف فى ملكه كيف يشاء لا يستل عما يفعل ، ويلزم على مذهبهم رفع قاعدة التكليف والاختيار وهو باطل لانه تعالى مختار فى التكليف على عباده كيف يشاء ولأن الآلوهية تنافى الوجوب المخصوص بالعبودية ، ومذهبهم كما يكون مردود بالدلائل العقلية كذلك مردود بالدلائل الثقلية ، لأن الأصلح هداية الخلق الى الحق جيعا مع أن النصوص شاهدة على عكسه لأنه تعالى قال ﴿ بضل من يشاء ويهدى من يشاء ﴾ وقال تعالى ﴿ فلو شاء لهذا كم أجمعين ﴾ وقال أيضاً ﴿ انما على لهم ليزدادوا اثماً ﴾ مع ان الاملاء لزيارة الآثم ليس بصالح للعباد عند العقلاء ، فما أراد الله باختلاف العباد فى الإيمان والكفر الا اظهار عدلة واظهار فضله ﴿ فله الحجة البالغة والحكمة السابغة ﴾ فلا يجب عليه شيء أصلاً لأنه ليس فوقه اله حتى أوجب عليه شيئاً وانه تعالى حكيم لا يفعل شيئاً الا بحكمة وهى معرفة الاشياء وإيجادها على غاية الاحكام مشتملة على عاقبة حميدة ، وان أفعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح ، ولكن الحكمة ليست بباعثة وحاملة على فعله عند الماتريديّة وأما نحو الكفر والقبائح وسائر الشرور فخلقها تعالى لا يتخو عن الحكمة والفائدة وان لم تطلع عليها كذا فى المواقف

ولا عرض لفعله تعالى لأن الغرض أمر باعث للفاعل على الفعل وبه يصير الفاعل فاعلاً ، والله أجل من أن يفعل عن شيء ويستكمل بشيء فلا يكون فعله تعالى معللاً بالغرض لأنه مستلزم للاستكمال بالغرض وهو محال عليه تعالى خلافاً للمعتزلة قائمهم أثبتوا لفعله تعالى غرضاً وتمسكوا بأن الفعل الخالى عن الغرض عبث وتقص فى حقه تعالى فلا يجوز عايشه ، ورد بأن العبث هو الخالى عن المنفعة والمصلحة لا الخالى عن

الغرض ، وأفعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى ولكن لاشئ منها يباعث له تعالى على الفعل رأما الآيات والأحاديث الموهمة بالعمل والأغراض كقوله تعالى ﴿ وما أمروا الا ليعبدوا الله ﴾ وكقوله ﴿ وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ﴾ فؤلة بتلك الحكم والمصالح ورعاية الحكمة والمصلحة تقتض من الله تعالى ورجة لعباده كذا في الجلال

ولا يصدر عنه تعالى ظلم ، لأن الظلم تصرف في ملك الغير وهو محال لأن الكل ملكه والتصرف في خالص حقه ولأن الظلم وضع الشئ في غير موضعه وهو أيضاً محال في حقه تعالى لأنه أعلم العالمين فكل ما وضعه في موضع يكون ذلك الموضع أحسن المواضع بالنسبة الى ذلك الشئ وان خفي وجه حسنه علينا فنسبة الظلم في فعل من أفعاله كفر وضلال كنسبة الجهل والكذب عليه تعالى

ولا يجل في ذاته تعالى حادث لأن ما يقوم به لا بد أن يكون من صفات الكمال فلو كان حادثاً لكان خالياً في الأزل عن الكمال وهو محال عليه تعالى وكذا لا يجوز أن يجل في غيره كما بين آتفا

واعلم أن أصول الصفات السلبية خمسة (القدم) بمعنى عدم الأولية (والبقاء) بمعنى عدم الآخرة (والقيام بنفسه) بمعنى عدم الاحتياج الى المسكان في القيام (والوحدة) بمعنى عدم الشركة في الواجبية والخالقية والمعبودية الحقيقية (والمخالفة

للحوادث) بمعنى عدم الموافقة للحوادث بوجه من الوجوه كذا في شرح التونية
﴿ الفصل الثالث في الصفات الثبوتية له تعالى وهو مرتب على مقدمة وثمانية مباحث أما المقدمة ففي بيان ماهية الصفات واثباتها ﴾ : واعلم أن المراد بصفاته تعالى في علم الكلام مبادي المشتقات كالعلم والقدرة والارادة الى غير ذلك لا تنس المشتقات كالعلم والقادر .

وصفاته تعالى لازمة لذاته لأن معنى كونه تعالى عالماً ثبوت العلم لذاته لأن صدق المشتق على الشئ يقتضي صدق المشتق منه لذلك الشئ فثبت ان صفة العلم

ثابتة له تعالى لان العالم صادق على الله في قولنا الله عالم وكذا الحال في سائر الصفات وصفاته تعالى قديمة قائمة بذاته لاستحالة قيام الحوادث به تعالى وزائدة على ذاته خلافاً للفلاسفة والمعتزلة فأنهم قالوا ان صفاته تعالى عين ذاته بمعنى ان ذاته تعالى باعتبار التعلق بالمعلومات سمي عالماً وباعتبار التعلق بالمقدورات قادراً وبالمرادات مريداً وكذا الحال في سائر الصفات فلا يلزم تكثر في الذات ولا تعدد في القدماء، وهذا مذهبهم يديهي البطلان لأنه يلزمهم على هذا القول كون العلم قدرة وحياة وسمعا وإرادة وعالماً وقادراً ومعبوداً للخلق، لأن الكل في مذهبهم عين الذات وشئ واحد، فيصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر ويلزمهم أيضاً كون الواجب غير قائم بذاته لأن الواجب عين العلم في زعمهم فهو غير قائم بذاته واللازم كلهما باطلاً وكذا الملزومات ومقصدهم منه الاحتراز عن لزوم تعدد القدماء فأنهم قالوا ان اثبات الصفات الزائدة على ذاته تعالى ابطال للتوحيد واثبات لموجودات قديمة مغايرة لذات الله تعالى فيلزم قدم غير الله وتعدد القدماء وهو منافي للتوحيد، أجيب بأن الصفات لا عين ذاته ولا غيره، لأن صفاته تعالى من حيث أنها لا تنفك عن ذاته تعالى ليست غيره، ومن حيث ان مفهومها ليس عين مفهوم الذات ليست عين ذاته، لأن الصفات لا تكون عين الموصوف، والحاصل نفى العينية بحسب المفهوم لأن مفهوم الصفة ليس عين مفهوم الذات، ونفى الغيرية بحسب عدم انفكاك الصفة عن ذاته تعالى أزالا وأبداً فلا تناقض لاختلاف جهة النفي والاثبات كذا في المواقف وشرح العقائد

واعلم ان صفاته تعالى على نوعين اما صفات الذات، وهو ما يلزم من نفيه تقيضه المحال كالعلم، فإنه يلزم من نفيه الجهل وهو محال على الله تعالى وكالقدرة فإنه يلزم من نفيه العجز المحال على الله تعالى وكذا الحال في سائر الصفات الذاتية وأما صفات الأفعال، وهو ما لا يلزم من نفيه المحال كالخلق والانشاء فإنه لا يلزم من نفيه المحال فصفات الذات ثمانية الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر فهي متفق عليها بين الماتريدي والأشعري (والتكويني) وهو يختلف فيه بين الفريقين

ودلائل الطرفين على قدم التكوين وحدوثه ستأتي في محلها ان شاء الله تعالى
 (البحث الاول في صفة الحياة) وهي في حقنا اعتدال المزاج النوعي وقوة الحس والحركة
 ولا تصور الحياة بهذا المعنى في حق تعالى ، لأنه منزّه عن المزاج والحواس والحركة ، بل
 الحياة في حق تعالى صفة توجب صحة العلم والقدرة لدلالة النصوص كقوله تعالى
 (الله لا اله الا هو الحي القيوم) واجماع الانبياء بل اجماع جميع العقلاء علي أنه تعالى
 عالم والعالم لا يبدله من الحياة وان اسم الحي ثابت له تعالى وصادق في قولنا (الله حي)
 وثبوت المشتق يوجب ثبوت مأخذ الاشتقاق الذي هو الحياة هنا

(البحث الثاني في صفة العلم) وهو عالم بجميع المعلومات ، أما سمعاً فلقوله تعالى
 (هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة) وأما عقلاً ، فلأن الافعال للثقة
 تدل على علم صانعها فنفسكر في بدائع السموات والنجوم وكذلك في بدائع الأرض
 وعجائب الحيوانات والصنائع المودعة فيها وجد دقائق حكم تدل على علم صانعها
 وحكمة خالقها فلا شك فيه

فان حسن الخط يدل على مهارة كاتبه وعلمه الكامل في أصول الكتابة والعلم
 شامل لجميع المعلومات لأنه صفة تنكشف بها المعلومات عند تعلق تلك الصفة بها
 موجودة أو معدومة متمنعة أو ممكنة قديمة أو حادثة متناهية أو غير متناهية جزئية أو كلية
 مادية أو غير مادية .

واعلم انه تعالى يعلم الكلّيات على الوجه الكلّي والجزئيات على الوجه الجزئي
 وتغير أفراد الجزئيات الخارجية كزيد وعمر وهذا القرس وذلك الكتاب ونحوها
 من الزمانيات الموجودة على التدريج في وقت من الاوقات لا يوجب التغير في علمه
 تعالى بل يوجب تغير تعلمه بالافراد مثلاً علم الله زيدا حال عده معدوماً وحال وجوده
 موجوداً وحال صباه صدياً وشبابه شايًا وموته ميتاً ونحوه والتعلقات لكونها من الامور
 الاعتبارية لا يضر تغيرها ، وأما العلم الحقيقي له تعالى فلا يطرأ عليه التغير أصلاً
 فالتغير انما هو في التعلق وهو لا يضر ، فان لعلمه تعالى تعلقات قديمة غير متناهية بالنسبة

الى الازليات والتجديدات باعتبار انها مستتجدد ، وتعلقات حادثة متناهية بالنسبة الى التجديدات باعتبار وجودها الآن أو قبل أو بعد ، ولا يلزم من حدوث التعلق حدوث العلم . والحاصل يتعلق علمه تعالى بالزمانيات الموجودة في الزمان قاطبة ولا يقتضى تعلقه بالزمانيات توقفاً في العلم

واعلم انه تعالى يعلم ذاته كما يعلم سائر المعلومات والتغاير الاعتبارى بين العالم والمعلوم كاف فلا يرد اعتراض الدهرية بأن العلم اضافة أوصفة ذات اضافة تقتضى التغاير بين العالم والمعلوم فلا يعلم الواجب ذاته لأنه لامقاربة بين العالم والمعلوم مع ان اعتراض الدهرية باطل ببداهة علمنا بانفسنا ولا مقاربة بين العالم والمعلوم لانهما شخص واحد وان علمه تعالى أعم من قدرته لأنه شامل للممكن والممتنع والواجب وأما قدرته فمختصة بالممكن دون الواجب والممتنع وان معلوماته غير متناهية بمعنى لا تنف عند حد لا يتصور فوقه معلوم آخر بل اذا تصور معلوم يمكن تصور معلوم آخر فوقه وهكذا الى غير النهاية

﴿ البحث الثالث في صفة القدرة ﴾

وهي صفة تؤثر في المقدورات وتجعلها ممكنة الوجود من الفاعل عند تعلقها بها فتعلقات القدرة كلها قديمة يعنى تعلقت في الأزل بوجود المقدور فيما لا يزال وصفة القدرة ثابتة له تعالى عقلا ونقلا أما عقلا فلا أنه لو كان موجبا بالذات لزم قدم العالم بجميع أجزائه، واللازم باطل لأنه ثبت حدوث العام بالبزاهين القطعية وكذا اللازم أما لزوم قدم العالم اذا كان موجبا بالذات فلا أن أثر الموجب القديم يكون قديما فهو تعالى قادر على جميع الممكنات لأن الموجب للمقدورية هو الامكان فاذا ثبت قدرته تعالى على بعض الممكن ثبت قدرته على الكل لأن العجز عن البعض نقص محال على الله مع أن الامكان للموجب للمقدورية موجود في الكل ولا بد للممكن على تقدير وجوده من الانتهاء الى الواجب وقد ثبت أن الواجب فاعل بالاختيار فيكون قادرا على جميع الممكنات، كذا في الجلال والحدادى

وأما سمعاً فلقوله تعالى ﴿ وهو على كل شيء قدير ﴾ النصوص المذكورة في القرآن والأحاديث كثيرة فلا حاجة إلى التفصيل هنا

﴿ البحث الرابع في صفة الإرادة ﴾

وهي صفة توجب تخصيص أحد المقدورين بالوقوع على وفق علمه وهي ثابتة عقلاً وقللاً ، أما عقلاً فلأنه لما كانت نسبة القدرة إلى الضدين سواء فلا بد من مرجح لأحد الطرفين وليس هذا للرجح صفة العلم فتعين كون هذا للرجح صفة مغايرة للعلم وهي الإرادة ، وهي زائدة على ذاته تعالى فأما به شاملة لجميع الكائنات فمنها أفعال العباد فإنه تعالى مرید لجميعها فلا يخرج شيء عن إرادته من الكفر والإيمان والطاعة والمعصية والخير والشر ولكن لا يرضى بالكفر والمعاصي

وهي قديمة إذ لو كانت حادثة لزم كونه تعالى محلاً للحوادث وأيضاً لو كانت حادثة لاحتاجت إلى إرادة أخرى والأخرى إلى الأخرى فيدور أو يتسلسل وهما باطلان ثبت كونها قديمة ولها تعلق لا يزال في وقت وجود الحادث وقيل تعلقها أزلي بشرط الوجود فيما لا يزال في وقت معين فإن وقوع الضدين مساو بالنسبة إلى جميع الأوقات إذ كما يمكن في هذا الوقت يمكن أن يقع قبله أو بعده فالإرادة ترجيح أحد الضدين على الآخر وتعين له وقتاً دون وقت

ولما ثبت كونه تعالى مريداً مختاراً جاز ترجيح ما ينفي ترجيحه كما في إتيان من الماء لعطشان يعني لما كان مقتضي الإرادة الترجيح يجوز للفاعل المختار إرادة أحد المتساويين من كل الوجوه ودون الآخر كترجيح أحد الرغيفين المتساويين على الآخر لجوعان ، وكترجيح أحد الطرفين المتساويين لما رب من السباع ، والحاصل يجوز لكل صاحب إرادة ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح ، لترجيح الله في إيجاد الممكن وتركه أحد الطرفين على الآخر بلا مرجح لأن الترجيح بلا مرجح بمعنى اختيار أحد المتساويين على الآخر بلا سبب موجب للترجيح أصلاً جائز بذات الإرادة ، وأما الترجيح بمعنى تكون الشيء بنفسه بلا مرجح والتخصص بلا تخصص

والوجود بلا موجد فبحال بالاتفاق ، كذا في شرح النونية

وأما ثبوت الارادة لله تعالى سمياً فلقوله ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ وقوله ﴿ يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد ﴾ وقوله عليه السلام (ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) ونحو ذلك ، وهذه الدلائل كما تدل على أصل ارادته تعالى تدل على عموم الارادة وشمولها لا كما زعم المعتزلة ، فانهم يقولون ان الله لا يريد الشرور والقبائح لأن القبائح لو كانت مرادة بقضائه لوجب الرضا بالمعاصي لأن الرضا بالقضاء واجب والالزام باطل وكذا للزوم لأن الرضا بالمعاصي لاسيما بالكفر لا يجوز والجواب أن الايمان والطاعة والكفر والمعاصي مقضيات لا قضاء ، فالقضاء غير المقضى لأن القضاء حكم الله بأفعال العبد المرتبة على ارادته الجزئية ، والمقضى فعل العبد باختياره الجزئي فلا يلزم من حكم الله بكفر العبد ومعصيته الحاصلة باختياره رضاه بالمعصية والكفر بل الرضا بحكمه لا بالمعصية التي هي فعل العبد المقضى

وكذا لا يلزم من خلقه وارادته تعالى لكفر العبد الرضا بكفره ، لأن خلقه وارادته تابعان لارادة العبد واختياره ورضاه تعالى انما هو بقضائه وحكمه لا بالمقضى الذي هو فعل العبد الحاصل بكسبه .

واعلم أن صفة العلم أعم من القدرة كما سبق لأن العلم يعم الموجود والمعدوم والممكن والممتنع ، والقدرة أعم من الارادة لأن القدرة تعم الموجود والمعدوم بخلاف الارادة فانها مخصوصة بالموجود دون المعدوم ، وان الارادة ليست أمراً ولا طلباً ، لأن الله أمر الكفار بالايمان والمعاصي بالطاعة مع أنه لا يريد منهم الايمان والطاعة لعدم ارادتهم بالايمان والطاعة وأيضاً يريد الكفر والعصيان منهما لاختبارهما ولا يأمر بهما بل نهى عنهما وهو ظاهر فالارادة ليست أمراً ولا طلباً بل وصف يخص مقتوراً برجحان خلافاً للمعتزلة فانهم يقولون الارادة نفس الأمر ولازمه المساوي فلا أمر بالشرور والمعاصي فلا ارادة لله تعالى لهما ، وبطلان دعواهم ظاهر بالدلائل السابقة كذلك ظاهر في صورة أمر المولى لعبده المعاصي وأراد مخالفته لأمره

مثلا اذا ضرب المولى عبده لعصيانه فهدد السلطان المولى بضربه العبد واعتذر المولى وبين عصيانته ، فأمر العبد في حضور السلطان ولكن أراد عصيانته ليري السلطان عصيانته حتى يكون المولى معذوراً في ضرب العبد عند السلطان ، كذا في الجلال

البحث الخامس في صفة التكوين

وهي صفة قديمة أزلية قائمة بذاته تعالى عند الماتريدية وتفسر باخراج المعلوم الي الوجود ، وقد يعبر عنه بالفعل والخلق والايجاد ونحو ذلك ، والدليل على قدم هذه الصفة أن العقل والنقل متفقان على أنه تعالى خالق ومكون للأشياء لأنه وصف ذاته بالخالقية في الأزل فهذا الوصف يدل على خالقيته ومكونيته في الازل وهو يدل على أن التكوين صفة في الازل والالزم الكذب المحال على الله وهذا باطل بالبدهة وان اطلاق المشتق الذي هو المكون يدل على أنه تعالى متصف بأخذ الاشتقاق الذي هو التكوين هنا

وصفة التكوين ليست بقدرة بل مغايرة للقدرة لأن أثر القدرة صحة الفعل والترك وصحة الفعل لا تستلزم وجوده فان القدرة كالامكان الذاتي لوجود الشيء ، والارادة كالامكان الاستعدادي لوجوده ، لأن الارادة ترجح وجوده ، والتكوين كالامكان الوقوعي ، لأن بالتكوين حصل الشيء ووقع في الخارج

والدليل العقلي على قدمه أنه لو كان حادثاً لكان اما يتكوين آخر فيلزم الدور أو التسلسل وهما باطلان لأنه يلزم استحالة تكون العالم مع أن تكونه مشاهد ، وأما بدون التكوين فيلزم استغناء الحادث عن المحدث والأحداث ، وفيه تعطيل الصانع وهو باطل بالبدهة ثبت بطلان حدوث التكوين

وانه لو حدث لحدث اما في ذاته فيصير محلاً للحوادث أو يحدث في غيره تعالى فيكون كل جسم خالقاً لنفسه وهو محال أيضاً فالتكوين باق أزلاً وأبداً والمكونات حادثات بحدوث التعلق كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يلزم من

تقدمها قدم متعلقاتها ، يعنى لا يلزم من قدم التكوين قدم المكون كما لا يلزم من قدم العلم قدم المعلوم وأن التكوين غير المكون لأن الفعل يغير للمفعول كالضرب مع المضروب والأكل مع المأكول ولأن المكون لو كان عين التكوين لزم أن يكون المكون مكوناً لنفسه ضرورة أنه مكون بالتكوين الذى هو عينه فيكون قديماً مستغنياً عن الصانع وهو محال وعند الأشعرى أن التكوين صفة حادثه عبارة عن تعلق القدرة لأن تعلق القدرة مع انضمام الارادة يرجح أحد المقدورين فيكفي في وجود الحادث تعلق القدرة على وفق الارادة بوجود المقدور في وقت وجوده ، وهذا التعلق يسمى إيجاداً وتكويناً ويتحقق بحسب خصوصيات المقدورات خصوصيات الافعال ، كالترزيق والاحياء والامانة والصواب مذهب الماتريدية لأن الافعال كلها هي الآثار المترتبة على تعلق التكوين

﴿ البحث السادس فى صفة الكلام ﴾

والكلام الذي ليس من جنس المروف والاصوات صفة قائمة بذاته تعالى منافية للسكوت والآفات وهذا المعنى الكلام ثابت له تعالى عقلاً وقللاً ، أما عقلاً فلا نه يأمر وينهى ويخبر ومن يأمر وينهى فهو متكلم والله متكلم ، وان ضد الكلام تقص محال على الله

واعلم أن كلام الله تعالى فقط قائم بذاته تعالى في الازل وهو معنى يعبر عنه بالنظم المنزل فيما لا يزال عند أهل السنة فباعتبار التعلقات اللايزالية ينقسم الى الامر والنهى والخبر والنداء والقسم الى غير ذلك فيما لا يزال

وما قيل ان ذلك المعنى هو الخبر فقط والاقسام كلها راجعة الى الخبر ، لأن حاصل الامر اخبار عن استحقاق الثواب على فعل المأمور به والعقاب على تركه ، وحاصل النهى اخبار بعكس الامر فردود بأننا نعلم قطعاً اختلاف هذه المعانى بالضرورة واستتزام بعض المعانى لبعض لا يوجب الاتحاد مع أن ارجاع البعض الى البعض يتأويلات بعيدة تكلف محض بلا فائدة ، والأصح أن كلامه تعالى قسمان نفسى قديم

وهو معنى واحد قديم مبدأ للترتيب اللفظي فيما لا يزال ، ولفظي حادث وهو النظم المنزل على الرسل عليهم السلام ومعنى تكلمه تعالى بالنفسى ترتيب المعانى به أولا في نفسه ثم خلق الالفاظ المرتبة على طبق المعانى ، كما في تكلمنا بالنفسى فان كلامنا قائم بذاتنا وهو الذي حصل في أذهاننا أولا ثم رتبنا الالفاظ على طبق ما حصل في أذهاننا فسرعنا في النطق لأن كلامنا صفة نفسية قائمة بذواتنا بهذا الوصف نمتاز عن انسان آخرس وعن البهائم المحرومة من النطق وهذا قياس الغائب على الشاهد وهو معتبر في المطالب الظنية وعدم اعتباره انما هو في المطالب القطعية والمطالب هنا ظني ولذا لا يكفر أحد الفريقين الآخر كذا في للمواقف

وزعم المعتزلة أن كلامه تعالى لفظي فقط مركب من الحروف والاصوات ليس قائماً بذاته تعالى بل بالغير كاللوح المحفوظ وفؤاد جبريل والانبياء وشجرة موسى عليه السلام يعنى خلق الله كلامه في ذلك الغير وهذا باطل لأن المتكلم من قام به الكلام لا من أوجده الكلام في الغير ، ومنشأ غلطهم عدم اثبات كلام نفسى له تعالى ، وأن كون القرآن متصفاً بما هو من صفات المخلوق وسمات الجلدوث من التأليف والتنظيم والترتيب والانزال وكونه عربياً مسموعاً فصيحاً معجزاً يدل على كونه لفظياً حادثاً ، وأجيب بأن الاتصاف بهذه الأوصاف لا ينافى كون معناه قديماً قائماً بذاته تعالى — لأن هذه الأوصاف أوصاف اللفظ الحادث لأوصاف المعنى القديم فان المعنى قديم واللفظ حادث ، والقرآن القائم بذاته تعالى هو المعنى كلام الله غير مخلوق .

وأما الالفاظ القائمة بذهن المحافظ والنقوش المكتوبة في المصاحف والالفاظ المنطوقة في ألسنة القراء حادثة مخلوقة بخلق الله .

والأصح أن النزاع بين المعتزلة وأهل السنة في كلامه تعالى لفظي لا حقيقي لأن المراد بكلام الله ان كان لفظياً فلا تقول بقديم الالفاظ والجروف وحديثه متفق عليه ، وان كان المراد به نفسياً فلا تقول بالمعتزلة أنه حادث بل متفقون معنا في قدمه

ولكنهم لما لم يثبتوا كلاماً نفسياً بل لفظياً قالوا انه حادث

واعلم ان كلام الله واحد قائم بذاته وانما الاختلاف في مظهره ووجوده في الخارج بحسب القوابل المختلفة ونظير ذلك تشكل لللائكة بأشكال مختلفة مع بقاء حقيقةهم ، فلا يقتضى كثرة كلام لفظي كالنور والانبجاس والقرآن كثرة للمعنى القائم بذاته تعالى ولا يقتضى كون اللفظ مخلوقاً كون المعنى مخلوقاً فان السكينة والجزاء والانواع المختلفة كالقرآن والانبجاس والزبور وسائر الصحف انما هي في الكلام للركب من الحروف والاصوات الحادثة بالبداهة لا في المعنى القديم المدلول بهذه الانواع بالدلالة القطعية العقلية الغير الوضعية ، فان هذه الانواع لا تدل على المعنى القديم بالدلالة الوضعية المطابقة أو التضمنية أو الالتزامية بل تدل بالعقلية ، والحاصل ان خلق اللغات الكثيرة كالقرآن وغيره لا يقتضى خلق الكلام النفسى ولا كثرة ولذا كان المكتوب في المصاحف والمحفوظ في القلوب والمقروء بالألسنة والمسموع بالأذان قرآناً كلام الله غير مخلوق ويلفظ ويسمع ويكتب بألفاظ دالة على معنى قديم ، فلا توجب هذه الاحوال كون المعنى مخلوقاً كما يقال النار جوهر محرق فالنار تذكر باللفظ وتكتب بالقلم ولا يلزم من هذا كون حقيقة النار صوتاً وحرراً ونظماً ، وتحقيق هذا البحث ان لشيء وجوداً في الاعيان ووجوداً في الالفاظ وفى العبارة والكتابة فالكتابة تدل على العبارة والعبارة تدل على الالفاظ والالفاظ تدل على ما في الالفاظ وهو على ما في الاعيان فعلى هذا التفصيل فيبحث يوصف القرآن بما هو من لوازم المخلوقات يراد به . الالفاظ للمسموعة ، كما يراد في قولنا قرأت نصف القرآن ، أو الاشكال المنقوشة كما في قولنا يحرم المحدث مس القرآن ولما كان دليل الاحكام هو اللفظ دون المعنى القديم عرف القرآن أئمة الأصول بانه المكتوب في المصاحف المنقول النبا بالتواتر وجماعه اسما للنظم والمعنى جميعاً

وأما الكلام القديم الذى هو صفته تعالى فذهب الاشعرى الى أنه يجوز أن يسمع لقوله تعالى في حق موسى عليه السلام ^(١) ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾ ومنعه الشيخ

(١) والصواب أن هذه الآية في حق المستعجب من المشركين لافي حق موسى عليه السلام

أبو منصور وأجاب بأن معنى قوله تعالى ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾ حتى يسمع ما يدل على كلام الله فوسى عليه السلام^(١) سمع صوتاً دالاً على كلام الله لكن لما وقع السمع بلا واسطة ملك والا كتاب خص باسم التكليم

واعلم أن الكلام ليس علماً ولا ارادة لانا نجد في أنفسنا انا نعلم الشيء بالعلم التصوري فهذا مساو بين التكليم وعدمه لان كلا الطرفين ممكن لا ترجيح لاحدهما على الآخر في نفسه ، ثم تخصص جهة التكليم بالارادة فاذا وقع الترجيح بالتكليم تسكلم بكلام نفسى في اذهاننا ثم بلفظي في الاستتار وهذا ظاهر لا ينكر في الوجدان وان الرجل قد يخبر خلاف ما يعلمه كذبا فهذا يدل على ان الكلام غير العلم وكذا أمر الرجل لعبده خلاف ما أراده فهذا يدل على ان الكلام غير الارادة فظهر الفرق بين الكلام والارادة والعلم وثبت بطلان توهم المعتزلة من أن الكلام النفسى هو نفس العلم في الخبر ونفس الارادة في الامر ونفس الكراهة في النهي وهو ظاهر البطلان ، كذا في شرح النونية

واعلم أن من قال ان القرآن مخلوق فهو كافر عند ابن معاذ وأجد بن حنبل ويضرب ويحبس حتى يتوب عند مالك ، وزنديق عند ابن المبارك ، وضال مبتدع أو كافر عند أبي حنيفة ، كذا في الخادمي

﴿ البحث السابع في صفة السمع له تعالى ﴾

واعلم أن السمع صفة لله تعالى يسمع بلا آلة ولا وصول هواء للادلة القطعية السمعية ويتعلق بالمسموعات ولا يلزم من قدمه قدم المسموعات كما لا يلزم من قدم العلم قدم المعلومات

﴿ البحث الثامن في أن البصر صفة له تعالى ﴾

وهي قديمة قائمة بذاته تعالى فيدرك به ادراكا تاما لا على طريق تأثير الحاسة ويتعلق بالمبصرات ولا يلزم من قدمها قدم المبصرات واعلم أن السمع والبصر له تعالى مما علم من ضروريات الدين فلا حاجة الى

(١) وقوله فوسى الخ وان كان صحيحا في ذاته لكن تعريفه على الآية السابقة باطل

الاستدلال عليهما لان القرآن مملوء بأبائهما بحيث لا يمكن انكارهما ، وانه تعالى
 حتى يصح انصافه بهما لانه لو لم يكن متصفا بهما لكان متصفا بضدهما الذى هو
 الصمم والعمى وهما نقص على الله فثبت انصافه بالسمع والبصر
 فذلكه

ولما ثبت ان الله له صفات ثبوتية امتنع انصافه تعالى باضداد الصفات
 المذكورة واذا ثبت وجودها امتنع عدمها ولما ثبت قدمها امتنع حدوثها وكذا لما
 ثبت وحدته تعالى امتنع تعدده ولما ثبت مخالفته للحوادث امتنع مشابهته لها ولما
 ثبت استغناؤه تعالى امتنع احتياجه ولما ثبت بقاؤه امتنع عدمه

﴿الفصل الرابع فيما يجوز له تعالى وما لا يجوز اسناده عليه وفي الحسن والقبح
 وتسكينه لعباده وأفعاله تعالى وهو مرتب على مقدمة وخمسة مباحث﴾

أما المقدمة ففي بيان صفات جليلة له تعالى ، وهى ما لا يكون وجوده وعدمه
 مقتضى ذاته بل يمكن ويساوي طرفاه ، فجاز له تعالى أن يفعل بأى طرف من
 الوجود والعدم ان شاء ، فله الاحياء والاماتة والايجاد والافناء الى غير ذلك
 من الافعال

واعلم أنه يجوز معرفة كنهه تعالى عقلا عند المتكلمين لعدم الدليل على امتناعه
 سمعاً فإنه يصح أن يعلم الله عباده كنهه بالعلم الضرورى

وأما وقوعه فى الدنيا فهو ممنوع عند المحققين لقوله عليه السلام ، تفكروا فى
 آلاء الله ولا تتفكروا فى ذات الله فانكم ان تقدروا قدره ، ولقول أبى بكر رضى
 الله عنه العجز عن درك الادراك ادراك والبحث عن سر ذات الله اشتراك ، وأما
 معرفة كنهه تعالى فى الآخرة بعد الزوية فيختلف فيه ، فذهب جمهور الفلاسفة وامام
 الحرمين والغزالي الى امتناعه ، لان تعلق ما لا يدرك بالبداهة لا يكون الا بالحد
 والله منزّه عن الحد المستلزم للتركيب المنافي للوجوب الذاتى ، ورد بأن ذلك بطريق
 القبيض والمكاشفة لبعض الانبياء جائز لا مانع فيه

وأما وقوع العلم بحقيقته فالأصح أنه غير واقع لأن المعلوم لنا منه تعالى صفاته الثبوتية والسلبية ولا شك أن العلم بهذه الصفات لا يوجب العلم بحقيقته تعالى بل تدل هذه الصفات أن لصاحبها حقيقة مخصوصة متميزة في نفسها عن سائر الحقائق كذا في المواضع وإليه أشار صاحب النونية بقوله

(حقيقة الحق لم تعقل بعالمنا لكن ترددهم في دار رضوان)

﴿ البحث الاول في رؤيته تعالى ﴾

واعلم أن رؤية الله تعالى بالابصار جائزة عقلا اذ لا مانع منها عند العقل ، ولم يقيم برهان على امتناعها مع أن الأصل عدم البرهان ، لأن القدر المشترك بين الجوهر والعرض ليس الا الوجود والحدوث والامكان فلا خيران لا يكونان علة للرؤية لانهما عدميان والعدمي لا مدخل له في العلية بل العلة لرؤية الجواهر والاعراض الوجود والوجود مشترك بينهما وبين الصانع فاذا كان الوجود علة لرؤية الجواهر والاعراض كان علة لرؤية الصانع فكل موجود خارجي تجوز رؤيته فأنه تعالى تجوز رؤيته لأنه موجود خارجي ولا مانع لرؤيته من خواص الألوهية فمن ادعى فعلية البيان وأما الدليل على رؤيته تعالى سمعا فسؤال موسى عليه السلام الرؤية من ربه بقوله ﴿ رب انى أنظر اليك ﴾ فلو لم تكن الرؤية ممكنة لكان طلبها عبثاً وجهلاً بما لا يجوز على الله وطلباً للمحال ، وكل ذلك باطل لأن الانبياء منزّهون عن ذلك ، وإن الله علق الرؤية على استقرار الجبل وهو ممكن والمعلق على الممكن ممكن فرويته تعالى ممكنة

وأما رؤيته تعالى في الآخرة فواجبة نقلاً بلا كيف مخصص بالأجسام ، ولا مكان ، ولا جهة لقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ﴾ فان النظر الموصول بالى بمعنى الرؤية بالبصر ولقوله تعالى ﴿ كلا انهم عن ربهم يومئذ مجبورون ﴾ فان في هذه الآية تحقيراً لشأن الكفار بتبعيدهم عن رؤية الله فدل على أن المؤمنين غير محجوبين عن رؤيته تعالى ولقوله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾

فان المراد بالزيادة هي الرؤية على ما فسرہ النبي عليه السلام وت قوله عليه السلام
(انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر) أى بلا شبهة في الرؤية لا بمعنى
كالقمر فوقكم وهذا الحديث مشهور رواه أحد وعشرون من أكابر الصحابة رضي
الله عنهم ، كذا في شرح النونية

ورؤيته تعالى ثابتة أيضاً باجماع الامة قبل ظهور الخالفين والرؤية غير مختصة
بالجنة بل وتقع بالعرصات حتى قيل تقع للكفار في العرصات لتشديد عقوباتهم وازدياد
حسرتهم لقوت هذه النعمة العظمى ولكن هذا القول ضعيف ، كذا في الخادمي

والأصح أن الرؤية عامة للرجال والنساء لقوله تعالى ﴿ وفيها ما تشبه الانفس ﴾
فان الانفس شاملة لها ولأن النساء تابعة للرجال في الاحكام وكذا مؤمنو الامم السالفة
متلذذون برؤيته تعالى وفي رؤية الملائكة اختلاف ومؤمنو الجن يرونه لأنهم مكلفون
حين أحكام الانس فهم مشتركون في الأجر والثواب

وأذكر للمعتزلة رؤيته تعالى بالسلكية بدليل عقلى وتقلى ، أما العقلى فان الرؤية
مشروطة بكون المرئى مكيفاً بكيفية وكونه في مكان وجهة ومقابلة وثبوت مسافة بين
الرائي والمرئى والكل محال في حقه تعالى فالرؤية محالة ، والجواب ان هذه الشروط
عادية دنيوية والآخرة لا تقاس على الدنيا وقياس الغائب على الشاهد لا يفيد
في هذا المقام .

وأما التقلى لقوله تعالى ﴿ لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار ﴾ . والجواب أن
الادراك بهذه الآية بمعنى الاحاطة بجوانب المرئى فاللغني الاحاطة بالسلكية لا الرؤية
مطلقاً ولو سلم فاللغني رؤية عموم الاشخاص ، يعني لا يدرك كل انسان بل بعضه
فالقضية سالبة جزئية ولو سلم كلية القضية فلا يدل التقلى على عموم الاوقات
والأحوال فلا يلزم من عدم الرؤية في بعض الأوقات عدم رؤيته في جميع الأوقات ولو
سلم فيعجز تخصيصه بالكفار ، يعنى لا تدرك أبصار الكفار فلا يلزم من عدم ادراك
الكفار عدم ادراك أهل الايمان

واعلم أن رؤيته تعالى في الدنيا لم تعرف لسائر الانبياء سوى نبينا عليه السلام
فضلا عن الاولياء كما زعم بعض جهلة الصوفية ، وكيف تقع الرؤية للاولياء وقد قال
تعالى لموسى عليه السلام بعد المكلمة بالذات (لن تراني) وبالجملة اثباتها للولي
في الدنيا مرة فضلا عن المرات خرق للإجماع وتفضيل للولي على النبي وهو كفر بالاتفاق
وأما الرؤية في المنام فمنعها الجمهور بناء على أن الرؤية في هذا العالم ولو في المنام
تستلزم كيفية من الكيفيات وهي محال على الله تعالى

والحاصل أن أصل الرؤية في الآخرة ثابت بالكتاب والسنة واجماع الامة الا
ان الرؤية من التشابهات من حيث الجهة والكيفية وسائر شرائط الرؤية في هذه الدنيا
فلا تنصور كيفية الرؤية في هذا العالم فان بنية الانسان وحواسه في الدنيا لا تتحمل
لادراك ذاته تعالى فنعتمد ما أثبتة النقل والعقل فتتكل على الله فيما اثبتة العقل وكونه
بتشابهها في الوصف والكيفية لا يمنع العلم في الأصل والوصول في عالم اليقين .

﴿ البحث الثاني في الحسن والقبح ﴾

واعلم أن الحسن والقبح شرعيان ولكننا نقول بالعقل قد ينالان في بعض المسائل
كمعرفة الله تعالى فانه يدرك حسنه بالعقل قبل ورود الشرع وكتعظيم الشارع بأثبت صفات
كأية له وكتنزيه الخالق عن النقائص فان العقل يدرك الحسن في هذه الأشياء قبل
ورود الشرع وفعل الله حسن أبدا بالاتفاق وفعل المكلفين حسن ان وافق أمره
تعالى وفيصح ان خالف فعل المكلف يحتمل الحسن والقبح وأما فعل البهائم فلا
يوصف بهما ولا حكم للعقل في حسن الاشياء وقبحها الا فيما بين آفاق

﴿ الحسن والقبح على ثلاثة اقسام ﴾

الأول الحسن كون الشيء ملائما للطبع كالماء والقبح كون الشيء منافيا له كالمر ،
والثاني الحسن كون الشيء صفة كمال كالعلم ، والقبح كون الشيء صفة نقصان كالجمل
وهما بهذين المعنيين عقليان لا يتوقفان على ورود الشرع فالعقل يدرك الحسن والقبح
في هذه الأشياء قبل بيان الشرع ولا يبحث بهذين المعنيين عنها في هذا المقام

وانما البحث عنهما بالمعنى الثالث وهو (أي الحسن) كون الفعل الاختياري للعبد متعلق
 بالمدح في الدنيا والثواب في الآخرة ، والقبح كونه متعلق بالذم في الدنيا والعقاب في
 الآخرة ، وهما بهذا المعنى متنازع فيهما

فعند المالكية وبعض الأشاعرة شرعيان في الأمر أكثر وعقليان في البعض كالإيمان
 بالله وأما كونهما شرعيين فبمعنى أن الحاكم بهما والموجب لهما هو الشارع بالأمر-
 والنهي لا العقل فما وقع الأمر به فهو حسن كالأوجب وما وقع النهي عنه فهو قبيح
 كالحرمة والكراهة فليس لذات الفعل صفة تقتضي حسنه ، أو قبحه بل أمر الشارع
 فحسن ونهى فقبح فلو عكس الأمر والنهى لكنت الحسن قبيحا والقبح حسنا
 فالتأثير في أمر الشارع ونهيه لأن الشارع بين حسن الفعل بالأمر وقبحه بالنهى فلا
 مدخل لذات الفعل وصفته ولا أمر خارج في حسنه وقبحه فالقفل الواحد للعبد يحتمل
 أن يكون حسنا أو قبحا ولا يدري العبد حسنه وقبحه بعقله وهو متردد في الفعل والتترك
 بين الشرع بالأمر والنهى فزال تردد العبد ولا دخل للفعل في حكم الأمر

وعند المعتزلة الحسن والقبح عقليان والحاكم بهما والموجب لهما العقل وأما الشارع
 فتؤيد بشرعه فالأمر دال على الحسن لا موجب له والنهى كذلك وهذا مردود بإدعاء
 العقل فإن العبد لا يدرك بالعقل حسن العمليات والمعاملات وقبحهما وذلك ظاهر
 للاحاجة الى التفصيل

﴿ البحث الثالث في تكليفه تعالى لعباده ﴾

واعلم أن العبد لا يكلف بما ليس في وسعه لقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا
 وسعها ﴾ وإن مالا يطاق ثلاث مراتب ، الأولى ما يتمتع في نفسه كشرى الباري
 فلا يقع به التكليف بالاتفاق ، والثانية ما يمكن في نفسه ولكن لا يمكن للعبد عادة كخلق
 الأجسام فلا يقع به التكليف أيضاً ، والثالثة ما يمكن صدوره من العبد في ذاته
 ولكن يتمتع لعلمه تعالى بعدمه فيقع التكليف به اتفاقاً كإيمان الكافر فإنه لا صرف
 إرادته الى الكفر خلق الله كفره وأما تعلق علمه تعالى بكفره فلا يمنع التكليف

بالإيمان لأن الإيمان وإن كان وقوعه محالاً بالنسبة إلى علمه تعالى لكنه ممكن في نفسه بالنسبة إلى قدرة العبد والحال العارض الناشئ من تعلق علمه تعالى بكفره لا يمنع الإمكان الأصلي فأيمانه بالنسبة إلى الإمكان الأصلي تحت قدرة العبد فوق التكليف به وتعلق علمه تعالى في الأزل بشرط إرادة العبد الكفر في زمان التكليف لا يجعل العبد مجبوراً لأن علمه تعالى تابع للمعلوم

وقدرة العبد مع فعله لا قبله ولا بعده لأنها علة لفعله فيمتنع التخلف عنها ، وهي عرض بحلق الله في الإنسان يفعل به الأفعال الاختيارية والعرض مقارن للفعل زماناً لا قبله ولا بعده وحاصل في العبد عند صرف الإرادة الجزئية بعد سلامة الأسباب والآلات فإن قصد العبد الخير خلق الله قدرة الخير وإن قصد الشر خلق الله قدرة الشر فإذا قصد الشر يستحق النعم في الدنيا والعقاب في الآخرة لكونه مضيقاً بقدرة الخير واعلم أن في فعل العبد أربع مراتب ، الأولى مرتبة الإرادة الكلية الصالحة للتعلق بكل مقدور فهذه حاصلة في العبد دائماً ، والثانية مرتبة سلامة الأسباب والآلات فهي مناط التكليف ، والثالثة مرتبة صرف العبد هذه الإرادة الكلية إلى فعل معين فذلك الصرف إرادة جزئية ، والرابعة مرتبة خلق الله الاستطاعة مع الفعل عند صرف الإرادة بلا تقدم ولا تأخر ، فذلك الصرف سبب لخلق الله في العبد هذه الاستطاعة فكل فعل صادر من العبد جاصل بهذه المراتب لا محالة فلكون الإرادة موجودة في العبد لم يكن مجبوراً في فعله ولكون الاستطاعة مع الفعل لم يكن خالقاً لفعله لأن الاستطاعة لو كانت موجودة قبله فلا يحتاج إلى استطاعة خلقها الله عند الفعل فيكون موجداً لفعله بالاستطاعة الموجودة قبل الفعل ، كذا في الخادمي

وإن الاستطاعة لو كانت قبله لزم وقوع الفعل بلا استطاعة لأن الاستطاعة عرض والعرض لا يبقاء له في زمان الفعل .

وأما الاستطاعة بمعنى سلامة الأسباب والآلات فهي قبل الفعل فلا يلزم من كون الاستطاعة بالمعنى الأول مع الفعل تكليف عاجز ، لأن التكليف يتمد

على سلامة الاسباب والآلات والجوارح فوجودها كاف في التكليف فلا يعتمد
التكليف على القدرة المقارنة مع الفعل حتى يلزم التكليف على المعجز
والحاصل أن التكليف واقع بالامكان الاصلى للفعل فنكل ما يمكن صدوره من
العبد وان كان متمتعاً بالغير كتمتع علمه وارادته تعالى خلافاً بصرف العبد ارادته الى ذلك
الخلافاً فالتكليف واقع به

﴿البحث الرابع في امانة المقتول بأجله﴾

واعلم أن المقتول ميت بأجله الذي قدره الله تعالى في الوقت المعين وعلم أنه يموت
فيه ولولم يقتل في ذلك الوقت لجز أن يموت فيه وأن لا يموت بالنسبة اليه لأنه لا قطع
لنا بامتداد العمر ولا بالموت بدل القتل لعدم وصول علمنا الى حال المقتول والى ما ينجر
عاقبته على تقدير عدم القتل فلا علم لنا بالموت ولا بالحياة

وأما بالنسبة الى علمه تعالى فوته محقق في هذا الوقت ، لأن الأصح أنه تعالى
قدره وعلم أن المقتول قد قتل في هذا الوقت البتة ، فلو لم يقتل لمات في هذا الوقت
قطعاً فلا يجوز التقدم ولا التأخر عن وقته لأن الأجل لا يختلف بالموت والقتل فيلزم
القطع بالموت لولا القتل ، والا يلزم التبديل في الحكم وانقلاب علمه تعالى جهلاً وهو
محال على الله ، ولو بنى المسئلة على الأجل المبرم والعلق بمعنى أنه تعالى قد عمر
للمقتول أربعين سنة على تقدير القتل وستين سنة على عدم القتل فلا تبديل في الأجل
وفي علمه تعالى لأن الله يعلم كون عبده مقتولاً في ما لا يزال قطعاً فقدر عمره أربعين
سنة مثلاً فلا يقدم ولا يؤخر لقوله تعالى ﴿ إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون ﴾ والنصوص محمولة على ظواهرها فلا حاجة الى التأويل بلا سبب موجب
لأن التأويل خلاف الأصل

وزعم المعتزلة أن للمقتول ميت قبل أجله لأن القاتل قطع أجله حتى لو لم يقتل
لا تمتد عمره الى الأجل الذي قدره الله تعالى ، واستدلوا بظواهر الأحاديث التي
دلت على كون بعض الطاعة سبباً لزيادة العمر كالصدقة والصلة ، وبأنه لو كان المقتول

ميتاً بأجله لما استحق القاتل في الدنيا ذمماً وفي الآخرة عقاباً .

وأجيب عن الأول بأن الله يعلم أنه لو لم يفعل هذه الطاعة لكان عمره أربعين سنة مثلاً لكنه علم أنه يفعلها ويكون عمره ستين سنة ، فنسبة هذه الزيادة الى تلك الطاعة لكونها سبباً عادياً في علمه تعالى وبأن المراد بزيادة العمر بسبب الطاعة ان فضيلة العمر القليل بالطاعة كفضيلة العمر الكثير بدون تلك الطاعة والجواب عن الثاني أن وجوب القصاص في الدنيا والعقاب في الآخرة على القاتل أمر تعبدي لا ارتكابي المنهي عنه وأن القاتل كسب القتل باختياره الجزئي فان القتل وإن كان فعل الله خلقاً لكنه فعل العبد كسباً فيكون مذموماً في الدنيا ومعاقباً في الأخرى لكونه كاسباً بصرف ارادته

وأما الموت فقائم بالميت ومخلوق له تعالى لاصنع للعبد في الموت لأن ما يوجد من الألم في المضروب عقيب الضرب والكسر في الزجاج عقيب الكسر والموت عقيب القتل مخلوق لله تعالى ولكن القاتل بكسب السبب الذي يخلق الله الموت باختياره مستول في الدنيا والآخرة

فعلى هذا التفصيل الأجل واحد لا تعدد فيه أصلاً فبأي سبب مات الانسان فهو ميت بأجله الذي عين الله في علمه لا كما زعمت المعتزلة من أن للمقتول أجلين ولا كما زعمت الفلاسفة من أن للحيوان أجلاً طبعياً وهو وقت موته لخلل رطوبته وانقطاع حرارته ، وأجلاً اختراعياً بسبب الآفات والأمراض

﴿ البحث الخامس في رزقه تعالى عباده ﴾

واعلم أن الرزق ماسيق للحيوان فهو يأكل وينتفع محرماً كان أو مباحاً وهو قسمان فان الحرام رزق عند أهل السنة لقوله تعالى ﴿ وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ﴾ أي طول عمرها على ماهو الظاهر من مقام التعظيم ، ولأنه لو لم يكن الحرام رزقاً لزم أن يكون من أكل الحرام مدة عمره غير مرزوق وهو مناف لهذه الآية واللازم باطل وكذا الملازم ، لأن الله رزاق لعموم الحيوان وإن كل شخص يستوفي

رزقه حلالا كان أو حراما ولا يتصور انسان أن يأكل رزق غيره أو يأكل الغير رزقه ، والحرام مانص أو أجمع على حرمة عينه أو نوعه أو جنسه أو ورد في حقه حد أو تعزير شرعى أو وعيد شديد كالربا ، سواء كان سبب الحرمة مضرة خفية كالزنا ومذبوحة المجوسى أو جليلة كالسهم والخمر وزعم المعتزلة أن الرزق لا يكون الا حلالا والا لما جاز الدم والعقاب على من أكل الحرام

وأجيب بأن الدم في الدنيا والعقاب في الأخرى انما هو لسوء مباشرة أسبابه باختياره وارتكابه لله نهى عنه لأن صرف قدرته الى كسب الحرام يوجب المسؤولية مع أنه لو صرف ارادته الى أسباب الحلال لخلق الله حلالا فيكون ممدوحا في الدنيا ومثابا في الآخرة

﴿ الباب الثانى فى النبوة وامكانها ولزوم الشريعة ومعجزات الانبياء ﴾

﴿ وكون رسولنا افضل الانبياء وهو مرتب على ﴾

﴿ مقدمة وثلاثة فصول ﴾

أما المقدمة ففي معنى النبوة والرسالة والفرق بين الرسول والنبي وما يجوز في حق الانبياء وما لا يجوز والأوصاف الواجبة لعالمهم واعلم أن الرسالة فى الأصل بمعنى نقل الكلام من أحد الى أحد بأمره ، وفى الشرع سفارة بين الله وبين ذوى العقول من الخلق لينزل بها شبههم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدين والدنيا ، والنبوة فى اللغة بمعنى الخبر وفى الشرع انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الأحكام ، والفرق بين الرسول والنبي أن الرسول اخص لأن الرسول انسان بعثه الله لتبليغ الأحكام ومعه شريعة جديدة والنبي لا يشترط له شريعة جديدة فشكل من كان رسولا كان نبيا وليس بالعكس

واعلم أن الأوصاف الواجبة لعموم الانبياء كونهم صادقين فلا يجوز كذبهم لأنهم مصدقين من طرفه تعالى بالمعجزة ، ولو جاز الكذب منهم لجاز من الله تعالى تصديقهم على الكذب وهو محال عليه تعالى ، وكونهم أميين من كل الوجه فى

أمور الدين والدنيا فلا يصدر عنهم الخيانة ، لأن اتباع الأمة لهم في أمور الدارين سوي خصائصهم واجب شرعاً ، فلو جاز منهم الخيانة لكانت الأمة مأمورة باتباعهم في خيانتهم وهو باطل بداهة ولعدم جواز خيانتهم كأبوا معصومين قبل النبوة وبعدها عن كفر وكذب وفسق يوجب النفرة ودناءة الهمة وأنهم معصومون عن الكبائر وعن كل ذنوب صغيرة مخالفة لطبع الناس (مثل تطفيف حبة وسرقة لقمة) لأن صدور أمثال هذه الأشياء عنهم مناف لأمر الدعوة لأن اتباع الناس لهم واجب فلو صدر عنهم مثل هذه الذنوب لرأى الناس فيتحول اتباعهم الى الاحتراز والفرار عنهم وبخبتهم الى النفرة ومواقفتهم الى المخالفة ، فغات المتصود وهو باطل بالاتفاق ، كذافي المواقف وشرحه .

واعلم أن النصوص المشعرة بذنوبهم كأكل آدم من الشجرة المنهى عنها وكفصة موسى من قتل قبطي وكالخطاب لنبينا بقوله تعالى ﴿ واستغفر لذنبك ﴾ وكذا التقصص الحاككة لذنب سائر الأنبياء عليهم السلام ففيها أربع تأويلات عند علماء الاسلام الأول أن كان له محمل صحيح لا ينافي عصيتهم فالواجب الحمل عليه والصرف عن الظاهر فنقول المراد من قوله ﴿ واستغفر لذنبك ﴾ لذنب أمتك والثاني أن لم يكن له محمل صحيح كما في قوله تعالى لموسى عليه السلام ﴿ وقتلت نفساً فنجيناك من الغم ﴾ فنقول في تأويله أنه كان قبل النبوة بنوع من الخطأ فموسى عليه السلام أراد دفع القبطي من الاسرائيلي لا قتله ورفع ظلمه لأن القبطي المقتول كان ظالماً واثقاذاً المظلوم من الظالم ورفع ظلمه واجب فأراد تخليص المظلوم بضرب يده فأفضت هذه الضربة الى الهلاك فكان خطأ لا يترتب عليه الجزاء لعدم قصد القتل فكان هذا القتل صغيرة لا كبيرة وكانت هذه الواقعة في مصر قبل اظهار النبوة (والثالث) أن الزلة الواقعة من الأنبياء بعد الوحي انما تكون بسهو أو نسيان (والرابع) انه من قبيل ترك الأولى واتسماها الله تعالى ذنباً توقيراً لمقامهم ومبالغة في عصيتهم واشعاراً لتعظيمهم أمره تعالى ونهيه ومن ثمة قالوا حسنات الأبرار سيئات القرين ، كذافي المواقف وشرحه .

واعلم أن لأنبياء يريئون عن العيوب المنفرة كالصمم والجذام والبرص وعن جميع الأخلاق الذميمة كالكبر والحسد والغضب بمعنى التهور لا بمعنى الشجاعة، وعن جميع النقائص البشرية ومتصفون بجميع السمات الإنسانية ومن الصفات الواجبة عليهم تبليغ ما أمروا بتبليغه إلى أمتهم لأن كنهم مألزم تبليغه لا يجوز لهم بل الكتم ممتنع لأنهم مؤسسو الدين ومنظمو أصول الشريعة فلو جاز الكتم عليهم لفات المقصود من بعثهم وهو باطل (ومنها الفطانة) لأن البلادة ممتعة في حقهم إذ الخصماء حين تبليغهم الأحكام يجادلونهم فلزم الزام الخصماء بالحكمة والموعظة الحسنة مع أن البلادة مافعة لهذا المطلب وهذا باطل لأن إثبات المدعى بالبلادة الظاهرة ، والزام الخصوم بالخجج القاطعة من لوازم النبوة فلا يجوز عليهم البلادة مع أن وظيفتهم حسب مأموريتهم تشويق الخلق وترغيبهم إلى المنافع الدينية والدنيوية وتنفيرهم عن مضرة الدارين وذلك لا يكون إلا بالفطانة

والنصوص الدالة على الزام خصومهم كالزام إبراهيم عليه السلام نمروداً وكجعل خصمهم عاجزاً كما جعل موسى عليه السلام فرعون عاجزاً وكسكاتهم أشداء قومهم كاسكات نبينا عليه السلام رؤساء قريش ذلائل قطعة على فطانتهم

والجاصل أن ما يؤم تقصا لشأن نبوتهم لا يجوز عليهم ، ولذا من سب النبي أو عابه أو ألحق به تقصا في نفسه أو دينه أو نسبه أو سته من سننه أو افتراء على النبي بالتعريض على طريق التحقير أو التقصير لشأنه فحكه القتل ، لقوله عليه السلام (من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه) ، كذا في الشفاء

واعلم أن الصفات الجائزة عليهم من الحالات البشرية والاعراض الإنسانية كالآكل والشرب والنوم والضحك والبكاء والمرض ونحوه لا يمنع نبوتهم بل يؤيد أكثر العوارض كونهم أنبياء من البشر فيجوز عليهم من الآفات وتغيرات المراح والألام ما يجوز على البشر لأن كله ليس بنقص في حقهم ولذا قد مرض نبينا عليه الصلاة والسلام وأصابه الحر والجوع والعطش والتعب ومسه الضعف والكبر وشبه الكفار

وكسر واسنه وتداوي. لبعض الامراض واحتجهم الى غير ذلك ، وقد يكون ظهور بعض الاحوال البشرية فيهم تعليماً للاحكام الدينية بالفعل وايضاحاً لامتهم مثلاً ، ان صدور السهو في الصلوات كان سبباً لتعليم سجدة السهو وكيفيةها وبيان مشروعاتها ، وان فوت الصلاة كان سبباً لمشروعية القضاء وبيان كيفية ظهور السفر وعروض المرض سبباً لارخصة الشرعية فهذه الاحوال متضمنة لقوائد لا تخص بل وقوعها فيهم عين لطف وكرم ومحض حكمة في حق أمتهم لانهم اتبعوا انبياءهم فيكون تسلياً لهم فيما أصابهم من الامراض والاكلام وسبباً لاستخراج حالات الصبر بالحن والشكر بالنعم والتسليم بالقدر والتوكل والتفويض لامورهم الى الله تعالى وتعليماً للعداء والتضرع وتأكيذاً لبصائرهم الى غير ذلك وعروض المرض والوجع في وجودهم مع ظهور خارق المادة في يدهم وهم لا يقدرون على دفع هذه الاعراض يدل على أن الخوارق الظاهرة في يدهم انما هو بخلق الله وقدرته لا بقدرتهم ، ويدل على صحة نبوتهم وأما عجزهم عن دفع هذه الأحوال عن نفوسهم النفيسة فيدل على بشريتهم فوجب اعتقاد أنهم بشر وظهور هذه الأحوال فيهم وعجزهم عن دفعها لمنع اعتقاد ألوهيتهم فغازأرباب العقول بتفكير هذه الاحوال واعتقاد بشريتهم كل الفوز ونجاة كل النجاة عن المخاوف في الدنيا والآخرة ، فلا نجاة لارباب العقول القاصرة كبعض اليهود ، فانهم اعتقدوا أن عزيراً ابن الله ، وكالتنصاري فانهم اعتقدوا أن عيسى عليه السلام ابن الله ولرد التنصاري قال تعالى ﴿ ما المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانياً كلان الطعام ﴾ فان الله أرشد عباده في هذه الآية ببيان الاكل المنافي للألوهية الى الاعتقاد الحق وأظهر بطلان عقائد اليهود والتنصاري

واعلم أن الانبياء يعلمون سياسة الدنيا وأحوال الآخرة ، لانهم قد أرسلوا الى أهل الدنيا لتنظيم سياستهم وهدايتهم الى المنافع الدينية والدنيوية وهذا لا يكون الا بالعلم لأموال الدنيا بالسكينة ولذا لا يجوز أن يقال في حقهم لا يعلمون شيئاً من

الدنيا ولا يجوز فيهم الغفلة والبله في أمور العباد
وأعلم أن إيمان الانبياء تفصيل لا اجالي ، لانهم مشكاة معارف دينهم ومؤسسو
قوانين شريعتهم بين أممهم ، ويجوز اجتهدهم في بعض الاحكام واحتمال الخطأ في
اجتهادهم لا يكون نقصاً في أحقهم مع أنهم لا يقررون على الخطأ في الاجتهاد
بل ينهون باوحي والا الهام اذ لو قرروا على الخطأ لكان الخطأ شريعة وذا غير جائز
واعلم أن قلوبهم منورة بأنوار النبوة والرسالة دائماً وهم مشغولون بأحوال قلبية
وأسرار قدسية ، فلا يتأثرون بعروض الاحوال البشرية في ظاهر حالاتهم أو ان
ابتلائهم مع كونه سبباً لترفع درجاتهم وزيادة مكافاتهم لا يكون نقصاً في حقهم وأن
بعضهم مفضل على بعض لقوله تعالى ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾
﴿ علاوة لهذا البحث ﴾

واعلم أن الله تعالى ملائكة هي أجسام لطيفة يظهر على صور مختلفة قادرة
على تشكيلات مختلفة ، فهم قادرون على افعال شاقة ، يواظبون على الطاعة ولا
يوصفون بالكورة والانوثة ، مجردون عن الشهوة ، فلا يجري بينهم التوالد والتناسل
اذواً أجنحة مثني وثلاث ورباع ، منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ،
لكل منهم مقام معلوم ، لا يعصون الله ما أمرهم ، ويقعلون ما يؤمرون ، لانهم
عباد مكرمون

ورسل البشر أفضل من رسل الملائكة ، ورسل الملائكة أفضل من عوا
البشر وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة

﴿ الفصل الأول في لزوم الشريعة والكتب السماوية ﴾

وهو مرتب على بحثين الاول في لزوم الشريعة وأعلم أن الشريعة لازمة عقلاً وتقالداً
أما عقلاً فلأن الانسان في الفطرة مدنى بالطبع ، لانه في تأمين معاشه واكتساب
أرزاقه محتاج الى اختلاط أبناء جنسه واجتماعه معهم ، لان الشخص الواحد لا يجمع
في نفسه أنواع ما يحتاج اليه في حياته من الصنائع فانه محتاج الى المأكولات

والمشروبات والملبوسات والمساكن وغيرها من الضروريات البشرية والشخص الواحد عاجز عن تدارك جميع هذه الامور فلم بالضرورة في ادامة حياته ان يكون في جاعة كثيرة حتى يشتغل كل فرد بصنعة واستحصل من الاحتياجات البشرية واحداً فحصل من المجموع ما هو من ضروريات الحياة فيدفع أحدهم احتياجه الآخر ، فمن لوازم هذه الجمعية المعاملات التجارية وغيرها كالبيع والشراء والهبة والقبض والايجار والاستئجار والمناكحات والمعارضات والمحاصيات والرافعات ، لان الاحتياج الى هذه الامور من الضروريات البشرية ، مع أن طبع البشر يحب جلب المنافع لنفسه ودفع المناسد ، فالشخص القوي اختار الاشياء النيسة له وتجاوز حقوق الغير بالتصرف في ملكه ظلماً كما يشاهد من غلاة الظلمة وعتاة النسقة ، فاذا ثبتت هذه الاحوال الضرورية للبشر لزم بالضرورة لمحافظة المعاملات والمناكحات وأصول التجارة وحقوق كل شخص بالحكمة واجراء العدالة بينهم شريعة جامعة لاحكام الحوادث العارضة على البشر خادمة لبقاء الهيئة الاجتماعية وتشدت تلك الشريعة رابطة الجمعية بقوانين التمدن ونظمت سياسيات أحوالهم ودفع الظالم بينهم بعدالة تامة

وهذا لا يكون الا بشريعة لا يتصور فيها شائبة ظلم وتجاوز ولا رائحة غدر واعتساف وقواعد متساوية في كل فرد وكافية لتأمين حقوق كل انسان ، والشريعة الجامعة لهذه الاحكام على هذا النوال لا تكون الا من طرف الله الذي يساوي كل عنده في الفطرة حتى تكون تلك الشريعة ضامنة لحقوق الكل مادية ومعنوية ظاهرة وباطنة وتكون موافقة لعقول البشر حتى يسلم العامة بها عند تحقيق مسائلها مع الممنونة

وبذلك لزم بيان هذه الشريعة فناء الدنيا وبقاء الاخرة وفيل المطيع بالطاف آلهية واصابة العاصي بغضب سبحانه ،

ولا بد لتبليغ هذه الشريعة الى الامة من نبي أمين معصوم وعادل فطن وواقف

على أحوال المعاش والمعاد ومقتدر على تنظيم الامور بين العباد ، وقادر على التبليغ والتفهيم مع اصلاح أحوالهم ، ويرى عن الاخلاق الفاسدة والافعال القبيحة ، وشريف انحصال نظيف الاحوال لطيف الاقوال ، ومؤيد من عند الله مدوح في كل حال حتى يكون الناس راضين لحكمه ونظام العالم جارياً على محور مطلوب ، ويكون النبي الجامع لهذه الاوصاف مظهر الاسرار قوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ﴾
فهذه الدلائل تدل عقلاً على أنه لا بد للبشر من شريعة جامعة لهذه الاحكام وحافظه لحقوق العباد بشروط مقبولة وقبولات معقولة

وأما لزوم الشريعة نقلاً فلقوله تعالى ﴿ أليسب الانبياء أن يترك سدى ﴾
يعني أياظن الانسان أن يترك مهلاً معطلاً غير مكاف بتكليف من الشرائع في الحل والحرم ، والاعتقاد والعمل فهذا الظن باطل ، لان العقل لا يجوز كون ذوى العقول مهملين مساوين للبهائم غير ممتازين عن الجمادات ، لان الانسان مادام مائكاً للعقل الذى هو مناط التكليف فلا بد له أن يكون مكلفاً بتكاليف الهية لا يفاء شكر نعمة العقل

وهذه الآية كما تدل على التكليف كذلك تدل على وجود الآخرة لان جزاء التكليف بتمامه لا يكون الا فى الآخرة

ولقوله تعالى ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ فهذه الآية تدل على ان لكل قوم شريعة فى زمانهم يجب العمل بها الى ان تجيئ شريعة ناسخة لها ، فلم من هذا التفصيل أن الحكمة الموجبة للشرعة احتياج الناس فى حكم العقول الى متم كامل فى أمور الدين والدنيا والاحتياج الى ارشاد مصالحهم ضروري ، فان عقول البشر وان كانت فى غاية القطانة لكن معارضة الاوهام غلبت كثيراً ما على العقول فتخطي غالباً فى الاحكام العقلية ، فلا اعتماد على العقل فى الاعتقادات فضلاً عن المعاملات

ولذا كثر الخطأ فى العتمدين على العقل كالفلاسفة والفرق الضالة والمتصوفة

للملاحدة كالفرامطة الاباحية والباطنة ، بخلاف الوحي اليقيني العارى عن معارضة
الاهوام ومن ثمة أحكام الشرع صواب دائماً وخالية عن الشبهة ولأجل غلبة الوهم
على العقل فلا عبرة بالعقائد ما لم تؤخذ من الشرع عند المحققين

وأما ما يقال اذا تعارض العقل والنقل يقدم العقل على النقل ويؤول النقل موافقا
للعقل فمحمول على أنه اذا كان النقل من المتشابهات الظنية لا من المحكمات القطعية ،
خلافاً للاباحية الملاحدة وهى شعبة من الروافض فلمهم منكرون لبعثة الانبياء والشرائع
الالهية من أصلها ، حيث زعموا أن حكم العقل لا يحتاج الى متمم أصلاً ، وأن حكم
العقل صواب دائماً وان مذهب كل شخص حق بالنسبة اليه وباطل بالنظر الى خصمه
وان الشرائع مشتملة على مسائل لا توافق العقل والحكمة ، فعلمنا أنها ليست من عند
الله ، فان فيها اباحة ذبح حيوان لمنفعة الانسان فايلام حيوان لمنفعة حيوان آخر غير
موافق للعقل والحكمة ، وأجيب بأن الحيوان مخلوق لمنفعة الانسان وانه تعالى جعل
الانسان ماسكاً لذلك الحيوان ولئلا يتصرف في ملكه كيف يشاء وان الله أمر بهذا
فالأوجب علينا الاطاعة لأمره

وكذا هؤلاء الملاحدة اعترضوا على الصوم وقالوا الصوم عبارة عن الجوع
والعطش للبدن في أيام معينة والمنع عن الذات التى بها صلاح الانسان مع أنه لا منفعة
فى هذا المنع له تعالى بل مضرة للعباد فهذا مخالف للعقل والحكمة ، وأجيب بأن
المنفعة من العبادة عائدة الى العباد ، وان الجوع والعطش تصفية للبدن وتصحيح للمعدة
ورعاية للروح وتهذيب للقلوب ، فالصوم منفعة للانسان فى الدنيا من هذه الوجوه
وفى الآخرة ثوابه كثير جداً على ما بين فى الاحاديث

وان أفراد هذه الطائفة كثيرة جداً فى زماننا لا يسمعون الكلام الحق لانهم
منهم من يكون فى أهوائهم ومتبعون لشهواتهم النفسانية فأضلوا كثيراً من ضعفاء المسلمين
لاختلاطهم بهم بزي الصوفية المرشدة فوجب على أولياء الامور تطهير البلاد عن
وجودهم الخبيث بتعليم الشريعة وتربيتهم وتهذيب أخلاقهم وتصفية اعتقادهم لانهم

مفسدون للعباد في البلاد ، ومعاندون بلا دليل ولا سند ، ومتمردون في البغي والعناد واعلم أنه يحجب على العباد الشكر المنعم مع ان كيفية الشكر لا تدرك بالعقل فالاحتياج الى التريعة ضرورى لبيان هيئة الشكر وصورته كالصلاة والزكاة وأركان الحج وسائر العبادات ، فانها لا يمكن ادراكها بالعقل

وان الاديان كلها باحثة عن اللوازم الضرورية للبشر والاحتياجات العمومية وعن تأمين استراحة الامة فكلمها خادماً للترقي والتقدم ولامانع في الاديان عن التقدم والترقي كما زعمه الجهلاء والسفهاء من العوام مع أن الرسل الكرام الذين يبلغون الشرائع الى أممهم بأشروا بالذات الصنائع والتجارة والزراعة ورعى الغنم والحياطة الى غير ذلك من أسباب الترقى والى أنواع احتياج الهيئة الاجتماعية فكانوا في مباشرتهم لهذه الاسباب مقتدى بهم لأممهم ومعلمون بفعلهم مع انهم آثرون بهذه الاسباب قولاً ويشوقون الى أسباب الترقى كما قال نبينا عليه السلام (الكاسب حبيب الله) ولذا كان الاشتغال بكسب الحلال أفضل من عبادة نافلة عند الشرع .

فالآن نعطف النظر الى الاحكام الاسلامية وندقق كونها خادمة للاحتياجات البشرية ولمصالح العامة ولتأمين استراحة الامة

فمنها الاعتقادات فانها أمر قلبي عبارة عن ربط القلب بالرب ، وتصديق بعظمته وقدرته الشاملة لكل الموجودات ومجازاته في دار الآخرة للعصاة ، ونكافأته للمطيعين بالآثابة فاذا تأملنا وجدنا هذا الاعتقاد القلبي مانعاً للانسان عن العطله وتضييع الاوقات والاسرافات وإيقاع المضرة للغير وعمايير الانسانية والحماية والمدنية لأنه تفكر للرب وثوابه وعقابه ، بل يشوق هذا الاعتقاد الى السعى والعمل والى المنفعة عامة وخاصة لأنه اذا تفكر المجازاة والنكافآت على مقتضى اعتقاده منع نفسه عن سوء الاخلاق والاعمال بل ساق نفسه الى الاخلاق الحيدة ، والاولاوصاف الجميلة والآداب المرضية ، فثبت ان هذا الاعتقاد قوة مراقبة له ويؤدى وظيفة الاخطار دائماً وضابطة لا تنفك عنه أصلاً .

وأما من لا يتدين بدين أصلاً أو يتدين ولكن لا يبالى بأحكام دينه ويتكاسل
 فأى شئ يمنع هذا الشخص اذا عزم على فعل مخل بالمنافع العمومية أو الخصوصية عن
 ذلك الفعل السوء سوى الاعتقاد والشرعية فالوجدان والناموس لا يمنع هذا الشخص
 عن ارتكاب القبائح لأن ما يستحسن وجدان بعض الأشخاص كالأجتماع مع امرأة
 أجنبية يستكره وجدان الآخر ، بل ربما يعد طبائع الأشخاص اللثيمة أفعال القبائح
 مزية إنسانية ويمد طبائع الأشخاص الكريمة هذا الفعل مذمومة مخلة للناموس
 فالوجدان والناموس غير كاف في تأمين هذه الخصوصيات وكذا قانون الهيئة الاجتماعية
 الموضوع من طرفهم ومجازاتهم لا تمنع هذا الشخص عن فعل قبيح ، لأنه يمكن ستر
 قبائحهم وبهذا الستر خلص عن المجازات وإنما الكافي في تأمين هذا المقصد هو حسن
 الاعتقاد وربط القلب بالله واعتقاد وجود الآخرة والعذاب بنار جهنم لأنه اذا
 اعتقد علمه تعالى لافحاله القبيحة وقدرته على المجازات منع نفسه في كل آن عن
 ارتكاب القبائح ، نعم قد يرتكب المؤمن المعتقد فعلاً قبيحاً باتباع نفسه ، ولكن
 اذا تأمل قدرة الله وعدلته وماترتب على ذلك الفعل من المجازات الأخروية سارع
 الى التوبة والاسترجال من صاحب الحق ، فالدين كافلة لمحافظة الانسانية واستراحة
 الهيئة الاجتماعية

وأما المهلكون في شهواتهم البهيمية ، والمجردون عن الفضائل البشرية — فيعدون
 مثل هذه الاخلاق الحسنه من الحماقة لأنهم مفتخرون بأفعال غير مشروعة ، ومبتغون
 عن الأحكام الشرعية موجبة لاستراحة العامة مع أن النذرة عن الأحكام الشرعية
 الجامعة لجميع الأخلق العلوية والقدسية ، والكافلة لأنواع السعادات البشرية خيانة
 لعالم المدنية وجناية غير قابلة للعفو للهيئة الاجتماعية .

ومن أحكام الشرع الاخلاق الحسنه ، فهي مشروعة لتأمين حسن المعاشرة
 والألفة الموقوف عليها معاملات الناس كالتجارة والشركة والمبادلة والتعاون وأنواع
 الاستئناس الخادم لاستراحة العامة .

ومنها الطهارة وهي مشروعة لتأمين النظافة للسلم . لزومها عند جميع الملل ومستحسنة عند أرباب العقول وخادمة لحفظ الصحة الملتزمة عند جميع الدول ، ولكن الملل السائرة يلتزمون الطهارة لمجرد النظافة ، وأما نحن معاشر أهل الإسلام نلتزم الوضوء عند الصلاة والغسل لقصد العبادة لأن ديننا أمرنا بهما فكأننا عبادة لنا ، في ضمن العبادة حصلت النظافة المطلوبة عند الكل ولذا اكتسبنا بفعل واحد فائدتين ، فائدة الدنيا وهي النظافة ، وفائدة الآخرة وهي الثواب مع أن في اعتقاد كونها عبادة لا ضرر أصلا لامادة ولا معنى ومن أحكام الشرع العبادة المالية ، كالزكاة والفقرة والكفارة وغيرها ، فهي مشروعة لتأمين احتياج بعض أفراد البشر فهذا مستحسن عند أرباب العقول ولذا تتشكل جمعيات متعددة في أمم مختلفة لتأمين هذا المقصد وكفوا أفرادهم لدفع احتياج المضطرين بتكليفات عديدة غير متساوية ومتناسبة لقدرة المكلف ، وجعوا في صندوقهم مبالغ جسيمة للتوزيع على أرباب الاحتياج من الفقراء واليتام والأرامل والمعدومين والغرباء ، مع أن هذه المناملة منهم نتيجة تجاربهم في اعصار مديدة بصرف أفكارهم ، فحاصلوا القناعة بلزوم هذا الأمر المهم .

وأما شريعتنا فأمرت أغنياءنا بأنواع العبادات المالية بالنسبة المتساوية للقدرة المالية فلا تفاضل ولا تناقص ولا غدر لأحد ، فهم مكلفون بمقدار ما لهم لتأمين هذا المقصد ولدفع احتياج المحتاجين وهي مشتملة على أنواع الفائدة ودفع احتياج الفقير في الدنيا والثواب لغني في الآخرة بامثال أمر الشارع وإزالة احتياج الفقراء ، وجلب السرور والانشراح للأغنياء بدفع ماوجب غلبهم والخلاص عن عبدة التكليف فهذه للزربة من أعلى المراتب للإنسان لحفاظة ضعفاء العباد من السفالة .

ومن أحكام الشرع النهي عن النهيات كالزنا واللواط إلى غير ذلك ، والنهي عن أمثال هذه الأفعال إنما هو لحفاظة انتظام العالم ، ولوقاية أبناء البشر عن الضياع ولتأمين أمنيتهم ، فم كل إنسان مجبول على اشتها هذه المستلذات ، وهذا الاشتها سبب لبقاء النسل وعمارة الدنيا إلى أجل موعود ، ولذا لم تنه عنها الشريعة بالكلفة

بل قيدها بقيودات لازمة لحكمة صيانة نسل البشر عن الانقراض ولحفاظة الأمن والانتظام بين العباد، بل شوق الشريعة الى هذه المستلزمات بطرق مشروعة وصورة مستحسنة، كالنكاح واستملاك الجارية ووضعت لتأمين هذه المصلحة قوانين مشروعة وحدودات منتظمة، ومنعت الانسان عن تجاوز هذه الحدود، ورتبت على من تجاوز هذه القوانين مجازاة شديدة كالرجم والجلد، لأن خلق الشهوة في الرجال والنساء وميل أحدهما الى الآخر والمحبة الى الأزواج مبني على مصلحة تشكيل العائلة والتوالد والتناسل، فعدم الرعاية للقوانين الموضوعة لتأمين هذه المصلحة يخل بالمقصد، فلا يجوز إهمالها، لأن الانسان بطبعه مع قطع النظر عن المحاكاة العقلية والشرعية يجب أن يجتمع مع امرأة حسنة مشروعة وغير مشروعة، ولواجتمع في صورة غير مشروعة لا تنفع أحدهما من الآخر بلذة الجماع، ولكن اذا تأملنا مضرة هذا الاجتماع وجدنا أنها لا تعد ولا تحصى، لأنه سبب لقوت المقصود عن الأزواج المشروع وانقراض الانسان وخراب العالم ونشأ من هذا الاجتماع علل وأمراض سارية مخلة بحفظ الصحة المطلوبة عند العامة، فاذا ثبتت هذه المضرات كان مرتكب هذه الجناية خائفاً لاهيئة الاجتماعية، والشرعية الاسلامية منعت من ارتكاب هذه الدناءة حفظاً لانتظام العالم، ووقاية لعالم البشر عن الاسباب المهلكة وعالم الانسانية عن ذلة هذه الشناعة، ودعت كل الناس بصوت عال الى دائرة العفة والطهارة عن الرزائل، ولأجل هذا المقصد العالي كما منعت الشريعة عن الزنا كذلك منعت عن مقدماته، كبعدهم مباشرة النساء والاختلاط مع الرجال الأجانب والخلوة معهم والناس بهم فإن كلها مدار كل تسهيل فعل الفاحشة.

والحاصل اذا تأمل صاحب العقل هذه الشناعة الموجبة لأنواع المضرة حكم بلا تردد بأنها مستكرهة طبعاً ومستقبحة عقلاً فوقاية النفس عن ارتكاب هذه الدناءة المخلة لمروءة الانسان واجب، ولكن السفهاء اللهمكون في شهواتهم البهيمية يعدون وبثل هذه الجناية من المدنية، ولا يستحيون عن التفوه بهذه الهذيان لا أنهم مجردون عن (٥ - عقائد)

الحياء والنأموس وغلبت أوهامهم على عقولهم السخيفة
ومن أحكام الشرع أحكام أنواع العقوبات ، كالأعدام والجس والنفي والضرب
وقطع اليد

والمعارض على الأحكام الشرعية لا يعترض على الأربعة الأول ، لقبول المثل
المتقدمة لها لأنهم أدرحوها في قوانينهم ، واعترض من لا يتدين بدين أصلاً على قطع اليد
من السارق ، وخلاصة اعتراضه لا مماثلة بين الجرم والجزاء ، مع ان العدالة وجود
النسبة المتعادلة بين الجرم والجزاء ، وفي قطع اليد المماثلة غير موجودة وأجيب بأن
المماثلة ان أمكنت يكفي قصاص القاتل فالرعاية واجبة وان لم تكن فللمعادلة كفاية كقطع
يد السارق ، وهو مشروع لصيانة الاموال التي هي من الاركان المهمة للمدينة والترقي ،
ومدار معيشة الافراد الانسانية في البلدان ، فلا بد أن يحفظ من الضياع والتلف ولذا
اعتنت بحفظه الشريعة ، لأن الاموال مابه الحياة للانسان وسبب لسعادته في الدارين
على الأكثر ، وطبيعة الانسان مجبولة على حفظها كما قيل ، المال شق الروح ، فعلى
هذا اذا سرق انسان مال الآخر فلا يجوز الاكتفاء باسترداد المال المسروق ، لأن
فعل السرقة حينئذ يكون خاليا عن الجزاء ، وهذا لا يجوز ، لأن عدم التجزئة في مقابلة
الجناية يخل بانتظام العالم ويسلب استراحة العامة ، ففي السرقة مماثلة الجزاء بالجناية
غير ممكن ، فانتقل الجزاء الى النسبة المتعادلة لأن الواسطة لهذه السرقة أعضاؤه ، اذ
ينظر بعينه ويمشي برجله ويتأمل بعقله ويأخذ بيده وان كان لكل من هذه
الاعضاء مدخل في ايقاع السرقة ولكن العضو المهم انما هو اليد فلزم ازالة ذلك العضو
المهم في ايقاع السرقة فشرعتمنا حكمت بقطع يد السارق لصيانة الاموال الخادمة للترقي
والتمدن ولتأمين استراحة الجمعية البشرية من جهة أموالهم ، وكذا لتأمين الأمن
بين العباد وفي البلاد وسلامة معاملات الناس وتجارتهم عن الآفات والتعرضات ،
وبقاء الانتظام في العالم الى يوم المعاد ، فن لا يدرك هذه الدقائق والحكمة اعترض
على قطع يد السارق

وعد مغايراً للمدينة مع انه يقبل في القتل القصاص المفنى لوجود القاتل بالكية ولا يرضى في السرقة افناء عضو واحد مع بقاء حياته وسائر أعضائه للرجة ، مع ان الرجة للظالم اهانة للمظلوم

﴿ البحث الثاني في لزوم الكتب السماوية ﴾

واعلم انه لما كانت الشريعة لازمة لانتظام العالم وكفالة لسعادة البشر كانت الكتب السماوية لازمة لضبط الأحكام الشرعية ، فان الشرائع مأخوذة من الكتب ومضبوطة بها ، وهي منزلة من عنده تعالى حسبما يقتضيه الزمان ، لان حكمته تقتضي اختلاف أحوال العالم باقتضاء الزمان واختلافه ، وحسبما تبدلت الاوقات أرشد عباده الى دين الحق بالأوامر والنواهي الموافقة لمقتضى حالهم وزمانهم ، وضبط الاديان الحقمة أنزل الله تعالى على بعض الانبياء من آدم عليه السلام الى نبينا ﷺ بواسطة جبريل على أسنة متنوعة كتباً مدونة وصحفاً غير مدونة ، وضبط شريعة الرسل فتكون مصونة عن الخلل والزوال وعن الريب والشبهة . والمدون من الكتب السماوية أربعة ، توراة لموسى عليه السلام وزبور لداود عليه السلام وانجيل لعيسى عليه السلام وقرآن لمحمد عليه الصلاة والسلام . وغير المدون مائة من الصحف . والكتب السماوية كلها كلام واحد قائم بذاته تعالى ، وانما الاختلاف والتفاوت بحسب الالفاظ الدالة على المعنى على ما بين في صفة الكلام

واعلم أن حكم كل كتاب باق الى انزال كتاب آخر على رسول آخر يبين انتضاء زمان الكتاب الاول ونسخه واذا ظهر كتاب ثان يطل أحكام الاول لا يجوز العمل به (وانما العمل بالثاني) لان حكمه مرضى عند الله ومرعى الاجراء ، اذ هو موافق لاصحاب هذا الزمان وأمرجة الناس

ومن هذا القبيل أن القرآن أنزل على نبي آخر الزمان ولا كتاب بعده ، ولذا نسخ القرآن جميع الكتب النازلة قبله فلا يجوز العمل بها ولا تلاوتها ، وحكم القرآن باق الى يوم القيامة وبعد وفاة النبي ﷺ مصون عن التحريف والتغيير ، لان

حفظه تحت تأمين الله تعالى بقوله ﴿ انا نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون ﴾ فانه تعالى بين في هذه الآية محافظته بأنواع التأكيد ، والى يومنا هذا لم يطرأ عليه خلل بالتغيير والتحريف ولو بكلمة واحدة ، مع أنه مر عليه ألف وثلثمائة وثلاث وثلاثون سنة ، وهو من أعظم معجزات النبي عليه السلام ، لأن بلغاء العرب مع اهتمامهم وحرصهم على الرد والانكار وسعيهم على الطعن والابطال لم يأتوا بأقصر سورة من مثله فكأنوا خائبين ومأيوسين عن المعارضة وتجاوزوا عن المباحة بالحروف الى المحاربة بالسيف ، مع أنهم أمروا باتيان أقصر سورة منه بقوله تعالى ﴿ فاتوا بسورة من مثله ﴾ وعجزهم عن الاتيان بمثله مصدق بقوله تعالى ﴿ قل لن اجتمع الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ وظهر صدق هذا القول بعدم اتيانهم ، وبظهور عجزهم أظهر بعضهم ايمانه الازلى ، وأصر بعضهم على الكفر واستكبر عن الايمان بالقرآن فكان هدف سبهم الشريعة وقرين عذاب النيران ، فعلى هذا لا شك في كون القرآن كلام الله تعالى لانه لو كان كلام الغير لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً كما نطق به قوله تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ وان من زمان الرسالة الى هذا الزمان لم يجدوا أدنى تناقض وأقل اختلاف أصلاً ، مع أن الخصاص بذلوا مقدرتهم في زمان طويل لم يجدوا كلمة مخالفة للعقول وفرصة في الطعن لان المحارب به مغلوب دائماً

واعلم أن نسخ القرآن لسائر الكتب لا يستلزم الجهل على الله كما زعمت اليهود فانهم قالوا ان النسخ يوجب الجهل على الله لانه ان لم يعلم قوات المصاححة المنوطة بالنسخ يازم البناء على الله أي كونه عالماً بعد ما لم يعلم والجهل على الله باطل وكذا النسخ ، فثبت أن حكم التوراة باق الى يوم القيامة ، وانه لو جاز النسخ لوجب تصريح موسى عليه السلام بترك أحكام التوراة واتباع دين محمد عليه السلام ، لكنه لم يصرح به ، وأجيب بأن لزوم الجهل على الله مردود لانه عالم بالناسخ والمنسوخ وزمانهما واجراء أحكامهما ، وان موسى عليه السلام صرح بنسخ

التوراة ولكن الاحبار كتبوا حسداً من عند أنفسهم كما هو شأنهم لان عاداتهم التحريف والتغيير طمعاً لحفظ الدنيا

﴿ الفصل الثاني في معجزات الانبياء وما ثبت به صدق دعواهم ﴾

واعلم أن المعجزة عبارة عما قصد به اظهار صدق من ادعى أنه نبي الله (وفيها ثلاثة مباحث) ﴿ البحث الاول في شرائط للمعجزة ﴾ وهي سبعة ، الاول كون المعجزة فعل الله لا فعل العبد ، والثاني كونها خارقة للعادة لان مالا يكون خارقاً للعادة بل معتاداً كطلوع الشمس كل يوم وظهور الازهار كل ربيع لا يكون معجزاً دليلاً على صدق النبي لمساواة الغير به ، والثالث أن يتعذر معارضته من طرف الآخر ، والرابع كونها ظاهرة على يد مدعي النبوة ليعلم أنه قاصد من الله تعالى له ، والخامس كونها موافقة لدعواه ، فانه لو لم تكن موافقة لمادلت على صدقه فلا تكون معجزة ، والسادس عدم كونها مكذبة لمدعي النبوة ، والسابع عدم كونها مقدمة على الدعوي بل مقارنة لها ، لان التصديق قبل الدعوي غير معقول ، كذا في المواقف وشرحه

واعلم أن الخوارق ستة (الاول الارهاصات) وهي التي صدرت عن النبي قبل اظهار النبوة ، (والثاني السكرامات) وهي التي ظهرت في يد الولي العالم العالم الكامل من كل الوجوه ، وكرامات الاولياء حق ، والدلائل على وقوعها كثيرة جداً بحيث يبالغ القدر المشترك منها حد التواتر ، كظهور ثمرة الصيف عند مريم في الشتاء وبالعكس ، وكنقل آصف بن برخيا وزير سليمان عليه السلام عرش بلقيس من مسافة بعيدة في طرفه عين ، وكرامات أصحاب الكهف مصرحة في القرآن ، وبالجملة لا يصح انكار السكرامات الاجهال بالضروريات أو اعتدالاً بالمحككات ، لان القرآن دل على كرامات الاولياء فلا مجال لانكارها خلافاً للمعتزلة فانهم أنكروا وتمسكوا بشبهات أقواها أنها لو وقعت لاشتبهت بالمعجزة فلم يتميز النبي عن الولي ، ورد بأن المعجزة تتميز عن السكرامة لان المعجزة مقارنة للدعوى النبوة والتحدى دون السكرامة

واعلم أن الكرامة اكرام من الله تعالى للولي وهو المواظب على الطاعات والمجتنب عن السيئات والعرض عن الانهماك في المستلذات المباحة وان الولي وان نال كرامات عديدة لا يبلغ مرتبة النبي لان فضل النبي جلي كالشمس بل نبوته فاقت ولايته وهو مشرف بالوحى وزيادة القرب من الله تعالى ومشاهدة للملك مع نهاية التوجه الى الله تعالى ومبعوث لصلاح العالم وانتظام المعاش والمعاد ومأمون العاقبة وان النبي معصوم دون الولي وان نيل الولي الكرامات للتدين بدين النبي والعمل بأحكام شريعته وان النبي متبوع والولي تابع ، والسكل يدل على أفضلية النبي خلافا لجهلة المتصوفة الملاحدة ، فانهم زعموا أن الولاية أفضل من النبوة وأن ولاية ذلك النبي أفضل من نبوته ، ورد بأن النبوة مرتبة عظيمة جامعة لكمالات كثيرة لا مرتبة فوقها للبشر ومراتب شريفة في الدنيا والآخرة . وأن النبي له دين واجب الاتباع دون الولي ، (والثالث من الخوارق الاعانات) وهي التي ظهرت في يدعوام الناس عند الكاره والمصائب ، وخلصهم منها معاونة لهم منه تعالى ، كما وقع في السفن برجح شديدة فدعا أهل السفينة له تعالى بحضور القلب ، فنجوا من هذا المضيق كثير اما أهل السفينة ، فهذه النجاة اعانة لهم

﴿الرابع الاهانات﴾ وهي الخوارق الظاهرة في يد الكافر مخالفة لدعواه كما وقع من مسيلة فانه ادعى أن معجزته تكلم بهذا المعز والشهادة له فقال أنت كذاب ياملعون

﴿والخامس الاستدراجات﴾ وهي الخوارق الظاهرة في يد الكافر موافقة لدعواه كما يقع من الدجال

﴿والسادس المعجزة﴾ (البحث الثاني في كيفية حصول المعجزة) واعلم أن المعجزة فعل الفاعل المختار ، لا دخل للنبي لها بل أظهر الله في يد من يريد تصديقه بمشيئته لمن أرسله الى الناس ليدعوهم الى النجاة ، وهي امان قبيل الاقوال كخبار نبينا عليه الصلاة والسلام عن الغيوب ، ومن جملة اخباره عن بلوى تصيب عثمان

رضي الله عنه ، واخباره عما جرى بين كسري وأصحابه من اتفاق كثره وتغريب بلدانه ، واخباره عن غزوة البحر من الاحباب مرتين وأن يكون مع أولاهما بنت ملحان رضي الله عنها فوقع كما أخبر ، والقرآن مملوء بأخباره عليه السلام عن الغيوب وكله وقع كما أخبره ،

(واما من قبيل الافعال) وهي كرمي النبي عليه السلام بغزوة بدر قبضة حصياء على الكفار وأصابت أعينهم فشغل كل بعينه وغلب المسلمون واتهمز الكفار مع أنهم زائدون على الألف وآلاتهم مكملة والاحباب ثلثمائة وثلاث عشرة واليه أشار تعالى بقوله ﴿ وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى ﴾ وسائر معجزات نبينا كثير جداً ، وأعظمها القرآن ، لان معجزات سائر الانبياء كثيراً ما كانت من جنس ما يقتخر قومهم في زمانهم كموسى عليه السلام فانه كثرت في زمانه السحر وتفاخر الناس به فعصاه غلبت وأعجزت السحرة واضمحلت ماضعوا وظهر بطلان السحر فثبتت نبوة موسى عليه السلام وكذا في زمان عيسى عليه السلام ترقى الطب وتفاخر الناس به ولكنهم عاجزون عن مداوي الاكهم واحياء الموتى . فعيسى عليه السلام داوي الاكمة وأحيا الموتى بإذنه تعالى

وفي زمان نبينا عليه السلام اشتهرت الفصاحة وظهرت البلاغة وافتخر الناس بهما وهم حاضرون في ميدان المبارزة ويهيمون مكافأة عظيمة لمن سبق

ولما أنزل الله القرآن البالغ نهاية الفصاحة والبلاغة والخارج عن طوق البشر عجز الناس عن اتيان مثله ، فدل على صدق النبي عليه الصلاة والسلام واعجاز القرآن انما هو لمطابقته لمقتضى الحال واسكون نظمه الغريب فائقاً لنظم العرب في مطالعه ومفاصله واشتماله على اللغويات وعدم التناقض في أحكامه ونظمه عجيب وأسلوبه غريب حارت فيه البلغاء ولم يوجد قبله وبعده نظير له

واعترض بأن فيه كلمات غير عربية كاستبرق وسجيل والقسطاس والقائيد فكيف يصح أن يقال انه عربي مبين ، وأجيب بأن ذلك من توافق اللغتين أو

المراد به أنه عربي النظم والتركيب فلا يضر كون بعض الكلمة غير عربي كون النظم عربياً أو المراد بكونه عربياً كون الهيئة المجموعة عربية على سبيل التغليب واعترض أيضاً بأن فيه متشابهات يتمسك بها أهل الضلالة كالجمجمة بمثل ﴿الرجن على العرش استوى﴾ ومثل الحروف المقتطعة في أوائل بعض السور لا معنى لها ولا فائدة في انزالها لم يفهم العباد معناه ، وأجيب بأن الفائدة في انزالها معرفة العباد عجزهم ونيلهم الثواب والاجتهاد بطلب المراد منها والرجوع الى الراسخين في العلم والاعتقاد بحقيقتها

واعترض أيضاً بأن فيه عيب التكرار كإعادة قصة فرعون في مواضع كثيرة وكإعادة ﴿فبأي الآء ربكما تكذبان﴾ وقوله تعالى ﴿ويا يوشع المكذبين﴾ الى غير ذلك ، ورد بأن التكرار ربما يكون من محسنات الكلام كما بين في علم البلاغة ، وكذا في المحاورة . مثلاً أراد المولى تعداد نعمه على عبده فقال ألم أطعمك طعاماً لذيقاً . وألم أسقك شرباً لطيفاً (فبأي نعمتي عليك أنكرت) وألم ألبسك كسوة نفيسة وجبة جديدة (فبأي نعمتي عليك أنكرت) وألم أسكنك مسكناً مرتفعاً وبيوتاً مزينة وفراشاً مبروراً (فبأي نعمتي عليك أنكرت) الى غير ذلك ومثل هذا من محسنات الكلام

والتكرار في القصص حسبما يقتضيه المقام بإيجاب الزمان مقبول عند البلغاء فان القضية تقتضى إعادة الكلام ، وهذا لا ينكر في المحاورة ، مع أن فوائد التكرار كالتسليية لتبنيه وعبده والتهديد لقومه والدعوة لمن سمعه والى الطاعة لمن قبله والتنفير عن ارتكاب أمثال هذه الجرائم ، وبيان السبب لا تقراض الأمم السالفة والاشعار بأن من حاله كذا فعاقبته كذا ومن ارتكب أمثال هذه الجرائم فعاقبته الاضمحلال الى غير ذلك وفوائد التكرار حسب الايجاب لا تعد ولا تحصى

مثلاً كان فرعون في زمانه ملكاً قوى الشكيمة وغداراً ليس فيه انصاف أصلاً وظلمه بنى اسرائيل لم يسبق مثله فحالاه بالنسبة الى قريش غير قابل للقياس ثم

انقرضت حكومته وأعوانه وقومه بظهور موسى عليه السلام فسبب تكرار قصته مثلاً ذكر في موضع ظلم فرعون لبنى اسرائيل وفي موضع آخر ادعاء الوهية وفي آخر ولادة موسى وحفظ فرعون وفي موضع آخر هجرة موسى عليه السلام الى مدين من شره. وفي موضع آخر دعوة موسى فرعون الى الايمان وهكذا وفي كل عبرة مؤثراً لمن اعتبر والذكر والتكرار باقتضاء الحال فلا ينكر القوائد وأعظمها تهديد قريش والدعوة الى الانصاف

واعترض أيضاً بأن فيه اختلاف القراء وأجيب بأن اختلاف القراء لا يوجب اختلاف المعاني بل اختلاف في أداء الألفاظ حسب اختلاف أقوام العرب وألسنتهم في أداء عباراتهم في محاوراتهم ، فلا اختلاف في الحقيقة

واعترض أيضاً بأن فيه التناقض كما في قوله تعالى ﴿ فيومئذ لا يستل عن ذنبه انس ولا جان ﴾ مع قوله ﴿ فوريك لنساءلهم أجمعين عما كانوا يعملون ﴾ ورد بأنه لا يوجد فيه شرائط التناقض لأن عدم السؤال المفهوم من الآية الأولى ﴿ انما هو في موقف من المواقف ﴾ والسؤال المفهوم من الثانية انما هو في موقف آخر وزمان آخر ، مع أن شرط التناقض الاتحاد في الزمان والمكان ولا اتحاد فيهما في هاتين الآيتين وكذا الحال في سائر الآيات

واعترض أيضاً بأن فيه الشعر مع أنه تعالى قال ﴿ وما علمناه الشعر ﴾ فمن بحر الطويل قوله تعالى ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ ومن بحر المديد قوله تعالى ﴿ واصنع الفلك بأعيننا ﴾ ومن البسيط قوله تعالى ﴿ ليقضى الله أمراً كان مفعولاً ﴾ ومن الكامل ﴿ والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم ﴾ ومن بحر الخفيف ﴿ أرايت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ﴾ وكذا ورود بعض الآيات من سائر الأبحر ، ورد بأن مجرد ورود اللفظ على هذه الأوزان لا يكفي في كونه شعراً من غير قصد الوزن وهذه الآيات قد نزلت على هذا المنوال الموافق لبحور المذكورة مع أن الوزن غير مطلوب بل عبارة عن التوافق ، كذا في المقاصد وشرحه

﴿ البحث الثاني في كيفية دلالة المعجزة على صدق دعوى النبوة ﴾
واعلم أن دلالة المعجزة على صدق النبي دلالة عادية ، لاعتمالية صرفة ولا سمعية لأن عادته تعالى جارية بخلق العلم على صدق دعواه عقيب ظهور المعجزة ، وإن اظهر المعجزة في يد الكاذب وإن كان ممكناً عقلاً لشمول قدرته تعالى لعدم اظهاره لازم عادة فدلالة المعجزة على صدق دعوى النبي عادية كسائر العاديات ، مثلاً من قال أنا نبي ثم تنق الجبل على الخلق ، وقال ان كذبتوني وقع عليكم وإن صدقتوني لا يقع عليكم ، فكلموا بتصديقه بعد الجبل عنهم وإذا هموا بتكذيبه قرب الجبل منهم فلم بالضرورة أنه صادق في دعواه لأن العادة حاكمة بامتناع ذلك من الكاذب مع كونه ممكناً بإمكان عقلي

﴿ الفصل الثالث في امكان وجود الأنبياء وكون رسولنا ﴾

﴿ أفضل الأنبياء وهو مرتب على مقدمة وثلاثة مباحث ﴾

(أما المقدمة في امكان النبوة والبعثة) واعلم أن الدليل على امكان النبوة اثبات نبوة الأنبياء فإن ما وقع يدل على الامكان بلا اشتباه ، ونبوة الأنبياء عليهم السلام ثابتة بالتواتر لاجمال لانكارها ، وأن وجود النبي ونبوته واجب عقلاً عند الفلاسفة لأن النظام الأكل له تعالى يقتضى القدرة التامة اذ لا يمكن هذا النظام بدون القدرة ، والقدرة التامة الأزلية لا تتم بدون بعثة الأنبياء الواضعين لقوانين العدل بين العباد وفي ارسال النبي حكمة بالغة راجعة الى العباد ، كالمداية الى طريق مطلوب بسهولة (خلافاً للبراهمة والصابئة والتناسخية) فأنهم قالوا لا حاجة الى بعثة الأنبياء ، لأن العقل كاف في معرفة التكاليف فلا فائدة في البعثة ، وإن ما حكم العقل بحسنه فحسن وإن ما حكم بقبحه فهو قبيح وما لم يحكم بهما فافعل عند الحاجة فإنه حسن لا قضاء الحاجة وإترك عند عدمها ، فإنه قبيح لعدم الحاجة وأفراد هذه الطوائف كثيرة في زماننا فأنهم يفعلون ما خطر ببالهم ولم يبالوا بالمحرمات والمنهيات واعتمدوا على أهوائهم فما اقتضت شهواتهم يفعلونه لأنه حسن عندهم وما يخالف أهواءهم كالعبادات فلا يفعلونه لأنه قبيح

عندهم فأنهم جهلاء منهمكون في عملهم السوء

وأجيب بأن العقل لا يدرك الحسن والقبح إلا في معرفة الله كما بين فيما سبق وإن العقل لا يدرك مقدرات الشرع كوظائف العبادات وتعيين الحدود ، والنبي المبعوث كالطبيب الحاذق يعرف الأدوية الملائمة لطبايع الناس ومزاجهم وخواص الأدوية مما أمكن معرفتها لعامة الناس بالتجربة ، فلو حصلوا الأدوية بالتجربة فيعجزون من فوائد الأدوية في دهر طويل لعدم استكمال تجربتهم ويقعون في المهالك قبل التجربة في هذه المدة ، مع أن اشتغال كل فرد بالتجربة يوجب آتعايب كل نفس وتعطيل الاشتغال عن مصالح للعاش والمعاد وتعطيل الصنائع والتجارات لأن كل شخص مشغول بالتجربة (فهذا يوجب خراب العالم وانقراض الانسان) وأما إذا سلموا أنفسهم الى طبيب حاذق خلصوا من تلك المهالك والتكلفات ، فانه اذا كانت وظيفة الطب والتجربة واحضار الأدوية المخصوصة بالطبيب فأفراد الناس يشتغلون بالوظائف السائرة كالصنائع والتجارة والزراعة . فحصلت الموازنة بين الناس في العاملة وتكمل الانتظام في العالم ، كذلك اذا سلم الناس أمور دينهم لنبيهم المبعوث خلصوا عن تحقيق الحسن والقبح في الأفعال والأشياء وشائر التكلفات وأخذوا ماوجب عليهم من النبي بسهولة وتعلموا المنافع والمضار في زمان يسير واشتغلوا في عمرهم بسائر الوظائف المهمة

لا يقال لما أمكن تجربة الأدوية يلزم الاستغناء عن الطبيب ، كذلك لما أمكن ادراك الحسن والقبح بالعقل يلزم الاستغناء عن النبي ، لأننا نقول الامكان مع صعوبة شديدة محتاجة الى دهر طويل لا يوجب الاستغناء ، فلا بد لنوع الانسان من واضع قانون الشرع يمتاز عن سائر الناس بمعجزة تدل على أن ماأنى به من عند ربه كما فصل فيما سبق

﴿ المبحث الأول في وجود الأنبياء ﴾

واعلم أن أول الأنبياء آدم عليه السلام وآخرهم نبينا محمد ﷺ ، ونبوة آدم

ثابتة بالسكتاب والسنة واجماع الامة حتى يكفر جاحدها ، وكلهم كانوا مباهين من طرف الله الأحكام الشرعية للرضية في زمانهم صادقين في دعواهم ، والأولى أن لا يخص عددهم لقوله تعالى ﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ﴾ لأنه لأمان في ذكر العدد من أن يدخل فيهم من ليس منهم ، لاحتمال ذكر عدد أكثر من عددهم أو ذكر عدد أقل منهم فيخرج من هو منهم ، ومن ذكر أسمائهم في القرآن وبينت رسالتهم واجب للمؤمن أن يعلمهم قصيلا وهم خمس وعشرون ، وأما الأنبياء كلهم فرجال في الأصح لا يكونون من النساء لقوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم ﴾ فعند أهل التحقيق أن المذكورة شرط للنبوة ، لأن الأنوثة صفة نقص لا تليق بمقام النبوة وان المرأة لا تصلح للسلطنة والقضاء في الحدود والقصاص ، ولأن النبوة تقتضى الاختلاط في الدعوة ، والأنوثة تقتضى التستر والعزلة ، فلا مناسبة بين النبوة والأنوثة

وكذا الحرية شرط في النبوة ، لأن الرقية صفة نقص تكون سبباً لاستنكاف الناس أن يقتدوا به ، لأنهم يرون الرقيق حقيراً فلا يتبعونه فمات المقصود من البعثة وان ذا القرنين ولقيان لم يعرفا نبيين ، فالأولى ترك المجادلة في حقهما فان اعتقاد نبوة من ليس بنبي كفر ككفي نبوة نبي من الأنبياء ، واعلم أنه لا تبطل رسالتهم بموتهم ، لأن الرسالة لا تقبل الا بطلان والعزل ولأن موتهم كنوهم فكما لا تبطل الرسالة بالنوم كذلك لا تبطل بالموت فان موتهم صورى فلم يحد حياة أبدية في قبورهم ولذا لا تبلى أجسادهم في قبورهم ، كذا في الخادمي

﴿ البحث الثاني في اثبات نبوة نبينا عليه السلام ﴾

واسم نبينا محمد ومصطفى واحد وأبوه عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم وأمه آمنة وبلده مكة ومحل هجرته المدينة وهو عليه السلام بشر أرسله الله الى البشر لارشادهم الى الحق وادعى النبوة وأظهر المعجزة قاءعاء النبوة بالنسبة اليها علم بالتواتر فلا مجال للاسكار ، وأما اظهار المعجزة فانه أظهر كلام الله فعارض به البلغاء فمعجزوا عن المعارضة

بالمحروف وتجاوزوا إلى المفاخرة بالسيف فدل عجزهم على أنه نبي من عند الله وعلم به صدق دعواه

وان أحواله عليه السلام قبل النبوة وبعدها تدل على عصمته وكونه نبيا ، وانه أقدم على دعواه حين هجوم شجعان العرب ورؤسائه عليه بثوقه على عصمة الله في جميع الأحوال وثباته على حاله لدى الأحوال بحيث لم يجد أعداؤه مع شدة عدائهم وحرصهم على الطعن . مطعنا فيه ، وانه عليه السلام جامع للأحوال الشريفة والعقائد الصحيحة والأخلاق الكريمة والأقوال الحكيمة ، مما يكون مقبولا عند العامة ، فهذه الأحوال ثابتة بالتواتر عند الكل قبل النبوة وبعدها وانه عليه السلام كان في غاية الشفقة على الامة ونهاية السخاوة على الضعفاء حتى خوطب بقوله تعالى ﴿ فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ﴾ وكان لا يلتفت إلى زخارف الدنيا وأهلها حتى ان قريشا عرضوا عليه مالا كثيرا ورئاسة عظيمة ليرجع عن دعواه ، فلم يلتفت اليهم أصلا ، وكان مع الفقراء والمساكين في غاية التواضع ومع الأغنياء وأرباب الرياسة في غاية الترفع ومع الاتصاف بهذه الاوصاف قد أوتى علوم الأولين والآخرين كما يشهدله القرآن والكتب المؤلفة في بيان الأحاديث كالكتب الستة مع كونه أميا غير قارئ . على أحد ، فان كل ذلك يدل على انه نبي ، فان العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الفضائل والكمالات في غير النبي ، فانه يتمتع اعطاء الله هذه الكمالات العلمية والعملية الى من يقتري عليه اقترافا ظاهرا ، ثم يمله ثلاثا وعشرين سنة ، وبعده يظهر دينه وطريقه على سائر الأديان والطرائق ، ثم ينصره على أعدائه ويحيي آثاره بعد موته الى يوم القيامة ، وهذا لا يكون الا في نبي مبعوث من عنده تعالى وان كان كونه في الأحاد ممكنا بامكان ذاتي ولكنه ممتنع بامتناع عادي فلا تكون هذه الأحوال في آحاد الناس فضلا عن المفترى على الله ، والا يشبه ما يكون شرعيا فيشوش الأحوال على العباد كذلك ان الله تعالى أعطي حبيبه جميع المحاسن خلقا وخلقها وجع فيه جميع

القضائل الدينية والدينية من الاخلاق العلية والآداب الشرعية من العلم والحلم والصبر والشكر والعدل والزهد والتواضع والعفو والعفة والجود والشجاعة والسخاوة والحياء والمروءة والعصمة والوقار والرحمة لخلق والتعظيم للحق وحسن الادب والمعاشرة للناس باللين وكال خلقته وجمال صورته وقوة عقله وصحة فهمه وفصاحته لسانه وقوة حواسه الى غير ذلك ، وهذا كله يدل على انه نبي مبعوث من طرف الله ، لانا اذا وجدنا من هذه الاوصاف واحدا أو اثنين في شخص ، عظم قدره ورفع ذكره بين الناس ويقرد بذلك الوصف ولم ينس اسمه بل يضرب به الامثال بين الخلق ، فما ظنك بتعظيم قدر من اجتمعت فيه هذه الخصال جميعا الى ما لا يمكن عدده بعدد ، ولا تعبيره بكلام ، مع أن هذه الأوصاف لا تنال بكسب ولا بسبب آخر الا أن يكون متخصصا بفضيلة الرسالة والخلة والوحي وصلوات الله والملائكة عليه فيدل العقل على أن من اجتمعت فيه فهو نبي قطعا ، كذا في الشفاء وانه عليه السلام بعث وادعى النبوة بين أظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة فيهم (بل هم عن الحق معرضون وعلى البطلان الصرف مصرون) اذ في زمان البعثة كانت قریش على وأد البنات مع عبادة الأوثان ، والقرس على زنا الامهات مع تعظيم التيران ، والترك على درأ العباد وتخريب البلاد ، وكان الهند على عبادة البقر وتعظيم الحجر ، وكان اليهود على صفة التزوير مع تغيير الكتاب والنصارى على التشليث في الفرد الاحد والعبود الصمد ، فضلل النبي آراءهم وأبطل ملأهم وهدم دولهم ، مع كثرتهم اتباعا وأن أتباعه عليه السلام قليل غاية القلة ، ومع هذه القلة دعي كلهم الى الدين الحق و بين أن أدبائهم باطله ، وأكمل العالم بالايان ، ونور البرايا بالعالم والعرفان ، وعلم الناس مكارم الأخلاق وأدبهم بأدب حسنة لاثقة للانسانية ، حتى اشتهر ذلك في الآفاق والاقطار ، وصار كالشمس في رابعة النهار فلا معنى للنبوة سوى ذلك فجاله عليه السلام قبل النبوة وبعدها ظاهر على هذا اللوال لمن كان له في اعتبار الحال عينان .

وأما من لم يكن له في اعتبار الحال عين فلا اعتبار له ، لأنه ساقط عن مرتبة

الاعتبار فلا يورث غض عينه ضرراً في اثبات النبوة كما لا يلزم من عدم رؤية الاعمى الشمس عدمها في نصف النهار كذلك لا يلزم من غض أبصارهم عن النبوة عدم النبوة وأنكر اليهود نبوة نبينا عليه السلام مع أن التوراة تشهد بنبوته وبينت أوصافه بقوله ﴿ يا أيها النبي انا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ﴾ للأمين أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غليظ ولا صخاب فى الأسواق ولا يدفع السيئة بالسيسة ولكن يعفو ويغفر لمن أساء وإن يقبضه الله حتى يقم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح به أعيننا عمياً وآذاننا صماً وقلوبنا غلفاً أعطيه لكل جيل وأهب له كل خلق كريم ، وأجعل السكنى لباسه والبر شعاره والتقوى ضميره والحكمة معقوله والصدق والوفاء طليعته ، والعذل مديرتة والحق شريعته والاسلام ملته ، وأحمد اسمه أهدى به بعد الضلالة ، وأعلم به الناس بعد الجهالة ، وأكثر به بعد القلة ، وأغنى به بعد العيلة ، وأجمع به بعد الفرقة ، وأزلف به بين قلوب مختلفة وأمم متفرقة أجعل أمته خير أمة أخرجت للناس فهذه الاوصاف المبينة فى التوراة موافقة لشأئله عليه السلام لا يختلف فيه وصف بل كله مطابق للنبي وثابت بالآثار الخارجية فلا يحتمل ما ذكر فيها غيره عليه السلام بل هو عينه لاشك فيه فأنكار اليهود بمجرد الحسد فلا عبرة بإنكارهم لأن كتابهم يشهد عليهم

وكذا من النصارى من ينكر أصل نبوة نبينا مع أن الانجيل بين أوصافه كما فى التوراة، ومنهم من يقر بنبوته ولكن يدعى خصوصية نبوته بقوم العرب (وأجيب بأن النبى ﷺ معصوم عن الكذب) والقرآن ناطق بعموم بعثته بقوله تعالى ﴿ وما أرسلناك الا كافة للناس ﴾ والأحاديث شاهدة على انه مبعوث لكل الاقوام فلا يعنى لادعاء التخصيص فى مقابلة هذه الصراحة فى القرآن والأحاديث بعد اقرار نبوته ، بل تناقض لأن الاقرار بنبوته يوجب قبول جميع كلامه فمع الاقرار بالنبوة عدم قبول كلامه فى بعض المسائل تناقض محض لا اعتبار له

﴿ البحث الثالث في أن نبينا أفضل الانبياء وخاتم النبيين وشريعته أفضل

الشرائع وهو مرتب على ثلاثة مطالب ﴾

المطلب الأول في أن نبينا أفضل الانبياء بمعنى الأكثرية علماً وعملًا ومنقبة شريفة في الدنيا ، وثواباً ودرجة وقرية من الله تعالى في الآخرة ، والدلائل عليها كثيرة قطعاً ، منها أن أعظم معجزاته هو القرآن الذي هو أنفع المعجزات وأبقاها الى آخر الأيام

ومعجزات سائر الانبياء جاءت ولم تدم وما يكون باقياً يكون أنفع ومن يكون معجزته أنفع فهو أفضل ، ومنها أنه عليه السلام مبعوث الى كافة الناس كما بين آتقاً دل الى الثقلين لقوله تعالى ﴿ قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن فقالوا سمعنا قرآنًا عجيباً يهdy الى الرشd فأمنّا به ﴾ وكونه مبعوثاً الى الثقلين يدل على أفضليته لأنه مخصوص به ولم يقع لغيره من الانبياء ، وانتقياد الجن لسليمان عليه السلام من جهة السياسة لامن جهة الديانة ، وحكم نوح عليه السلام بمسد الطوفان لجميع الناس الموجودين في الدنيا انما هو لانهصار الموجودين عنده في أهل السفينة الذين هم أمته

ومنها أنه تعالى مدح وأثنى عليه وعدد محاسنه بقوله تعالى ﴿ لقد جاءكم من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ فانه تعالى بين في هذه الآية أنه عليه السلام من أنفس القوم وأعطى اسمه وهو رؤوف رحيم له عليه السلام فهذا يدل على أفضليته له وكذا يدل على أفضليته كونه رحمة لالمالين ، لأنه عليه السلام رحمة لأئمة ، اذ من اتبعه ينال به سعادة الدارين فانه عليه السلام رحمة للمؤمن بالله بداية وللمنافق بالأمان وللشكافر بتأخير العذاب فهو رحمة للعموم من هذه الجهات .

وسماه الله تعالى سراجاً منيراً في قوله تعالى ﴿ انا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً الى الله باذنه وسراجاً منيراً ﴾ وهذه الأوصاف تدل على أفضليته وكذا شرح الله فليه بنور الرسالة والعلم والحكمة ورفع ذكره بالنبوة والوقار كما بين في سورة أم نشرح

وقارن اسمه باسمه في الاذان والتوحيد وجعل اطاعته عين اطاعته فبهذه الاوصاف تدل على انه افضل الانبياء وكذا من الله به على المؤمنين بقوله تعالى ﴿ لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم ﴾ فان امتثانه تعالى به عليه السلام يدل على عظمة شأنه ورفعة مكانته وهذا كله ثناء من الله يدل على أفضليته ومنها انه تعالى خاطبه بيا أيها الرسول ويا أيها النبي ويا أيها الزمل ويا أيها المدر، فان هذه الخطابات المشعرة بمدحه من خصائص نبينا عليه الصلاة والسلام ، لأن الله تعالى خاطب سائر الانبياء باسمهم فقال يا آدم ، ويا نوح ، ويا ابراهيم ، ويا موسى ويا عيسى مع انه تعالى لم يخاطب نبينا الا بعنوان الرسالة والنبوة وسائر الاوصاف المشعرة بمدحه فهذا يدل على كمال تعظيمه تعالى من بين أمثاله فهو يدل على أفضليته على سائر الانبياء ومنها انه تعالى أقسم بحياته عليه السلام في قوله ﴿ لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ هذا قسم من الله تعالى بعمره عليه السلام وبدة بقائه وهو يدل على نهاية التعظيم فانه تعالى لم يقسم بحياة أحد غير نبينا فهذا القسم يدل على انه أكرم البرايا عنده تعالى وما يدل على أفضليته أخذ الميثاق على الانبياء السابقة بالايمان به والنصرة له ان أدركوا زمانه عليه السلام فهذا يدل على وجوب تبعيتهم له ومنها انه أعقل الناس وأذكهم ويدل على هذا جودة فطنته واصابة رأيه ونظرة في العواقب وحسن سياسته بالعدالة وموافقة تدبيره بالمنة ، فان من تأمل في تدبيره أمر البواطن وظواهر الناس وسياسة العامة والخاصة لا يتردد في أنه نبي أفضل ، لأن من طالع سيره وتبع مجارى أحواله وجوامع كلامه وحسن شمائله وحكم حديثه وعلمه بما في التورية والانجيل وسائر الكتب للنزلة وحكمة الحكماء وسيرة الأمم الماضية وأيامها وضروب الامثال وسياسة الانام وقرير الشرائع وتأسيس القوانين وتعليم فنون العلوم لاصحابها اتخذ كلام النبي قدوة وشارته حجة ، كما في تعبير الرؤيا والطب والحساب والقرائن مع عدم تعلمه من معلم ولا مدرسة درس من مدرس ولا مطالعة كتاب ولا جلوس مع العلماء (بل نبي أمي شرح الله قلبه) فمن كان حاله هكذا ان لم يكن نبيا أفضل فأى شخص

يكون نبيا أفضل فكما بعناية الله تعالى ، وعناية الله تعالى على هذا المنوال تدل على كونه أفضل
الانبياء وأكملهم كما قال تعالى ﴿ وكان فضل الله عليك عظيما ﴾

ومما يدل على أفضليته معراجة عليه السلام لأن التعظيم على هذا المنوال لم يقع
لسائر الأنبياء وهو ثابت بالكتاب والسنة واجماع الأمة ، والأصح أنه وقع في
اليقظة مع جسده من مكة الى المسجد الأقصى بشهادة قوله تعالى ﴿ سبحان الذي
اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى ﴾ واجماع القرن الثاني ومن
بعدم فمكر هذا القدر من المعراج كافر لاشك فيه لأن هذا المقدار ثابت بالنص
القطعي المذكور ثم من المسجد الأقصى الى السماء ثابت بالأحاديث المشهورة فمكر
هنا مبدع ضال ، ثم من السماء الى ما شاء الله ثابت بخبر الآحاد ، فلو لم يكن بالجسد
في اليقظة لما أنكره المشركون اذ مثل هذا في المنام وقع في آحاد الناس فضلا عن
النبي فلا ينكر

ولرد المنكرين للمعراج لزم اثبات امكان أصله ، لأن المعراج الى السماء ممكن
لان السماء قابلة للخرق والالتئام إذ هي جسم من الأجسام متماثلة الأجزاء
في الحقيقة ، وإنما الاختلاف بين الأجسام بالعوارض والخواص ، فإذا كانت الأجسام
متماثلة جاز على كل جسم ما يجوز على الآخر ، فلزم قبول السماء الخرق والالتئام
كما كانت الارض قابلة للخرق والالتئام لأنهما متماثلتا الأجزاء في الحقيقة وكذا سائر
الأجسام ، مثلا اذا جاز النطق للانسان جاز لسائر الحيوان ، ولكن الله خص
الانسان وامتاز به عن سائر الحيوانات ، ولذا روي تكلم بعض الحيوان للنبي عليه
السلام خارقا للعادة

ولأجل مماثلة الأجسام جاز على أحدها ما جاز على الآخر ، وهو أصل بيني عليه كثير
من قواعد الاسلام كاثبات القادر المختار وكثير من أحوال النبوة والآخرة ، فان
اختصاص كل جسم بصفاته المعينة مع جواز اتصافه بصفات آخر يوجب أن يكون
من مرجح مختار ، إذ نسبة القاعل الموجب الى الكل على السوية فلا يمكن الترجيح

للفاعل الموجب ولا للطبيعة مع أن الترجيح في اختصاص الأجسام بخواصها مشاهد بالبداهة مثلاً اختصاص الماء بالبر ودقة النار بالحرارة يدل على ترجيح فاعل مختار ، لأن عكسه أمر ممكن ، لأنهما جسمان أجزاؤهما متماثلة ، والحاصل أن السماء جسم كسائر الأجسام فيقبل الخرق والالتام فلا مانع للمعراج النبي إليها وأما العوارض فيما وراء الهواء من طبقة الزمهير وطبقة النار فمانعة للعروج العادي للأخارق وأما عروج النبي لخارق للعادة فلا معنى للاعتراض بهذه الأحوال العادية لأن مجئنا في خارق العادة وفيما وقع فوق الطبيعة ؛ كذا في المقاصد وشرحها

واعلم أن وقت المعراج قبل الهجرة بخمس سنين أوست على اختلاف ، وليلة المعراج أفضل في حق نبينا من سائر الليالي لأنه نال فيها الطائفاً الهية لم تقع في سائرها . وليلة القدر أفضل في حق الأئمة لأن عبادتهم فيها أفضل من سائر الليالي وليلة ميلاد النبي عليه السلام أفضل في جميع العالم لأنه طلع فيها رجة للعالمين ، كذا في الخادمي واختلاف الأحاديث في المعراج محمول على وقوع التكرار في المعراج كما أشار إليه صاحب التوبة ، بقوله

وقوعه كان تكراراً وقد دفعوا به تعارض ما دل الحديثان

فإن الرواية بمعراج عليه السلام بالروح والجسد حال يقظته محمولة على المعراج الواقع بمكة قبل الهجرة

وماروى عن معاوية رضى الله عنه من أن المعراج رؤيا صالحة ، وكذا ماروى عن عائشة رضى الله عنها ما فقد جسد محمد ليلة المعراج فهما محمولان على المعراج الذى وقع بالمدينة بروحه فقط وبهذا يتدفع تعارض الروايتين

المطلب الثانى فى أن شريعته عليه السلام أفضل الشرائع

لأن شريعته ناسخة للشرائع السابقة كلها ، وباقيته إلى يوم القيامة وعامة لجميع الانس والجن ، وما يكون باقياً ومنفعته عامة يكون أفضل مما يكون زائلاً ومنفعته خاصة واعلم أن شريعة الاسلام مكاملة من كل الوجوه لأن المقصد من الشريعة أمور

الأول تعظيم الحق والثاني الشفقة والمرحمة للخلق والأول عبارة عن الشكر للمنع ، وهو يكون بالقلب كالإيمان ، والبدن كالصلاة والذكر والصوم وسائر العبادات البدنية ويكون بالمال كالزكاة والفقرة وسائر الصدقات والخيرات ، وشريعتنا كافلة بجميع هذه الأحكام بتمامها ومبينة لشرائطها وكيفية أدائها بلا نقصان أصلا ، لإدخاها في بياحها مع السهولة فلا صعوبة أصلا ، لأن أصل العمل اذا تعذر بسبب من الأسباب رخص بالانتقال الى بدله كالتييم بدل الوضوء وكتبصيف العبادة في السفر كقصر الصلاة (لأن المشقة تجلب التيسير)

والأحكام كلها متضمنة بفوائد العباد في الدنيا كالنظافة والطهارة وقوام البدن والانشراح في القلب وترقي الروح الى مرتبة أعلى وإدراك ذلة العبودية وعظمة الربوبية

وعوائد العبادة الى العباد في الآخرة الراحة في الجنة والكرامة بقاء الرحمن والنيل باللطاف المنان ، والتشرف بشرف الرضوان ، وغير ذلك والأمر الثاني من المقصد الأصلي من الشريعة كافل لجميع حوائج البشر وقواعد التعاون والتناصر ومعاملات الناس كلها ، مثلا كل شخص مستقل في ملكه ، وحقوقه محفوظة عن تعرض الغير عند الشرع فشريعة الاسلام تكفي في تأمين هذه المقاصد المقاصد بلا نقصان ، لأن الناس كلهم مقيدون بقود شرعية ومنوعون من التعرض الى حقوق الغير بلا سبب شرعى ، فهى متكفلة بحقوق الناس ومتضمنة لأحكام الحوادث البشرية الى يوم القيامة بقوانين مشيدة لم تختل بمخل ، ولم يتزلزل بزل ، بل هى مبنية في كل زمان ومساوية في كل الناس

فهى مشتملة على المعارف والعلوم وعلى مصالح الأمة من الدين والدنيا ، وما وقع في الأمم الماضية وقصص الأنبياء وعصيان الجبابرة وهلاكهم بطغيانهم للعبادة ، وعلى حفظ شرائعهم وكتبهم وسيرتهم ونصائح أنبيائهم واختلاف آرائهم ومدة أعمارهم وحكمة حكمائهم كلهم واحتجاجهم بأدلتهم وما يتضمن هذه الأحكام المهمة الواجبة

لسعادة الدارين للبشر لا يكون الا من عند الله ، ولا يكون الا أفضل الشرائع ، لأن الشرائع السابقة لاتشتمل على هذه القوائد بأجمعها بل بعضها وانه لم يبق كل منها الا في مدة معينة ، كذا في الشفاء

ومما يدل على أفضلية هذه الشريعة انها ظهرت في زمان فيه شدة الاحتياج الى شريعة جديدة ، لانها ظهرت في زمان اختلال الملك وانتشار الضلالة في الأرض واشتغال الفساد في البلاد ، والافتقار الى قوانين مجددة ينظم بها أمر الدين ويدفع بها مظالم الملحين ، ويرفع لواء المتقين فظهرت جامعة لهذه الصفات . لانها رفعت الاختلال ودفعت الفساد في البلاد ومحت الضلالة ، فانتظم بها الملك والملة وظهرت على جميع الاديان ظهوراً لامرية فيه وانتشرت في الاتفاق والاقطار ، وشاعت في المغرب والمشرق ، وزاد شرفها يوماً فيوماً لا يذهب روقه مع ممر الاعصار ، مع أن الاعداء بكثرتهم وشدة شوكتهم وفرط حميتهم وبذل وسعهم على اطفاء نورها ، لم يقدروا عليها ، فهل يكون ذلك الا بعون المهي وتأييد سبحانه ؛ ومن يقدر على وضع قوانين هذه الامور من غير عناية الهية ، وهل تسكنى قدرة البشر على اخاطبة أمثال هذه الامور ، فهذه الاوصاف تدل على أفضليتها ، ولم يكن هذا الدين ديناً آلهياً فخرج أحد من الناس ينقض أحكامه في هذه المدة مع أنه لم يخرج أحد يضع موضعه ديناً آخر فلو كان ديناً باطلا لم يساعده ذوا الجلال في هذه الاعصار مع أنه ساعده ولم يبطل بل أظهره على الاديان كلها ، فدل ببداهة العقل ان دين الاسلام دين حق أفضل من سائر الاديان وشريعة مرضية عند الله كما قال ، ﴿ ان الدين عند الله الاسلام ﴾ فلو كان باطلا لم يسق عباده على الباطل ، لان سوق العباد على الباطل وتقريرهم على الكذب محال على الله اذ التقرير على الباطل لا يوافق للصلحة والحكمة ولا يطابق جبروت الالهية ترويحاً لأباطيل البطل . ولو قرر على الباطل يكون العباد معذورين في ارتكاب الباطل ولا يعذبون على سيئاتهم ولو كان هذا الدين باطلا فهل لم يبعث رسولا يرشد العباد الى طريق الحق ، وهل يعمل عباده

بلا شريعة ولا نبي في هذه الايام فهل يليق بحكمة خلاق ان لا يرسل رسولا رجة للعالمين وان لا يأمر بشرع ملجأ للكل ، وأمانا للانس والجن ، فأى من ظهر في هذه المدة يصلح لهذا الشأن ، ويؤسس هذا البنيان غير محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم وان معجزات جميع الشرائع ذهبت بذهاب صاحبها فوقع الخبط في تلك الشرائع بعد طول المدة ، وموت الجماعة الذين شاهدوا المعجزات وجاء قوم لم يروا نبياً ولم يشاهدوا معجزته فطغوا وبغوا فضلوا وأضلوا ، ونسيت تلك الشرائع بهذا السبب فلم تتم المصلحة باقراض أهلها وان معجزة شرعنا هي القرآن الكريم المشتل على الخبر من المنعيات مع حلاوة السماع وطراوة البيان لم يخلقها البقاء الي الابد ولا يسمُ الترداد في التلاوة ، فهي باقية بمشاهدة الاخلاف بعد الاسلاف والابناء بعد الآباء ، فلا يزيد أهل الاسلام الا قوة اذا عملوا به . فتمت بها مصلحة العباد وانقرضت الضلالات بها . فالشريعة المتصفة بهذه الاوصاف تكون فضـل الشرائع ألبنة

ومما يدل على أفضليتها ان هذه الشريعة مرت بتطهير الباطن بتهديب القلوب وتطهير الظاهر بالوضوء والغسل واجتناب القاذورات والنجاسات . فالؤمن يعبد ربه بطهارة الظاهر والباطن بخلاف الشرائع السابقة فانها أمرت بتطهير الباطن عن الاخلاق السيئة فقط فأربابها يعبدون ربهم بطهارة الباطن مع تلويثات ظاهريهم بأنواع النجاسات ، فما أمرت بطهارة الباطن والظاهر تكون أفضل مما أمرت بطهارة الباطن فقط

ومما يدل على أفضليتها أن شريعتنا راعت المساواة والمصلحة بين الرجال والنساء بخلاف الشرائع السابقة . فان شريعة موسى جوزت تزويج الرجل من النساء ايا ما شاء . فراغت مصلحة الرجال فقط . لان الضرر اكثرت بضرر النساء (ومنعت شريعة عيسى الزائدة على الواحدة) فراغت مصلحة النساء دون الرجال (لأن المنع عن الزائدة على الواحدة ضرر محض في حق الرجال ولكن هذه من مقتضيات

الزمان فهي مصلحة واما شر يعتناقد راعت مصالح الطرفين ، ففوزت الرجل أربعاً من النساء فلا ضرر على الرجل . ولا تزيد على الأربع فلم تكثر الضررات فلا تنضر المرأة بكثرة الضررات والمخاض أن حكماً من أحكام الاسلام مستحسن عند كل ذي عقل سليم واذعان قوم ، وكل ذلك منها جامع لانواع الحكمة والمصلحة ، ولمنفعة المكلفين مادة ومعنى ، وموجب لاستراحة الروح والبدن ، ألم يأمر بالايان والمعرفة والواحدانية ، وتعظيم الحق والشفقة للخلق ، وهل لم يأمر بالعبادة والطاعة وشكر النعم والعدالة بين الخلق والاحسان الى المخلوقات بقدر احتياجهم

وهل لم يأمر برعاية القرابة والاحباب ، وهل لم يضع قواعد التعاون والتناصر ومدافعة الحقوق بين الخصماء ، ومقابلة المثل في دفع الاعداء ، وباعداد أسباب المدافعة والجهاد للكفرة ، وألم يضع قواعد الاطاعة للامراء ، والرعاية للعظماء ، وهل لم ينه عن الكفر والمصيان ، وعن الظلم والعدوان ، وهل لم ينه عن الاخلاق الذميمة كالكبر والكذب والرياء والافتراء والتدفع والبهتان

وهل لم يؤسس قوانين المدن والحكومات . واعمار البلاد والانتفاع بالمعادن والازراعات . وهل لم يأمر بالطهارة والنظافة والبشاشة عند لقاء الاحباب . وهل لم يأمر بالرياضات كالصرم والحمية للبدن وهل لم يؤسس قواعد الكسب والتجارة والمعاملات بين الناس . وهل لم يأمر باتخاذ المواشي والانتفاع بالحيوانات . وهل لم يخبر بفوائد السمي والصناعة وأصول الكتابة والامارة بقوله تعالى ﴿ وان ليس للانسان الا ما عسى وان سعيه سوف يرى ﴾

وبقوله تعالى ﴿ الذي علم بالقلم ﴾ وهل لم يبين حقوق الزوجين وتشكيلات العائلة بقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ﴾

وهل لم يبين حقوق الآباء والاولاد وحقوق الميراث والاحباب ، وهل لم يبين

لنؤمن حسن المعاشرات بين الأزواج والأولاد وحقوق الأيتام والأرامل والمساكين والضعفاء ، وحقوق الضيف والغرباء ، وحقوق الملوك والارقاء بقوله تعالى ﴿ وبإلوان الدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا ﴾ وهل لم يبين عقوبات الجنايات كالقتل والزنا والسرقة وقطع الطريق والعصيان على السلطان ، بالقصاص والرحم وقطم اليد والصلب والطرده عن البلاد والحبس الى غير ذلك من المجازاة . وهل لم يبين أحوال الحياة والمات ولم يشوق الى طلب العلوم من المهد الى اللحد وهل لم يهتم بعقود النكاحات ، والاعتناء بالتناسل والحفاظة على الزوجات ، وللأحظة الآخرة وتدارك ما فات بالوضعية ،

فاذا تأمل العاقل فى هذه الاحكام وجدها كلها موافقا للعقل والحكمة ومصلحة البشر فمن اعترض على واحد منها فقد قابل بداهة العقل فالشريعة الجامعة لهذه الاحكام المتضمنة لقوائد العباد كانت أفضل الشرائع البى لا تتضمن لمقدار هذه القوائد

نعم قد اعترض على بعض المسائل كتستر النساء وتعدد الزوجات وكأفعال الخج والوقوف بعرفات من طرف بعض الملل . وإياحة الباطنية الجملة السفهاء وأجيب عنه بتوفيقه تعالى جوابا وافيا لمن يسمع ويعقل ، فلنبيين أولا اعترضهم على التستر ، فانهم قالوا ان الامر بالتستر للنساء سلب لمريتين وامرار الحياة فى الأسر ، وحبس لمن فى مدة حياتهن بلا جنائية ، وتضييق لمن بلا فائدة واسقاط لمن من مرتبة الانسانية ومن حقوق المدنية ، الى غير ذلك فى الجواب نسأل المعارض ونقول العصمة والعفة والظهار من الشبهة ، والبراءة من التهمة ، هل هى مطلوبة فى النساء أم لا ، فن له أدنى عقل أقر انها مطلوبة لمن عند العقل ، لان احتياج المرأة لمحافظة عقمها الى رجل يحافظها من تعرض الاجانب وتسلط السفهاء ضرورى لا مجال لانكار هذا الاحتياج ، لأن النساء بالنسبة الى

الرجال عاجزات عن المحافظة على أنفسهن وعن تحمل المشاق والمسافرة الى المسافة البعيدة وحدهن ، وعن مدافعة الأعداء والاقامة وحدهن في بيت من البيوت بلا خوف مع ان عاجزهن في خلقتهن ظاهر لا يقبل الإنكار لأن الأحوال الخصوصية الموجبة لعجزهن ظاهرة لأنه أمر واقع مشاهد . فإذا ثبت احتياجهن الى رجل يحفظهن من التعرضات لزم دخول المرأة في حماية رجل بصورة مشروعة مع جلب حسن ظن ذلك الرجل بالضرورة لأن مضي حياتها بالرفق والسعادة موقوف على دوام حسن ظن الرجل ومحبتة ، فدوام حسن الظن متوقف على احتراز المرأة عن مواقع التهمة ، وعن الخلطة بالاجتبي ومن كل أسباب سوء الظن ، لأن الحجة لاتدوم تحت سوء الظن ، فعدم دوام الحجة موجب لعدم الامتزاج بين الزوجين ، وهو يوجب التفريق بالطبع فلا شك أن الضرورة من التفريق في أكثر الأوقات المرأة لا الرجل لأن الرجل معتد على استعمال أسباب عديدة للتزوج بامرأة أخرى ويطلب أى امرأة شاء للزواج مع أن حال المرأة بالعكس ، فالآن نسأل المعارض على التستر فهل للمرأة تهمة في حركتها بلا مبالاة ، وفي محاوراتها للأجانب مكشوفة ظاهرة زينتها على الأغيار وفي المشي الى أى مكان شاءت مع كشف الزينة والعرض لبعثتها على الأجانب أم لا

فإن ادعى عدم التهمة في هذه الأحوال فهو ساقط عن حسن الانسانية بل هو متحسس بحس البهيمة لأن من له أدنى حس انساني لا يدعي في هذه الأحوال والملاقات بالأجانب كيف شاءت وأيا أرادت عدم التهمة وعدم سوء الظن لأن التهمة وسوء الظن في هذه الأحوال ضرورى الورود للخطر ، فلا احتراز عن سبب التهمة هل يلزم أم لا ، وههل لم يكن الاختلاط مع الأجانب سببا لأنواع المساوى والفساد كعدم مناسبتها لزوجها وغير ذلك وهو سبب لسلب الامتزاج للوجب للنفرة والفرقة المؤدية الى سفالة المرأة ، لانه لو وقع الاقتراق لذهبت المرأة الى بيت ولها كالأب والابن والعلم والخال فهل يعادل امرار الحياة في بيت واحد من هؤلاء بامرار

حياتهم مع الزوج في الرفاهية والسعادة فعدم المعادلة معلوم بالبداهة وان لم يكن لهاولى هل
لم تكن تلك المرأة محكومة بالسفالة السكلية ، فادامة حياتها بحسن الامتزاج مع زوجها
مقارن بحسن الظن والمحبة خير ، أم اصرار الحياة بسوء الظن والسفالة

فلاشك أن السعادة مع زوجها محترزة عن الشبهات ورئيسة على العائلة تحت
حماية الزوج وصيانتته والخدمة للجمعية البشرية والعارة المطلوبة بتناسل وتكاثر

ومما يدل علي وجوب التستر أن الاعناء بالنسب معتبر في جميع الملل من لدن
آدم الى زماننا هذا ولأجل هذا الاعتناء على محافظة النسب من الضياع والنفس من
الزنا والفحشيات شرع النكاح في جميع الأديان ، لأن عمارة الدنيا الى وقت
مرهون بالانسان ، والانسان حاصل بالتناسل ، وهو بالنكاح محفوظ عن الضياع
والقصود من النكاح ربط الزوجة بالزوج وكون الزوجة مخصصة لزوجها مصونة عن
تعرض الاغيار لمحافظة النسب من الشبهة وتشكيل العائلة وتشريك المساعي
في تربية الأولاد وتنميتهم وفي الارشاد الى حسن الاخلاق والآداب المسنة ،
فالسلامة عن الشبهة في النسب وصيانة الولد عن الضياع وبراءة المرأة عن سوء الظن
ودوام المحبة بينهما في أى من الحالين ، هل في تنزه المرأة بما تهوي نفسها مع الكشف
والتسكك مع أي رجل شئت والمباشات بلا مبالاة ، أم في الاشتغال بأمور بيت الزوج
وتربية الأولاد مع خدمة الزوج بالتستر والعزلة فلا شك أن السلامة في خدمة الزوج
والاشتغال بالوظائف البيتية ، دون الاختلاط بالأجانب وارشد الى هذه الدقائق بقوله
تعالى ﴿ ولا يضررن بأرجلن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا تبرجن
تبرج الجاهلية ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا يمدن زينتهن الا لبعولتهن ﴾ فان النهى عن
اظهار الزينة في هذه الآيات نهى عن مقدمات الزنا والامر بالتستر نهى عن
السفور

وقوله تعالى ﴿ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن
زينتهن الا ما ظهر منها وليضرن بخمهرن على جيوبهن ﴾ .

وان كان مقصود المعترض ان المرأة تنزهه في كل مكان يمكن التزده وتحتلظ بكل انسان تصادفه وتتكلم مع أي رجل شئت بلامبالاة ومع هذا فلينفق الزوج عليها ويسكنها في مكان ويتحمل مؤنتها ولا يظن السوء ، فالاسلام العالى ترد هذه الذناء ، فما دام احتياج المرأة في العيش وادامة الحياة والصيانة عن تعرض الأجانب الى زوجها فالواجب عليها اختيار العزلة والاجتناب عن الخلطة ، والاحتراز عن مواقع التهمة في مقابلة النعمة الواردة من طرف الزوج ، لأن الكلفة في مقدار النعمة بشرط أن يدفع الزوج احتياجا

مع ان العقلاء من النساء يفتخرون بالتستر لدلائنه على عصمتهم بل يعددون التستر فضيلة ومزية لأنفسهن فضلا عن أن يعددنه مضره موجبة للاساره ، ومن رغب في السفور من نساء المسلمين فنادره فلا اعتبار لها لأن الاعتبار في الحكم بالأكثر لابل اقل .

نعم يقول هذا المعترض ان السفور لا يمنع العفة ، فتكون معه عفيفة طاهرة ، فنقول هذا غير منكر ، ولكن مقصود الشريعة من الأمر بالتستر سد أبواب الفتنة ، والفتنة في الانكشاف كثيرة غير قابلة للانكار ، لأن المكشوفة معروضة بجماله لكل من يصادف فيرى قياقتها وحسن جمالها ، فاذا رأى شاب امرأة حسناء فهل يميل قلبه اليها أم لا ، فلترجع الى وجدانك أيها المعترض ، فانك لا تنكر هذا الميل ان كنت انساناً مركباً من العقل والشهوة والروح والبدن فمعين الميل والحال موجود في المرأة ، فهل لا تجر هذه الحال الى الفتنة أم لا ، فان انكار الفتنة في هذه الأحوال كإنكار الشمس في رابعة النهار ، فثبت أن الانكشاف في المرأة مؤد الى الفتنة بلا شك ، وأما الفتنة بطريق هذه الصورة لا يتصور في المستورة لأن من صادف هذه المستورة لا يطلع على أحوالها ولا يميل قلبه اليها كما في المكشوفة لأنه لا ينظر أحدهما الى الآخر ولا يواجهه بالمكلمة ، فلا باعث للفتنة ، فان قال المعترض الفتنة بسبب الانكشاف لا تكون في كلها بل في بعضها وهذا المقدار يكون في المستورة

قلنا المحكمة تراعى فى الجنس لافى الأفراد فبسيطة جنس الانكشاف ونو بنسبة
خسة فى المائة كافية فى الأمر بالتستر ، وأما الفتنة فى المستورة بسبب القصور فى
أسباب المحافظة أو بسبب آخر فقليلة بالنسبة الى المكشوفة ، مع أن اللازم للعبد أن
يمثل أمر الشارع واتبان ما كلف به وهو حاصل بالتستر لأن العبد مكلف ومسئول
عما فى وسعه وما وقع بعد التستر فليس فى وسعه ، واعتراضهم ثانياً على تعدد الزوجات
فانهم قالوا ان تعدد الزوجات ظلم لمن وساعدة لظلم الرجل على النساء ، وأجيب بأن
جواز التعدد عند الشرع للمرحمة واللفظ فى حق النساء ، لأن ضياع الرجال بتصادف
هشقة فى كسب المعيشة والمقاومة فى المحاربة كثير جداً ، فعدد الرجال ينقص عن عدد
النساء لاشك فيه لكونهم معروفين لأنواع البلاء دائماً ، ولذا أجاز الله لرجل واحد
نكاح أربع نساء ليكون قائماً مقام النقصان ، ولثلاث تكون النساء الزائدة
محرومة من نعمة النكاح ، فان كان لرجل واحد واحدة من النساء بحيث لا يجوز
نكاح الزيادة كما فى النصارى لكان أكثرهن محرماً من النكاح ، ومبتلى بصورة
غير مشروعة ، لاقتضاء طبيعة البشر معاملة الأزواج ، فانها اذا لم تنل بصورة
مشروعة يملن بالطبع الى غير مشروعة فيكون أكثرهن مهانة فى أيدي
السفهاء ، كما شاعت هذه الأحوال فى أكثر عمالك الأجانب وسري الى بعض
بلادنا منها ، فلزم كونهم باعتبار الأكثر محرومة من سعادة البشر ، ومن لئلا
الأولاد والأنساب وتشكيل العائلة ، وفى شريعتنا رحم الله بحالهن وصانها
عن أمثال هذه الضلالة والسفالة ، ورخص تعدد الزوجات ليكن مصونة عن
السفالة ، فظهرت عنايته تعالى فى حقهن بلفظه العميم وجعل حفظهن باقياً فى النكاح ولو
لم يجوز التعدد لكان فى أكثر البلاد النساء الزائدة معلقة لافائدة فيها وطريقة عن
المنفعة ، كذا فى الرازى

ومن المعلوم أن الحرارة الغريزية الموجبة للأزدواج والقوة البدنية فى الرجال أكثر
منها فى النساء ، ولذا يسرع فيها المهرم والشيخوخة بحيث ينقطع حيضها وزال قوتها

إذا جاوز سنهما خمسين سنة ، ولم يبق فيها ما يجلب الميل إليها ، بخلاف الرجل فإن فيهم من لا تزول قوته ولو جاوز ثمانين سنة ومن لا يصبر عن الوقاع في اليوم الواحد فضلاً عن أيام متعددة ، مع أن المرأة لا تتخلو عن العوارض المانعة عن الوقاع كالحيض والنفاس والمرض ، فلوا كتفي أمثال هذا الرجل بالواحدة يلزم قضاء حاجته الضرورية نالزناً الذي يترتب عليه أنواع المفاسد والمضرة ، تجوز التعدد في النكاح كما يكون لطفاً في حق النساء على ما بين في ماسبق كذلك كان لطفاً في الرجال حفظاً لهم عن المفاسد ودفعاً لاحتياجهم بصورة مشروعة ، ولكن جواز التعدد مشروط برعاية العدالة بين الزوجات ، حفظاً لحقوقهن عن التعرضات ، والا فلا يجوز التعدد كما بين في قوله تعالى ﴿ وان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ﴾ فحقوقهن محفوظة عن ظلم الزوج بهذه الآية ، ثم نسال المعارض على تعدد الزوجات ، أى خطر في التعدد مع كفاية الرجل في قضاء حاجتهن ولوازمهن كالتنفقة والكسوة والسكنى من الواجبات على الزوج ، فإن تأمين هذه الاحتياجات فرض على الزوج ، فعلى هذا لا ضرر على المرأة من كل الوجوه مع أن ماء الرجل محفوظ عن الضياع إذ لا يشاركه فيهن أحد ، مع تأمين منافع كثيرة في التعدد من كثرة الأولاد ووفرة الذرية والبركة وتخليصهن عن السفالة

فاذا سمعت أيها المعارض هذا التفصيل فنسألك هل الظلم في التعدد أم في الاكتفاء بالواحدة ، وهل الاحسان الى الكل عدالة أم الاحسان الى البعض وجعل الباقي معطلا وخالياً عن المنفعة ، وعروماً عن نعمة النكاح عدالة ، وهل الاشتغال بداخل بيت الزوج عدالة ، أم الاشتغال بأمور العيش وإدامة الحياة بأنواع المتاعب محرومة عن الأولاد والأحفاد عدالة فعمليك الاقرار بمحسنات التعدد ان كان لك عقل وانصاف ، فثبت بهذا أن الظلم للنساء في عدم جواز التعدد لاقى الجواز وبما يدل على محسنات التعدد اختيار الأنبياء التعدد في الزوجات ، إذ لو كان التعدد ظالماً لما اختاروه مع أنهم اختاروه بلا شك

وكذا أمر الطلاق عدالة في الزوج والزوجة ، لأنه لو لم يجر الطلاق كما في
النصارى لكان ظملاً في حقهما وجبراً على ادامة النفرة بينهما مع أن الطلاق
نعمة لهما ان كان موجباً شرعياً له ، كسوء الاخلاق من أحد الطرفين وكون
الزوجة معلولة بمرض مانع للوقاع وكونها سارقة لاموال الزوج أو فاسدة الدين أو
عقيمة أو مرتكبة الزنا ، فان في هذه الاحوال بغض أحدهما الآخر محقق
والنفرة بينهما ثابتة وكذا اذا كان في الزوج أحوال موجبة لنفرة الزوجة ، فالتفريق
في حقهما نعمة عظيمة ، لأنه ان أمسك الزوج على هذه الأحوال الزوجة
بالجبر يلزم أن يقيم على كرهه وأن يعيش في عذاب أليم ، وامرار الأوقات
على هذه الحال امرار في مضيق عظيم في قضاء واسع ، فقد أضربها وأضرت به على
كلا الحالين الى أن يموت أحدهما ، فالطلاق أرفق بهما وأعدل بينهما بل رحمة لهما ،
لأنه تخليص لهما عن سجن العذاب وكره المحنة ، فكل شخص اذا لاحظ
نفسه مع رفيق سيء الأخلاق وجد في نفسه محسنات جواز الطلاق لاتعد ولا تحصى
وأقر أن الدين المحدث صراط عدل وطريق مستقيم ، لأنه راعي حقوق كل شخص
ووضع قوانين موجبة لتأمين استراحة كل من ينتسب اليه باخلاص تام مع أن الطلاق
وان كان مباحاً بين المسلمين إلا أنه مذموم اذا كان بلا سبب داع ووقع بلا موجب
شرعى ، لأنه أبغض الحلال عند الله وانه مشروط بالسلامة عن الغدر والمنكرات
والاضرار والايذاء لقوله تعالى ﴿ فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ .

والحكمة في كون الطلاق في يد الرجل دون المرأة كون الرجل متحملاً وصبوراً
ومالكاً للتأمل والتفكير في عاقبة الأمور من المنفعة والمضرة الحاصلة من التفريق ،
وكون المرأة بخلاف ذلك كله ، مع أن للمرأة طلب الخلاص من يد الزوج بالحكمة والخلع
ولو جعل الله الأمر بالعكس بتسليم أمر الطلاق الى يد المرأة لطلقت كل يوم
أزواجاً متعددة ، لنقصان عقلها وعدم صبرها ، ولهذا الدققة جعل أمر الطلاق في
يد الرجل في جميع الشرائع من لدن آدم عليه السلام الى شريعتنا هذه ، ومن تأمل

مع الانصاف الطلاق في الاسلام وجد عدالة محضة في حقها وعناية إلهية لها وترك
الاعتراض مع الانصاف ، كذا في كتاب الفاروق

وأما أفعال الحج وزيارة بيت الله والتوجه اليه في الصلاة فالمعترض على هذه
الأفعال هم الملاحدة الاباحية وبعض النصارى وشيعة منها المسماة بالكتاشية وهم
يجردون عن الدين ومنخلعون عن الشرائع كلها ، فانهم يقولون ان التكليف بهذه
الأفعال تكليف غير معقول وأمر باضاعة المال ، وقطع مسافة بعيدة مع محن كثيرة
بلا فائدة ، واجراء أفعال الحج تشابه بالمجانين في التعري عن اللباس والكشف
للرأس ، فان الاشتغال بهذه الأفعال اضاعة أوقات وأموال بلا فائدة ، وافناء عمر
بلا عائدة

والجواب عنه أن فضل الأماكن حق وثابت بالأحاديث الواردة في حق مكة
والمدينة وبيت المقدس والمساجد الثلاثة لقوله عليه السلام (لانتشدوا الرحال الا لثلاثة
مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى) فان هذا الحديث يدل
على فضيلة المساجد الثلاثة

وأما شرفها انما هو بتشريف الله لا للشرف الذاتي ، فان جملة الأمكنة متساوية في
حد ذاتها لأن الاجزاء والمادة واحدة فلا فرق بين الأمكنة والسكن الله فضل بعض
الأمكنة على بعض وشرف وعظم وأمر عباده بتعظيمه والتوجه اليه في عباداتهم كالبيت
المعظم ، فان الله تعالى مالك الملك يتصرف في ملكه كيف يشاء بلا مانع فجعل
الكعبة قبلة لنا ، فوجب علينا التوجه اليها في الصلاة ، وأمر بإداء أفعال الحج في
هذه الأماكن وكل عبادات متعددة كالطواف والعمرة والتلبية وأنواع الذكر
والوقوف في عرفات ، فان كلها يدل على تعظيم الرب وعلى ذلة العبودية الواجبة على
العباد ، وهو المقصود من العبادة ، وكذا أمر بالاحرام والتعري عن اللباس الفاخر
اشارة الى أن قطع العلائق مما سوى الله واجب على العبد للتقرب الى الله تعالى ،
وهذا عمدوح عند العقل فأى شيء من هذه الأفعال يخالف العقل ، فاذا شرف الله

هذه الأمكنة وأمر بالعبادة فيها فالواجب علينا الإطاعة

مثلاً لو أمر المولى عبده بأقامة بعض الخدمة وتعظيم بعض الأشخاص زيارة بعض الأمكنة راجلاً مكشوف الرأس يجب على العبد امثال هذه الأوامر ولا يلزم السؤال عن حكمته ، فكذا حالنا ، في امثال أمر ربنا ، مع أن أمر الحج يتضمن فوائد عديدة كقوة الاسلام واستئناس أهله فرداً فرداً من الأمكنة البعيدة والقرية في مكان واحد وكاطلاع كل على حال الآخر وظهر سر قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ بوسيلة الحج لأنه يجتمع جم غفير من أهل الاسلام في نقطة واحدة ، ويتكلمون في بحث أحوالهم وأسراهم ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ولذا شرعت الخطبة في عرفات ، والخطيب يبلغ الناس المنافع لهم من الديني والدنيوي ومن السياسات وغيرها وأرشد الحاج الى تهئية أسباب المدافعة في مقابلة الأعداء والسعى الى تزييد شوكة الاسلام وكذلك يناجون ربهم باخلاص تام عن حضور قلب فكان ذلك وسيلة الى قبول الدعاء

والأمر بالتوجه في الصلاة الى الكعبة سبب لارتباط قلوب المؤمنين في نقطة واحدة فكانوا اخوة بسبب التوجه الى هذه الجهة جملة كأولاد أب واحد فالأمر بالحج مشتمل على سياسة شرعية موجبة لاجتماع أهل الاسلام في مقصد واحد بلا اختلاط ملل سائرة ، مع أن في أفعال الحج أجراً أخروياً عظيماً بدلالة آيات بينات وأحاديث نبويات فضلاً وكرماً من الله تعالى

ولا يلزم من عدم إيفاء الحاج بهذه الوظائف كما هو حقها كون الأمر بالحج عبثاً ، لأن قصور المكلفين لا يؤثر في الأساس ولا يخل بالمقصود الأصلي

واعلم أن هؤلاء الملاحدة سوس هذه الأمة ، فلهم ضالون ومضلون ومختلطون بضعفاء الأمة في معظم البلاد ، بصورة المرشدين في زي الصوفيين وهم غلاة الرافض وعناة الشيعة الباطنية الاباحية ، فأضلوا كثيراً من العوام الغفلة ، وأخرجوهم عن طريق الحق الى طريق الضلال ، وسموا أنفسهم الباطنية الذين يؤولون الشريعة بتأويلات

باطلة و يقولون ان في القرآن معاني باطنية لا يفهمها أهل الظاهر مع أن المعتبر
عند الله المعنى الباطن لا الظاهر وأنهم يسقطون التكليف عن العباد بالكلية
ويقولون ان الوضوء في الشريعة عبارة عن طهارة الباطن والصلاة مشاهدة جمال
الشيخ ولزم أن يعلم واحداً ويعرف واحداً ويبصر واحداً ، ونطق المرشد قرآن
والمرشد هو على ، وان المؤمن الذي يحكم بحكمة الحجر خارجي منافق ضعيف العقل ؛
لأنهم يستحلون الخمر ويشربونها في أعيادهم ومراسيمهم فلا مناسبة بين هؤلاء الملحدين
وبين الاسلام الا في أسمائهم

وأساس مذهبهم تقليد المجوس وذلك أن المجوسيين اجتمعوا بعد ما شاهدوا شوكة
الاسلام فتناكروا مالا سلاوهم من الملك والسلطنة ، وقالوا لا سبيل لنا الى دفع المسلمين
لغلبتهم علينا لكننا نحتال بتأويل شرائعهم الى ما يعود الى قواعدها الأصلية ونضل به
ضعفاءهم فان ذلك يوجب اختلاف كتبهم واضطراب آرائهم
ومن قبل تأويلاتهم الباطلة وانغفالهم الفاسدة أولاً ، قرمط ، هو اسم رجل ظهر
في بلدة هجر وحصلت به طائفة سميت بالقرامطة ، وأغفل من البدو مائة ألف وبعده
ماتت الألوف حتى شكل حكومة ولكنها لم تبق الا مدة قليلة

وأساس مذهبهم إباحة كل شيء لكل شخص ، واعتقاد الحلول وتأويل الشرائع
موافقة لأهوائهم وأهواء الضعفاء والجهلاء ، والاعتراض على بعض الأحكام الشرعية
كقضاء صوم الحائض دون صلاتها وان لزوم الفصل من نطفة قليلة وعدمه من البول
الكثير والغائط غير معقول فلم تشمل على أمثال هذه الأحكام الغير المعقولة لا يكون
شرعاً وارداً من الله تعالى

وبعد التشكيك في أذهان الضعفاء وادخالهم في طريقهم بتقوّهات هذه الهذيان
يتفقون أن لا يفشى للرید سرهم ويدعون موافقة أكبر الدين والدنيا لهم ينتقلون
الى اسقاط الأعمال البندنية ؛ ثم ينتقلون الى الانسلاخ عن الاعتقادات والى إباحة
كل شيء ؛ كذا في الموقف وشرحه

واعلم أنهم يسعون بديارنا بالكاشية يدعون المحبة لآل على رضي الله عنه ،
ويرون أنت من لا يدخل طريقهم يزيدى وخارج من الدين وأنهم يطلبون ضرر
الاسلام دائماً ، ويكرهون قوة السنة السنية ، لأن السنة تنم عن اتباعهم شهواتهم
ويحرمون الحلال ويمدون المحرمات مباحة ويمتقدون أن كل شيء يفعل بموافقة
أنفسهم فهو حلال ، خذلهم الله

الطلب الثالث في أنه عليه السلام خاتم الانبياء نقلا وعقلا

أما الدليل الدللى على أنه عليه السلام خاتم الانبياء فقوله تعالى ﴿ ولكن رسول
الله وخاتم النبيين ﴾ وقوله عليه السلام لمي رضي الله عنه (أنت منى بمنزلة هرون
من موسى الا انه لا نبي بعدي) وأما الدليل العقلي فهو ان الشرائع تنزل من السماء
موافقة لعقول البشر ، ومطابقة لقبول أذهانهم ولتقدار قابليتهم ، لان الفيض الالهي
يفيض حسب استعدادهم واذا تكملت التجارب وترقت عقول البشر ودرايتهم أنزل
الله شريعته مكملة بحسب درايتهم ، ولما تكملت العقول وصعدت الى مرتبة الغاية في
زمان نبينا عليه السلام وودت شريعته حسب أدر كها العقول الى آخر الايام ، وقد
أنزل الله أحكامه على التدرج ليبيان الحوادث الواقعة على البشر الى يوم القيامة ،
حسبما يقتضي احتياجهم الديني والدنيوي الى آخر الدهر ، مع بيان جميع احتياجاتهم
فلا حاجة الى نبي بعد نبينا ولا الى شريعة بعد شريعتنا ، لأنه عليه السلام كشف
كل مشكل واقع على البشر أو وقوعه فلهو صراحة أو اشارة ، وفتح كل مغلق بلا
قصص ولا خلل ، ولذا جاءت قواعد الشرع رصينة ومثينة لا يطرأ عليها ضعف ووهن
بمرور الزمان من ألف وثلاثمائة وثلاث وثلاثين سنة ، فأحكامها مطابقة لكل عصر ، لأنه
يمكن تطبيق الحوادث على قواعدها في كل زمان ، لان في كل عصر عالما مقتدراً على
تطبيق الحوادث على قواعد الشرع ويفي بصراحة النص أو بالاجتهاد من اشارات
النص ودلالته ، ولتمشية هذا الأمر كان باب الاجتهاد في المذهب مفتوحا للملأء الى
يوم القيامة ، وإن انسداد باب الاجتهاد بالمذهب رعاية لمصلحة لزوم اتحاد الاسلام ووقاية

عن التفرق كل التفرق ، لان المذاهب اذا كثرت تفرقت الجماعة وتشنت الآراء ، وضاعت نقطة الاستناد التي هي جهة الاتحاد في الاسلام فئات مقصد الشرع الذي أمر بالاتفاق ، ومع هذا اذا بعد الزمان من نور النبوة انقضى أهل الاجتهاد بالذهب ، لأن جميع شرائطه المذكورة في الاصول في هذا الزمان متعسر بل متعذر واهدم أهله انسداد بابيه

والحاصل ان كل أمر حادث مؤسس على الاحتياج ، فلا احتياج للبشر الى نبي بعد نبينا لقضاء شريعته حاجات الناس بتمامها ، لأن المقصود من الشرع دعوة الخلق الى الحق ، وارشادهم الى مصالح المعاش والمعاد ، وتعليمهم الأمور التي عجزت عن ادراكها العقول بالحجة القاطعة وازالة الشبه الباطلة ، وقد تكفلت هذه الشريعة الغراء بجميع هذه الأمور بتمامها بحيث لا يتصور فوقه مزيد ، فلو فرض بعث نبي بعده لأفاد هذا النبي المفروض هذا المقصد بعينه لا غير ، لان ما يكون وقوعه ممكنا وحادثا في العالم بين عليه السلام أحكامه ألبتة ، فلم يبق حادث لم يبين أحكامه حتى يحتاج الى نبي يبين حكم ذلك الحادث الذي فرض عدم بيانه في دين الاسلام فملى هذا التفصيل يسكون بعث نبي بعد نبينا عبثا وهو محال على الله تعالى فلا نبي بعده فثبت أنه خاتم النبيين

والله أشار صاحب بدء الامالى بقوله

وختم الرسل بالصدر للمعلى نبي هاشمي ذو جلال
وباق شرعه في كل وقت الى يوم القيامة وارتجال

ولنبين عدم احتياج الناس الى نبي بعد نبينا في وظائف البشرية ، وهي بحسب الاساس عشرة أقسام ، الاول من الوظائف الانسانية اصول الاعتقاد التي هي الالهيات والنبويات وأحوال الآخرة على ما بين ، وهي لا تتبدل ولا تتغير ، فانها أمور ثابتة قطعية فلا يطرأ عليها التسخ ، ولهذا جميع الانبياء متفقون في الاعتقادات فلا اختلاف أصلا ، فلا احتياج في مسألة الاعتقاد الى نبي آخر بعد نبينا ،

لأنه بين مفصلة موافقة لادراك عقول البشر ،

(الوظيفة الثانية من الوظائف العشرة العبادات) وهي اظهار العبودية لايها
شكر النعم التي أعطاه الله الى عباده ، ومن الاركان المهمة من العبادات (العبادات
البدنية) كالصلاة والصوم والحج والذكر وغير ذلك ، (والمالية) كالزكاة والقطرة
والاضحية وسائر الخيرات بالمال كلوقف وغير ذلك ، وهي خالص حق الله ، وان
أمكن التبديل والتغيير في العبادات بالنسخ كما كانت في الشرائع ، ولكن الله
إذا أمر عباده الموجودين بالفعل والقوة الى يوم القيامة بنوع واحد من العبادات بلا تغيير ولا
تبديل ، وكلف عباده بنوع هذه العبادات فلا محذور فيه لأن صاحب الحق أمر بهذا
ولا ضرر لا آخر ولا مجال لاعتراض أحد بعد بيان عدم تبديله بلسان نبيه وقال في
القرآن^(١) اطلب مشكركم الى يوم القيامة عبادتكم بهذه الصور لا غير ، فهل يجوز أن يقول
أحد اطلب تبديل هذا الى غيره ، فلا يجوز أبته لأنه ليس له حق الاعتراض ، فلا
حاجة من جهة العبادات الى نبي آخر ، لأنه تعالى نصرف في ملكه ، وأمر في
خالص حقه ، بهذه العبادات المذكورة لا غير

(الثالثة من الوظائف البشرية الوظيفة الشخصية) وهي على ثلاثة أقسام
(جلب المنفعة) (ودفع للضرر) (ورفع المقدسة) لأن ادامة حياة الانسان محتاجة
الى هذه الامور الثلاثة لأن الله خلق الانسان وأراد بقاءه في مدة معينة وهذا البقاء
محتاج الى كسب المعيشة بأسبابه المتنوعة كالزراعة والتجارة وأنواع الصناعة واستحصال
العائد من الارض الى غير ذلك ، وهذا كله من جلب المنافع ، وكذا الضرر
للمحوظ وقوعه في هذه الاسباب وفي بدنه وماله وفي سائر منافعه يجب سعيه في دفع
هذا الضرر ، وكذا المقدسة الواقعة بسبب التكاسل أو بأمباب سائرة يجب سعيه
في رفعها فالانسان مادام في الحياة محتاج بطبعه الى هذه الثلاثة . ولذا خلق
الله في الانسان قوة وآلات كافية في جلب المنافع ودفع المضار ورفع المقدسة ، وأيد

(١) وما كان هذا معنى قوله تعالى لا تبديل لكلمات الحق والافهنا اللفظ غير موجود في القرآن

هذه الأمور بالشرعية الفراء كما هو حقّه وبين شرائطه . وقيد بقيودات معينة وأوضح مسائل كل واحد منها بالتقصان . فلا يجوز للانسان تجاوزه . مع أن كل انسان يوجد الى يوم القيام مساو في هذه المسائل فلا تفاوت بين الافراد . فبعد ما بين حقوق كل شخص في هذه الوظائف الشخصية وجعل كلهم مساوياً في الاحوال الجارية في هذه الأمور الى يوم القيام بمقتضى قوامهم وآلاتهم وطبيعتهم لاجابة الى نبي بعد ثبوتنا بين هذه المسائل وشرعية بعد شريعتنا من جهة الوظائف الشخصية لأن هذه الشرعية فصلت أحكامها كمال التفصيل فلا نقصان أصلاً حتى يحتاج الى نبي يتم ذلك التقصان ﴿الرابعة من الوظائف العشرة وظيفة التعاون والتناصر﴾ لأن الانسان لما

كان مدنياً بالطبع فاحتياج كل الى آخر ضرورى ، فعلى هذا ان التعاون والتناصر بجميع أنواعه واجب حسبما يقتضيه الحال والمصلحة ، مثلاً اذا كان شخص عاجزاً عن تدارك معيشته فنقته واجبة على أقرب أقرانه تم الاقرب فالاقرب ، واذا لم يكن للعاجز أقرب يجب عليه نقته ، فالوجوب ينتقل الى الهيئة الاجتماعية ولزم على الحكومة اتفاقه من بيت المال ، (كما بين في علم الفقه) وان ائتساء دار الايتام والشفقة ودار العجزة الموجودة في زماننا لتأمين هذا المقصد مبنية على قاعدة التعاون والتناصر وشريعتنا بينت هذه الوظائف بقواعد متينة وأساسات رصينة كافية لتأمين هذا المقصد الى يوم القيام على مراتب الطبقات ودرجات القربات والاحتياجات ، وعينت وظيفة كل شخص وهيئة اجتماعية فلا نقصان أصلاً ، لأنها بينت الرعاية في الايتام وحفظ أموالها وأتقنها عن الضياع وعينت ترتيبها وتوزيعها كما هو اللائق ، وكذلك بينت رعاية القرباء ومعاونة الفقراء ومدواة المرضى ومعاونة كل شخص الى الآخر حسب الاقتضاء باليد واللسان والمال ، ولذا وعد الله تعالى أجراً جزيلاً على الاعانات وانشاء المخانات والقناطر في طرق العامة واعداد البيت للمسافرين واعطاء كل ما يحتاجون اليه من الطعام والماء والفرش الى غير ذلك كما هو في ديار الاسلام لتأمين التعاون والتناصر

ومن تتبع أحكام الشرع وقواعده في باب التعاون علم أنه لا يكون بتفكير

انسان بل يكون بوحى من الله تعالى ، لأن هذه الأحكام كافية لكل الاقوام الى يوم القيامة ، لأن التعاون الممكن من البشر الى البشر مبين فى شريعة الاسلام قطعاً ومالم يبين لا يكون بهذه المرتبة ، وما يحدث فى الدول المتمدنة من التعاون مأخوذ من القواعد المبينة فى دين الاسلام (فلا يوجد خارجاً منها) فعمل من هذا التنصّل انه لاجابة الى نبى بعد نبينا فى هذه المسألة . لانه لا نقصان فيها أصلاً

﴿ الخامسة من الوظائف البشرية حسن الاخلاق ﴾ لأن المدنية تقتضى الاجتماع مع الناس ، والاجتماع مع أبناء الجنس موقوف على حسن المعاشرة ، وهو موقوف على حسن الاخلاق ، ولذا امرت شريعتنا بالتزام حسن الاخلاق والاجتناب عن سوء الاخلاق الممكن الوجود فى الانسان وكلفت كل انسان برعاية الجانين أكيداً وشديداً ووعدت أجراً جزيلاً فى الآخرة ومكافأة حسنة فى الدنيا على حسن الاخلاق ، وعقاباً شديداً فى الآخرة ومجازاة سيئة فى الدنيا على سوء الاخلاق ، وينت جميع أفراد الاخلاق الحسنة والسيئة . وما يتولد منهما من المنافع والمضار وتأثيرهما فى المعاشرة حسناً وسيئاً . وما يترتب عليها من استراحة البدن وسرور القلب أو من المشقة فى البدن واضطراب القلب الى غير ذلك . وهذا كله مبين فى القرآن والاحاديث بلا نقصان أصلاً . فلا حاجة من هذه الجهة الى نبى بعده عليه السلام ولذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . بعثت لأتمم مكارم الاخلاق

﴿ السادسة من الوظائف البشرية وظيفة المعاملة والمبادلة التجارية بين الناس ﴾ كالتيجارة والبيع والشراء والايجار والاستئجار والشركة بأنواعها الى غير ذلك من سائر المعاملات . والشريعة الاسلامية بينت أنواع هذه الامور وأفرادها وصحبتها وفسادها وشرائطها والضرر المتولد عند عدم مراعاتها والمنافع الحاصلة عند رعايتها . وينت لزوم الاعتناء بهذه الامور . لأن الاعتناء بها من أهم الوظائف المطلوبة لانظام العالم وعمارته . والحكمة لمشروعية هذه المعاملات والعمل والاسباب المذكورة فى كتب الفقه بلا نقصان . فالمعاملات والمبادلات التجارية بين العباد الى

القيامه مبنية في شريعة الاسلام بتمامها

وما جوز في الاجانب وحرّم في الاسلام كالربا من المحرمات التي في الاسلام
فضررها ظاهر لأن الربا أخذ مال الغير بلا بدل ، وذلك ضرر محض في أحد
الطرفين ، مع أنه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ، ولأن الربا سبب لمطالة صاحب المال
والمطالة ممنوعة في الاسلام ولأنه سد باب القرض الحسن الذي هو من مهمات
المعاونات ، ولذا جعل في الاسلام أمثال هذه المعاملات ممنوعة ، فعلى هذا التفصيل
لا حاجة الى نبي بعد نبينا من هذه الجهة اذ لا نقصان فيه حتى يحتاج الى نبي يكمل
هذا النقصان .

السابعة من الوظائف البشرية الزراعات والحراثة واستحصال الارزاق من الأرض
بأنواعها ، وشر يعتنا بينت مشروعية هذه الامور وجعلت فرضا واجبا ومباحا على
الدرجات حسبما يقتضيه الحال ، وورغت الى استحصالها وأمرت بتثبيت أسبابها بالقوة
والآلة اللازمة للاستحصال وبحرى منافع الأرض ، وأشار الى هذه الدقائق بمثل
قوله تعالى ، ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه
واليه النشور ﴾ ، وبقوله عليه السلام ، (من كانت له أرض فلينزعها أو لينحها أخاه
فإن أبي فليمسك أرضه) . هذا تحذير من النبي ﷺ على ترك الانتفاع من الأرض
فحينئذ بين لزوم الزراعة واستحصال الرزق من الأرض ، ووضع لهذه الوظيفة قواعد
تبتنى عليها مسائلها واحكم أساساتها بوجه لائق للهدى وأرشد الى سعيها واقتطاف
ثمرة السعى بلا نقصان فلا حاجة الى نبي بعد نبينا من هذه الجهة ، حتى يحتاج الى من
يعلم الناس أمور الزراعة والفلاحة

والثامنة من الوظائف البشرية وظيفة الصناعة ، وهي مشروعة لادامة الحياة
وابتغاء موجودة الهيئة الاجتماعية وورغت الشريعة الى تحصيل الصنائع ببيان تثبيت
الانبياء السابقين الى الصنعة كما قال تعالى في حق داود عليه السلام ﴿ وعلمناه صنعة
ليؤس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون) والشريعة بينت لزومها وقوائدها

ولزوم استحصالها ومضرة تركها ونهت عن العطالة فلا حاجة من هذه الجهة الى نبى
 بعد نبينا ، اذ لا تنقصان في البيانات الى من يبين لزوم الصناعة والمضرة في تركها
 (والتاسعة من الوظائف البشرية طرق غير مطردة من طرق المعيشة ، كالارث والجهة
 والوصية والهدية والتبرع الى غير ذلك) ، والشريعة بينت أحكامها بلا نقصان وفصلت
 مسائل هذه الامور ، واحتمالها الملحوظ جريتها بين العباد خالية عن الغرر والظلم
 وقررت في الارث نصيب الذكور والاناث موافقا للعقول والحكمة ، وبينت في الوصية
 مقدار المقبول وغير المقبول صيانة للموصى عن الحجر من التصرف في ماله بالسكية ،
 ووقاية للورثة من المحرومية عن الارث ، وجوزت الوصية في مقدار الثلث ولم تجوز في
 الزيادة ، وهكذا الحال في سائر الخصاصيات ، فلا حاجة من هذه الجهة الى نبى بعد
 نبينا اذ لا تنقصان في البيان أصلا ، اذ ما خطر احتمال من الاحتمالات في عقول البشر
 الا وقد بين حكمه في شريعة الاسلام فمن ادعى النقصان فعليه البيان ولنا الجواب
 بحمل مشكلاته

(والعاشرة من الوظائف البشرية العلم والعرفة) فشريعتنا أمرتنا أمرا أكيدا
 وتشديدا بتحصيل العلم والمعرفة في الامور الدينية والدنيوية وفي الاصول الاعتقادية
 والفروع العملية حتي فرضت تحصيل بعض العلم علينا وأوجبت وأباحت بعضها
 آخر حسب درجات العلم واقتضاء احتياجنا وشوقنا الى كسب العلوم بمثر قوله
 تعالى ﴿ والذين أتوا العلم درجات ﴾ وبقوله ﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين
 لا يعلمون ﴾ وبمثل قوله ، عليه السلام (اطلب العلم من المهد الى اللحد)
 والحاصل أن الله تعالى خلق الانسان بالقوى الظاهرة والباطنة والاكالات
 والوسائل الكافية لتحصيل المعيشة وادامة الحياة ودفع المضرة وجلب النفعة ولا يفاء
 العبودية مع الوظائف السابقة وهدي الى طريق الصواب والاستقامة وبين طريق
 الضلالة والشقاوة وأيد هذه الامور بالشريعة وفصل موافقا لعقول البشر وكلف بأحكامه
 مقدار قدرتهم وتحملهم الى يوم القيامة فلا حاجة الى شريعة جديدة إذ هي كافية

لاحتياج العامة بلا نقصان ولا خلل لأن منافهم ومعارضهم ومعاملاتهم الشخصية والاجتماعية وحقوقهم الأساسية والفرعية والسياسية مبنية في الشريعة موافقة للمقتضى والمنطق والحكمة وتصور للتنسيب الى الشريعة في العمل بها وفي تطبيق أعمالهم عليها لا يكون قصوراً في الشريعة ثبت من هذا التفصيل انه عليه السلام خاتم الانبياء

وأما نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان على ما ورد في حديث الصحيحين فلا ينافي كون نبينا عليه السلام خاتم النبيين لأن عيسى عليه السلام يعمل بشريعته وتابع في الاحكام له واجتهد في الاحكام كلها من القرآن فكان خليفة رسول الله ﷺ لأن شريعته منسوخة لا يجوز العمل بها والعمل بشريعة نبينا لا ينافي نبوته كما عمل بعض الانبياء السابقين بشريعة بعض آخر فلا وحي له في نصب الاحكام لأن القرآن كاف في الاحكام كلها وأما الوحي لسائر الخصوصيات فيجوز ولا مانع عنه ، كذا في شرح بدء الأمالي .

﴿ الباب الثالث في أحوال الآخرة والقضاء والقدر والايمان به ﴾

وهو مرتب على مقدمة وثلاثة فصول

أما المقدمة ففي امكان الآخرة واثبات وجودها ووجوب الاعتقاد بها ، واعلم أن بعث الاموات واحياءها ممكن ، لأن الاحياء بعد اللوث مساو في الامكان بالخلق ابتداء ، لأن الله تعالى لما كان قادراً على الخلق من النطفة ابتداء كان قادراً على الاحياء انتهاء ، فلا فرق في الابتداء والانتهاء في أمر الخلق والاحياء فاذا جاز الخلق ابتداء جاز انتهاء بالطريق الاولى ، ولأن الأجسام وأجزاءها لما كانت قابلة للحياة في الدنيا كانت قابلة لها في الآخرة .

وكيفية الاحياء اما بجميع الأجزاء الأصلية المتفرقة الباقية من أول العمر الى آخره لا القرعية الحاصلة بالتغذى ، واما باقامة الأجزاء الأصلية الباقية كما في الانبياء وبعض الصالحين ، أو باعادة الأجزاء المعدومة بعينها ، فان الله أحيا بأحد هذه الصور وأعاد أرواحها اليها في التقادير الثلاثة ، وعليه اجماع الانبياء ودلالة النصوص المحكمة .

في مواضع لا تحصى بحيث لا يمكن تأويلها بوجه من الوجوه ، فكان البعث من أعظم الضروريات الدينية فانكاره كفر قطعي فكان الحشر جسمانياً فقط ، بناء على أن الانسان مجموع البدن والروح ، لأن الروح بعد مفارقتها البدن حتى بذاته فلا حاجة الى اعادته ، وانما الاعادة في الجسم فقط عند أهل السنة والصحابة ومن بعدهم من المحققين ، وعند بعض آخر الحشر جسماني وروحاني معا وأرشد الى امكانه العقلي بقوله تعالى ﴿ يا أيها الناس ان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء الى أحل مسمى ثم نخرجكم طفلاً ثم لتبلغوا أشدكم ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد الى أرذل العمر لكي لا يعلم بعد علم شيئاً وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج ﴾ فان الله تعالى أثبت في هذه الآية امكان الحشر الجسماني بوقوع خلقة الانسان ابتداء طورياً بعد طور وبيان صفحات العمر ، وباحياء الأرض بعد يسها بالنباتات وإيجاد أنواع الحشرات والازهار ، ونبه المنكرين أن يتذكروا في ابتداء خلقهم وخلقة غذائهم المخلوق من الأرض فان هذه الاحوال كلها تدل على امكان احياء الموق لأنها تشابه الحياة بعد المات فثبت أن البعث واقع والاموات قابلة للحياة ، فانه لو لم تكن قابلة للحياة لما كانت قابلة في الدنيا . لكن اللازم باطل وكذا المزم فثبت أن المتصف بالحياة في زمان جاز أن يكون متصفاً بها في زمان آخر فلا شك فيه وأشار أيضاً بقوله تعالى ﴿ وأب الله يبعث من في القبور ﴾ والنصوص كثيرة في هذا الباب فلا حاجة الى نقلها .

واعلم أن القيامة واقعة البتة لاشك فيها لان العالم حادث والحادث قابل للقضاء والخراب واعتقاد وقوعها واجب لقوله تعالى ﴿ وأن الساعة آتية لا ريب فيها ﴾ ولازم عقلاً لأن العقاب للعاصي عدالة إلهية ، فانه لو لم تكن القيامة والآخرة لبقى العاصي على عصيانه والظالم على ظلمه ، ولما كان تشويقاً على المعصية والظلم ، لأن النفس ميالة للمعصية ، فمدم الجزاء على المعصية يكون تشويقاً للعاصي على العصيان وهو

باطل ، وانه لو لم تكن الآخرة لسكان المطيع والعاصي مساويين فلا يكون فرق بينهما
لأنه لا ثواب للطاعة ولا عقاب للمعصية ، مع أن مساواة المطيع والعاصي والطاعة
والمعصية باطلّة بالبداهة فثبت أن المطيع نازل للثواب والعاصي مستحق للعذاب ، وهذا
لا يكون الا في الآخرة ، وانه لو لم تكن الآخرة لما كان للتكليف فائدة ولا معنى له ،
مع أن المقصود من الأمر والنهي فائدة العبد لا غير ، واللازم باطل وكذا المازوم فعمل
من هذا التفصيل أن خلاصة الحشر رجوع الانسان الى الوجود بعد الفناء ، ورجوع
أجزاء البدن الى الاجتماع بعد التفرق ، وإلى الحياة بعد المات ورجوع الأرواح الى
الأبدان بعد المفارقة ، فلا يلزم التناسخ ، لأن التناسخ انتقال الروح من جسد الى
جسد آخر غير الأول وفي الحشر إعادة الروح الى جسده الأول ، لأن البدن الحاصل
بالإعادة بأي صورة كانت عين الأول ، ولون البدن قائم بالأجزاء فلا تبدل فيه والاشكال
أمر وهمي لا عرض خارجي فلا يدخل في البدن

وأما تقيص بعض الأجزاء كما في أهل الجنة ، لأنهم جرد مرد ، وتزيينه كما
في أهل النار فهما في الأجزاء الفرعية لا في الأصلية ولا في عوارضها الشخصية ، فلا
تغير في أساس البدن بل هو عين الأول واما التغير في الفروع فلا تناسخ فيه أصلا
والوقت المقارن بحياته في الدنيا ليس من العوارض الشخصية ، للبدن فلا يلزم
إعادة الوقت معه فلا محذور في اعادته من هذه الجهة فلا يرد الاعتراض بأن الوقت

من العوارض الشخصية للبدن مع أن إعادة الوقت غير ممكنة فالحشر غير ممكن
وكذا لا يرد الاعتراض بأكل انسان آخر ، لأن الحشر في الأجزاء الأصلية
لا الفرعية مع أن المأكول يكون أجزاء فرعية في الأكل فلا يكون محشوراً في الأكل
لأن المحشور أجزاء أصلية باقية من أول عمره الى آخره

والحاصل أن الآخرة أمر ممكن أخبر الله في كتابه ورسوله في حديثه والممكن الذي
أخبر به الله ورسوله فهو واقع ألبة ، لأن النصوص الدالة على الآخرة ليس لها صارف
قطعي عن معناها ولا في وقوعه مانع قوي

نعم طبع الانسان ميال الى انكار ما لم يره ، مثلاً قبل ظهور الكهرباء وكشفه
لوقال أحد لنا يظهر قوة في زمان تنقل الخبر من باريس الى الصين في دقيقة واحدة
ويخرج في آن واحد ألف ألوف انسان ويضيء كالشمس مع أنها نطيع أمر انسان
ولا تخرج عن طاعته لا نكرنا كلام هذا الشخص انكاراً شديداً لمخالفة سمعنا
ومشاهدتنا ولعدم تصورنا كيفيته وحكنا باختلال دماغ هذا الرجل ، مع أن الزمان
قد أرى لنا هذه القوة بالفعل فلا يلزم من عدم تصورنا شيئاً لا يلزم عدم ذلك الشيء
مع أن قوة الكهرباء بالنسبة الى قدرته تعالى كنواة التين وخلق العالم كذرة بالنسبة
الى قدرة غير متناهية .

والعالم المخلوق له تعالى كثيرة لا تحصى فلا شك أن عالم الآخرة من بجلة
العوامل المخلوقة له تعالى ولا يلزم من عدم تصور عقولنا الضعيفة عدم وجود الآخرة
فالانكار لها جنة ونشأ من خفة عقل وجهل بقدوة الله فاعاشة الأرواح والأبدان
في دار أحسن من هذه الدنيا وفي غام أكل من هذا العالم ممكن لامانع منه فلا ي
سبب يستبعد البعث وتنكر الآخرة وقد بين تعالى في القرآن وقوع الآخرة ووعد
أنواع العذاب على منكرها مع أنه لا ضرر في اعتقاد الآخرة لأحد لا مادة ولا معنى
الا أن من اعتقد الآخرة منع نفسه عن المحرمات والظلم للغير وهو مستحسن
عند الكل ولا يلزم من عدم قبول حوصلتنا لها عدمها ومن عدم ادراكنا كيفيته
لا يلزم عدم وجودها مثلاً لو قال شخص لنا في بطن أمنا ، في غير هذا المحل المضيق
عالم واسع وفيه أبنية رفيعة وقصور عالية ، وجبال شامخة ، وصحراء كبيرة ، وحدائق
وفيرة ، وفيها أنواع الفواكه ، فأنت تخرج من هذا المضيق وتسير سيرا سريعاً في
في ذلك الصحراء ، وتتعد في تلك القصور العالية ، وتأكل من الفواكه الكثيرة ،
لكذبنا ذلك الشخص لعدم قبول حوصلتنا خلاف مشاهدتنا فالدنيا بالنسبة الى
الآخرة كبطن الأمهات بالنسبة الى الدنيا ، فالانكار خذلان وضلالة موجبة لخسران
الأبد عصمتنا الله تعالى من أمثال هذه الضلالات

الفصل الأول في مراتب الآخرة وأحوالها

وهو مرتب على بحثين

البحث الأول في مراتب الآخرة واعلم أن أول منازل الآخرة القبر ، يعني
البرزخ الذي بين الدنيا والآخرة وان وقوع نوع حياة في القبر قدر ما يعرف الآلة
والألم ثابت عند أهل السنة بقوله تعالى ﴿ وَكُنْتُمْ أََمْْواتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾
لأن الحياة بعد الموت حياة القبر والامانة بعد الامانة امانة القبر والاحياء احياء المشر
والحياة في القبر اما باعادة الروح الى البدن ، أو نوع حياة بدون اعادة الروح
ولا يلزم من ذلك أن يتحرك ويضطرب فلا تلزم الرؤية لاثر الحياة ، وحالة النائم في
رؤياه شاهدة بهذه الأحوال فانه يري في النوم عجائب يتلذذ بها وتفسر روحه
ويرى أشخاصاً كثيرة وبصالحهم ويكلمهم ويسير سيراً سريعاً ، أو غرائب يتأذي
منها ويرى البهائم والسباع فيفر منها مع أن الجماعة الماضرة عند هذا النائم لا يحسون
شيئاً منها ، كذلك في القبر تقع للميت هذه الأحوال ولا يطلع عليها الأحياء
المحاضرون عنده فلا يلزم من عدم اطلاع الأحياء عدم جريان هذه
الأحوال على الميت ، حتى ان المأكول في بطون الحيوانات والغريق في الماء والمصلوب
على الشجر والحريق في النار يتلذذ بالنعيم ، أو يعذب بالألام وان لم تطلع على كَيْفِيَّتِهِ
ودليلنا على وجود عذاب القبر قوله تعالى ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ﴾
وقوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ والانكار لعذاب
القبر كفر عند النصارى وضلال لا كفر عند الصيرفية لان دلالة هذه الآيات على
عذاب القبر ظنية لا قطعية ، كذا في الخادمي

ويرفع عذاب القبر في كل جمعة وشهر رمضان بحكمة هذا النبي ﷺ ويزول
العذاب في الجمعة ورمضان عن عصاة المؤمنين ثم لا يعود الى يوم القيامة عند البعض
وان كان موته يوم الجمعة أو ليلته يكون العذاب ساعة واحدة على المؤمن العاصي لا غير
كذا في الخادمي

والمعتزلة والروافض ينكرون عذاب القبر ويقولون ان الميت جسد لا حياة فيه فتعذيبه وتنعيمه محال ، وان اللذة والألم والكلالة والسؤال يتوقف على الحياة وهي متوقفة على البنية والزواج والتركب من البدن والروح والوسعة في المكان ، وهذه الأحوال كلها مفقودة في الميت ، فلا امكان لتعذيب الميت وتنعيمه

وأجيب بأنه ثابت بالآيات ولو ظنية وبقوله عليه السلام (القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار) فلا عبرة بالاعتراض في مقابلة النص مع أنه لو سلم اشتراط الحياة بالبنية والزواج فلا يبعد أن يبقى من الأجزاء الأصلية ما يصلح بنية الحياة ولا يبعد ان يكون التعذيب على الروح ولا يبعد أن يوسع القبر بقدرة القادر بحيث يمكن جلوس الميت فيه عند السؤال ولا مانع منه ، فالانكار حاصل من عدم تفكر قدرته تعالى لأن من تأمل في غرائب قدرته تعالى وكال عظمته وعجائب ملكوته لم يستبعد أمثال هذه الأحوال مع أحوال الآخرة من التشابهات لا تدرك كيفيتها في هذا العالم وعدم الادراك لا يوجب الانكار ، كذا في المقاصد وشرحه وان أحوال الآخرة كلها سمعية وان كان ثبوت أصلها لازماً عقلاً ، ولا مدخل للدراية في أحوالها ، فان أحكم عالم الملكوت والآخرة لا تقاس على أحوال الدنيا والناسوت ، فانها تفجز العقول عن الوصول الي حقيقتها ، كذا في الخادمي

وأما التنعيم والتعذيب للميت في القبر فرتب على سؤال منكر ونكير ، وهو مرتبة من مراتب الآخرة ، وسؤالها حق ، لقوله عليه السلام (اذا قبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما منكر ولآخر نكير فهما يسألان المؤمن والكافر عن ربه ودينه وبنية فيجيب المؤمن لا الكافر) والآنياء والملائكة لا يستلون والجن كالانس والحماة والصبيان يستلون في الأصح

وأما استعادة النبي عليه السلام من فتنة القبر كما ورد في الصحيحين فالإتزام لحق لله تعالى وأعظامه ، ولتقتدي به أمته وليبين لهم صفة الدعاء والمهم منه لا لكونه مسئولا في القبر

وأما المحافظ على حدود الاسلام يوماً وليلة بخلاص النية في سبيل الله والشهداء ومن
داوم على قراءة سورة الملك في كل ليلة والميت بالاسهال ، فلا يستلون في القبر لورود
الاستثناء في حقهم ، على رواية في الحديث ، كذا في شرح الأمل على التاري
والظاهر أن منكرًا ونكيرًا جنسان أفرادهما كثيرة ، والا ففي ساعة واحدة يتفق
أموات كثيرة في أطراف العالم فلا يمكن سؤال الجميع من الشخصين المعينين في آن
واحد ، فزعم أن يكون أفرادهما ، كذا في الخادى

والسؤال عن الأعمال بعد البعث حق لقوله تعالى ﴿ فوربك لنسألنهم أجمعين ﴾
وهو منزل من منازل الآخرة ، واختلف في كيفية السؤال اما بخلق الله في العبد علماً
ضرورياً بمقادير أعمالهم طاعة ومعضية ، واما باعطاء كتب الحسنة والسيدة ، واما بأن
يكلمه الله الله في شأن أعماله بحيث يسمع عباده صوتاً دالاً على كلامه ، وبأي صورة
كان فالسؤال حق واقع

وكذا اعطاء دفتر الأعمال الذى كتبه الحافظة حق لقوله تعالى ﴿ ونخرج له يوم
القيامة كتاباً يلقاه منشوراً ﴾ اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً ﴿ ويعطى
كتاب المؤمنين من جانب اليمين والكافر بشماله لقوله تعالى ﴿ وأما من أوتى كتابه
ييمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً ﴾

وأما الحكمة في السؤال والحساب مع أنه تعالى يعلم تفاصيل أعمال العباد فإظهار
فضائل المتقين ومناقبهم ، وفضائح العصاة ومثالبهم على أهل العرصات ، تنميًا لمسرة
الأولين وحسرة الآخرين فلا يرد اعتراض المعتزلة بأن الحساب والسؤال عبث
لعله تعالى أحوال عباده ، كذا في الجلال

والحساب نوعان حساب مناقشة ، وهو الذى يكون بطريق لم فعلت وهو جار
في حق عوام الناس والكفرة والفسقة ، وحساب عرض ، وهو الذى يكون بطريق أنت
فعلت كذا ، وأما النصوص الدالة على عدم السؤال والحساب في حق الأنبياء
وبعض الأولياء والصلحاء . فهي محمولة على عدم حساب المناقشة وكذا وزن الأعمال

حق لقوله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ وهو منزل من منازل الآخرة ومراقبتها فن كانت أعماله ثقيلة فهو من أهل الجنة ومن كانت أعماله الحسنات خفيفة فهو من أهل النار لقوله تعالى ﴿ فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية وأما من خفت موازينه فإياه هاوية ﴾ يعنى وزن الأعمال حق وهو عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال

وكيفية وزنه أن توزن محائث الأعمال ، وقيل تجعل الحسنات أجساماً نورانية والسيئات أجساماً ظلمانية فتوزن ، وقيل يوزن الإنسان مع عمله الخير مرة وعمله الشر مرة أخرى ، وبهذا تندفع شبهة المعتزلة من أن الأعمال أعراض وهي معدومة فلا يمكن الوزن ، والحسكة في الوزن اظهر كمال عدلته تعالى تحاشياً عن صورة الظلم بتوهم عدم استحقاق العاصي العذاب من طرف العباد

وكذا شهادة الشهود العشرة حق وهي الألسنة والأيدي والأرجل والسمع والبصر والجلود والأرض والليل والنهار والحفظة لقوله تعالى ﴿ يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ﴾ وقوله تعالى ﴿ شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون ﴾ وقوله عليه السلام (مامن يوم وليلة يأتي على ابن آدم الا قال أنا جديد وأنا فيما تعمل في شهيد) وقوله تعالى ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد ﴾ وكتابة الحفظة لأعمال العباد حق لقوله تعالى ﴿ ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد ﴾ وقوله تعالى ﴿ كراماً كاتبين يعلمون ما تقوله ﴾ ولكل شخص ملكان في النهار وملكان في الليل أحدهما كاتب الحسنات والآخر كاتب السيئات والصراط حق وهو جسر ممدود على متن جهنم يرد الأولون والآخر من المؤمنين والكافرين ، لأنه لا طريق للجنة الا عليه لقوله تعالى ﴿ وان منكم الا واردها ﴾

والناس في جواره متفاوتون حسب ايمانهم وعملهم ، فكلمهم يمر عليه على حسب مراتبهم ، لأن الناس أفواج ، المرسلون ثم النبيون ، ثم الصديقون ثم المحسنون ثم الشهداء ثم المؤمنون العارفون ، كذا في المقاصد وشرحه

﴿ البحث الثاني في أحوال الآخرة وأهوالها ﴾

منها هول الوقوف تحت حرارة الشمس ومنها شدة تغير الألوان لقوله تعالى ﴿ يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ﴾ ومنها شدة سوق أهل النار الى جهنم لقوله تعالى ﴿ وسيق الذين كفروا الى جهنم زمراً ﴾ ومنها شدة التوبيخ الذى هومين في قوله تعالى ﴿ ألم أعهد اليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين ﴾ ومنها مسرة سوق أهل الجنة الى الجنة لقوله تعالى ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة زمراً ﴾ ومنها مسرة النقا لاهل الجنة لقوله تعالى ﴿ سلام عليكم طيِّبم فادخلوها خالدين ﴾ ومنها تنعم أهل الجنة بنعمتها الابدية لقوله تعالى ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل وأتوا به متشابها ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون ﴾ وقوله تعالى ﴿ وفيها ما تشتهي الانفس ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ﴾ واعلم أن الجنة والنار مخلوقتان الآن وذليل كون الجنة مخلوقة قصة دم وحواء ونقلها منها الى الدنيا وقوله تعالى ﴿ أعدت للمتقين ﴾ وقوله تعالى ﴿ أعدت للكافرين ﴾ فان هذه الآيات تدل على كونهما مخلوقتين الآن واذا ثبت وجودهما مرة لا يحكم بعد مهما ما لم يدل الدليل عليه

والأصح عدم تعيين مكانهما لعدم الدليل القطعى على تعيين مكانهما والا كثرون ذهبوا الى أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله تعالى ﴿ عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ﴾ وقوله عليه السلام ﴿ سقف الجنة عرش الرحمن وان النار تحت الأرضين ﴾

خلافا للمعتزلة فانهم يقولون انها ليستا بمخلوقتين الآن بل تخلقان يوم الجزاء (لأن المقصود من خلقها المكافأة لاهل الجنة بالثواب) والمجازاة لاهل النار بالعقاب ، وهذا لا يكون الا في أيام الجزاء فلا فائدة فى خلقها قبله ، ورد بأن هذا ادعاء على خلاف النصوص الدالة على خلقها وأنه لا يجب عليه تعالى رعاية المصلحة ،

ولئن سلم فلا نسلم انحصار المائدة في المكافأة والمجازاة
واعلم ان أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار مخلدون بدلالة الكتاب والسنة.
واجماع الأمة قبل ظهور المخالفين على ان الكفار كلهم مخلدون في النار ، وعلى ان
المؤمنين كلهم مخلدون في الجنة ، بعد عذاب عصاتهم بقدر المعصية ، أو بعد عفوه تعالى
عن المعصاة لقوله تعالى ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾
فان هذه الآية تدل على انه تعالى لا يغفر الكفر ولكن يغفر سائر المعصية وان
كانت كبيرة ، لأن عقوبة الذنب عدل غير واجبة وكذا الثوبة من احسان المنان
ولأن أهل الكبائر لهم رجاء عفو بغير توبة عند أهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يقولون
ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر بل فاسق ، وان مات بلا توبة فهو مخلد
في النار ، ورد بأن المؤمن في الآيات والاحاديث كثير اما ورد على مرتكب
الكبيرة ، وانه لا منزلة بين المنزلتين ، وانه عليه السلام قال ﴿ من قال لا اله الا الله
دخل الجنة ﴾ قال أبو ذر وان زنا وان سرق يارسول الله قال وان زنا وان سرق
ثلاثاً ، فهذا يدل على ان مرتكب الكبيرة يدخل الجنة ، وقوله تعالى ﴿ فمن يعمل
مثقال ذرة خيراً يره ﴾ وأما الآيات المشعرة بخلود صاحب الكبيرة فمحتملة على
المسك الطويل جمعاً بين الأدلة ،

والشفاعة لدفع العذاب ورفع الدرجات حق لمن أذن له الرحمن من الانبياء
والعلماء والصلحاء لقوله تعالى ﴿ يومئذ لا تنفع الشفاعة الا من أذن له الرحمن ورضي
له قولاً ﴾ وقوله عليه السلام (ادخرت شفاعة لاهل الكبائر من أمي) وهذه
الآية والحديث يدلان على ان مرتكب الكبيرة يدخل الجنة بشفاعة الشافعين ،
والمعتزلة ينكرون الشفاعة لاهل الكبائر مستدلين بقوله تعالى ﴿ ما للظالمين من
جيم ولا شفيع يطاع ﴾ وأجيب بأنها لا تدل على عموم الاشخاص ولو سلم فلا تدل
على عموم الاوقات يعني عدم الشفاعة المستفاد من الآية لا يجري في كل شخص
وزمان ، بل عدم الشفاعة في حق بعض الاشخاص أو في بعض الزمان وتقبل

الشفاعة في بعض آخر ، ولو سلم فلا تدل على عموم الامكنة بل تقبل في بعض الامكنة
ولو سلم فلا تدل على عموم الاحوال ولو سلم فيجب تخصيص الآية بالكفار جمعاً
بين الادلة ، كذا في شرح النونية

واعلم أن شفاعة رسولنا عامة في حق الانس والجن الا أن شفاعته في حق
الكفار لتعجيل فصل القضاء وتخفيف أهوال يوم القيامة فشفاعته عامة كما قال تعالى
﴿ وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ﴾ ولا يرد شفاعته لقوله تعالى ﴿ ولسوف يعمليك
ربك فترضى ﴾ وقوله تعالى له عليه السلام في القيامة (اشفع تشفع وسل تعط) وهو
مقبول الشفاعة لا يرضى الا باخراج من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان من جهنم
هذه هي الشفاعة الكبرى التي هي المقام المحمود ، كذا في الجلال

والشفاعة خمسة أنواع لاستراحة الناس من شدائد الموقف ، ولادخال قوم
الجنة بلا حساب ، وهما مختصان بنبينا ، وتخلص من استحق النار ولاخراج من
دخل النار ورفع الدرجات ، كذا في الخادمي
وحوض نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ثابت بالاحاديث كقوله عليه السلام ،
حوضي مسيرة شهر النخ ،

واعلم أن دخول الناس في الجنات فضل الهى واحسان سبحانه ليس بمجرد
أعمالهم الصالحات بل بطلقة وكرمه تعالى لقوله عليه السلام ﴿ لن يدخل أحدكم الجنة
يعمله ﴾ لانه لا يجب على الله شيء وانما أدخلهم الجنة بفضلهم كما أن الكفار أدخلهم
النار بدمه ، نعم الدرجات في الجنة بسبب الحسنات وكذا الدرجات في النار بسبب
السيئات ، واخلاو فيها بواسطة نياتهم ، يعنى أن المؤمن لو كان معمرأ الى الابد لكانت
نيته أن يكون مؤمناً الى الابد فلا يتغير عزمه على الايمان مادام في الحياة فيكون
بسبب هذه النية في الجنة الى الابد ، وان الكافر لو كان معمرأ الى الابد لكانت نيته أن
يكون كافراً الى الابد فيكون بسبب هذه النية في جهنم الى الابد لانه ، لا يتبدل
عزمه الى الابد ، ولا يطرأ عليه القصور أصلاً بل يكون كافراً بالشوق أبداً وتشتهي

نفسه أن يكون معبراً على الكفر ومشغولاً بكفره الى غير النهاية

﴿ الفصل الثاني في الايمان بجميع ما سبق وبيان ما ينافي الايمان

والايمان بالقضاء والقدر وفيه ثلاثة مباحث ﴾

﴿ البحث الاول في حقيقة الايمان والاسلام ﴾ واعلم أن الايمان في اللغة التصديق الاختياري الذي هو فعل من أفعال القلب أى قبول حكم الخبر ، والاسلام عبارة عن الاتقياد الظاهري وبينهما فرق بحسب اللغة ، وفي الشرع الايمان والاسلام واحد في الحكم لا فرق بينهما ، فكل مسلم مؤمن وبالعكس ، ورجعتهما الى القبول والاذعان ، وعطف الايمان على الاسلام في بعض النصوص وبالعكس لتغاير مفهومهما اللغوي لا لتغاير الحقيقي

والايمان مركب من الجزئين اللذين هما التصديق والاقرار ، الا أن التصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلاً ، والاقرار قد يحتمل السقوط كما في حالة الاكراه والتصديق باق في حال النوم والذهول والغفلة في القلب ، وهو حاصل فيه دائماً وانما الغفلة عن حصوله فيه فلا ضرر في هذه الغفلة ، والشئاع جعل المحقق الذي لم يطرأ عليه ضده في حكم الباقي ، فن أفسد أحد هذين الجزئين لم يكن مؤمناً ، لأن فساد الجزأ يوجب فساد الكل فان النبي عليه السلام وأصحابه لم يكتفوا بمجرد التصديق ، بل طلبوا الاقرار عمن قدر على الاقرار حقيقة أو حكماً عمن عجز عن الاقرار كالأخرس ، والايمان عند جمهور المحققين هو التصديق بالقلب وانما الاقرار شرط لاجراء الاحكام الشرعية في الدنيا ، لأن التصديق القلبي أمر باطن لا بد له من علامة دالة عليه ، فعلى هذا من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله ، ولكنه آثم بترك الاقرار الواجب عليه ، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فليس بمؤمن عند الله وان كان مؤمناً في الظاهر وهذا اختيار أبي منصور الماتريدي والنصوص تؤيد هذا المذهب كقوله تعالى ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الايمان ﴾ وقوله ﴿ وقلبه مطمئن بالايمان ﴾ وقوله ﴿ ولما يدخل الايمان في قلوبكم ﴾ وقوله عليه السلام (اللهم ثبت قلبي

على دينك).

فالأعمال غير داخلة في الإيمان ، لأن الإيمان جعل شرطاً لصحة الأعمال كما في قوله تعالى ﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن ﴾ مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط ، ولذا لا يخرج ارتكاب الكبيرة العبد المؤمن من الإيمان وإن كان مصراً على الكبيرة لبقاء التصديق والإقرار معها ولا تدخله في الكفر ولا تخلطه في النار خلافاً للخوارج فإن مرتكب الذنب كافر عندهم ، ورد مذهبهم بالنصوص كقوله تعالى ، ﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ والإيمان من أعظم الإحسان يعني هل جزاء التوحيد إلا الثواب والجنة .

ولا تحبط الكبيرة عمل المؤمن ، لأن عمل المؤمن لا يحبط إلا بالكفر ، ولكن المعصية مضرّة مطلقاً مع الإيمان والطاعة نافعة في كل حال .

واعلم أن مجرد العلم والمعرفة بالله لا يقبل ليس بإيمان ، وإنما الإيمان هو العلم والمعرفة بالقبول والتصديق لقوله تعالى في حق الكفار ﴿ يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ فإن مجرد المعرفة بالله وبرسوله لو كان إيماناً لكان هؤلاء الكفرة مؤمنين لأنهم يعرفون نبوة النبي ﷺ مع أنهم كفرون لعدم قبولهم نبوته فالقبول مع المعرفة شرط في الإيمان

ولا يرد الاعتراض بأن التصديق قسم من العلم والعلم من مقولة الكيف فلا يكون مأموراً به لأن المأمور به لا بد أن يكون فعلاً اختيارياً ، لانا نقول لا يلزم كون المأمور به من مقولة الفعل ألته بل معني كون المأمور به فعلاً اختيارياً أن يصح تعلق القدرة به وكسبه وإن كان كيفية في نفسه كالعلم والنظر ، فالتصديق حاصل بالاختيار وبمباشرة الأسباب

فهذا المقدار كاف في كونه مأموراً به فالإيمان بهذا المعنى مخلوق كسبي لأنه حاصل بمباشرة الأسباب عن اختيار كصرف العقل والنظر في المقدمات ، فالإيمان فعل العبد بإيداء الرب فما من طرف العبد يعني الإهداء مخلوق كسبي وما من الرب فهو غير مخلوق .

واعلم أن المعتبر في الايمان الايمان الغيبي لا الايمان العيني لقوله تعالى ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ ولذا كان ايمان الكافر حال يأسه عند سكرات الموت ومعاناة العذاب غير مقبول لقوله تعالى ﴿فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا﴾ لأن الايمان في هذه الحال عيني لأن الكافر عند السكرات رأى موضعه من النار فلا يقبل لأن الله أنكر ايمان فرعون في هذه الحالة بقوله ﴿قال آمنت أنه لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل وأنا من المسلمين﴾ وآلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين ﴿فان الهمة هنا للاستقام الانكارى وهو مشعر بانكار ايمان فرعون في وقت الاضطرار وأشار اليه صاحب بدء الامالى بقوله وما ايمان شخص جال بأس بمقبول لفقد الامثال .

فاذا كانت الاعمال خارجة من الايمان فالايان لا يزيد ولا ينقص ، لأن المؤمن به ، لا يقبل الزيادة والنقصان من جهة الكمية ، وأما من جهة الكيفية أى القوة والضعف فيقبل الزيادة والنقصان كايان النبي ﷺ وأمه ، فان ايمان النبي ﷺ قوى بالنسبة الى أمته وكذا ايمان المستدل بالنسبة الى القائل كما بين في قوله تعالى ﴿فزادتهم ايماناً﴾ وأما الآيات الدالة على الزيادة والنقصان فهى محمولة على زمان الوحي فيجرى في حق الاصحاب ، لأن الفرائض لما نزلت على التدريج زاد ايمان الاصحاب يوماً فيوما الى انقطاع الوحي ، أو النصوص محمولة على زيادة ثمرته ، فان نور الايمان يزيد بالاعمال الصالحة وينقص بالمعاصي ، ولا ينبغي للمؤمن أن يقول أنا مؤمن ان شاء الله ، لكون هذا الكلام مشعراً بالشك ، وان نوي به التبرك والتأدب وتقوى فى الامور الى مشيئة الله ، فلا يجوز في كل حال من الأحوال ، بل اللازم أن يقول أنا مؤمن حقاً

واعلم أنه لا بد للايمان من الاستدلال البقيني ، لأنه لا عبرة بالظنيات في باب الاعتقادات الا فى بعض المسائل الاعتقادية كروية الله وصفة التكوين وتفضيل بعض النبيين على بعض بالخص بل يكفى فيه الظن

وأما ايمان المقلد فصحيح فى الأصح ، وهو الجاهل الذى يصدق الاحكام الاعتقادية تقليداً للأباء والرؤساء والعلماء بلا سعى في معرفتها بالدلة العقلية في أصول

الاعتقادات الدينية وكان عاصيا لترك الاستدلال الواجب عليه ، ولأن الإنسان لم يخلق عبثا ومهلا ، ودليل صحة ايمان المقلد اكتفاء النبي ﷺ وأصحابه من جهلة الاعراب بالتقليد ، ولم يطلبوا منهم الاستدلال والتحقيق ، ولعموم البسوي والمرج العظيم في التفصيل والتحقيق .

وعند الأشعري لا يصح ايمان المقلد ، لأن المقصد الأقصى للإنسان انما هو تحصيل العقائد الحقبة بالاستدلال ومن ترك هذا الاستدلال لم يكن مؤمنا عنده في قول واعلم انه لا عذر من عاقل في جهل خالقه ان نال ذلك العاقل مدة فكر وتأمل في خالق هذا العالم عند الامام الأعظم فمن نشأ في شاق جبل ولم يسمع صيت الاسلام ولادعوة النبي ﷺ ان صدق وآمن بوجود الصانع ويحل قدرته فهو مؤمن موحد وان لم يصدق ذلك بعد مشاهدة هذا العالم فليس بمؤمن لأن معرفته تعالي عقابية عند المازيدي كما بين فيما سبق

وأما عند الأشعري فهو مؤمن وان لم يصدق لعدم استقلال العقل في معرفته تعالي ولعدم الحسن والقبح العقليين عنده ، فهو معذور لقوله تعالي ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ وأجيب بأن العذاب في هذه الآية هو العذاب على الفروع والاصول التي لا يستقل العقل في معرفتها

واعلم أنه يجب على كل مسلم أن يعلم أولاده بالايمان والدين والنبي المبعوث لهذه الامة ، حتي لو لم يعلم بنته الايمان وسائر ضروريات الذين فزوها فلم تعرف الايمان ولو اجمالا لا تكون مؤمنة فلا يصح النكاح .

﴿ البحث الثاني في بيان ما ينافي الايمان وما يمنعه ﴾

واعلم أن الشرع قد عد بعض الافعال كشذ الزنار ولباس الكسوة المخصوصة بالكفار بلا ضرورة ولا احتياج ، علامة على الكفر ومنافية للايمان ، ولو قاية المؤمن عن التشبه بالكفرة أمر بالتجنب عن أفعال هذه الافعال وتحسين عاداتهم والاحتراز عن محبتهم .

والافعال السعى يجب الاحتراز عنها على كل مسلم كتكذيب نبي من الانبياء وانكاد حكم شرعى من الاحكام والعدول عن ظواهر النصوص القطعية الى معان يذيعها أهل الباطن الذين هم ادعوا أن النصوص ليست على ظواهرها ، بل لها معان باطنة وقصدوا بذلك نفي الشريعة بالكلية ، وهو عدول عن الاسلام والتحاق بالكفرة لكونه تكديبا للنبي فيعلم مجيئه بالضرورة ، وكاستحلال المعصية واستخفافها والاستمراء بالشريعة ، والياس من رحمة الله والامن من عذاب الله وإدعاء قدم العالم وبقائه وانكار القيامة والحشر والنشر والجنة والنار وانكار شفاعة الشافعين يوم القيامة وتحقير ما عظمه الشرع وتعظيم ما حقره الشارع فهذا كله كفر ينافي الايمان فن وجد فيه واحد من هذه الافعال وأما لما لم يوجد فيه ايمان لان الضدين لا يجتمعان في محل واحد واعلم أن من تكب الكبيرة كقتل النفس بغير حق والزنا واللاواطه وشرب الخمر والسرقة والغصب وقذف المحصنة وشرب كل مسكر وشهادة الزور وأكل الربا والافطار في نهار رمضان بلا عذر وقطع الرحم وعقوق الوالدين والفرار عن صف العساكر وقت الحرب وأكل مال اليتيم والخيانة في الكيل والوزن وتأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر وضرب المسلم بغير حق وسب الصحابة وكتان الشهادة وأخذ الرشوة والسعاية عند السلطان ومنع الزكاة وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة واحراق ذي روح بالنار وامتناع المرأة عن زوجها وإهانة أهل العلم وحيلة القرآن وأكل لحم الخنزير لا يكون كافراً ، لأن هذه المحرمات من المعاصي المجتمعة مع الايمان ان اعتقد المرتكب أنها معصية وحرام ، وان اعتقد أنها حلال فهو كافر لأن استحلال الحرام أياما كان كفراً كما أن تحريم الحلال كفر ، فهذا كله من الكبائر ، كذا في الجلال

والعذاب على الصغائر والكبائر والعفو عنهما جائز ان ، لأن عقوبة الذنب عدالة إلهية لا واجبة عليه تعالى ان شاء عذب وان شاء عفى بلا توبة عن العبد ، ولكن التوبة واجبة على العبد فوراً عند أهل السنة لقوله تعالى ﴿ وتوبوا الى الله جميعاً أيها المؤمنون ﴾ فان الأمر بالتوبة في هذه الآية للوجوب الفورى ، وقبول التوبة ثابت عندنا فلا يجب

قبولها على الله والتوبة عند الشرع الندامة على المعصية لكونها معصية وسببا للعذاب والعزم على الترك في الاستقبال ، والظاهر من الأحاديث قبول التوبة ما لم تظهر في التائب علامات الموت ، وأما اذا ظهرت علامة الموت وحال اليأس فالظاهر عدم قبول التوبة لقوله تعالى ﴿ وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر أحدهم الموت قال اني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار ﴾ لان الله نفى التوبة عن كل مؤمن عاص تائب وندم عند اليأس ، وقد ورد في الحديث (ان التائب من الذنب كمن لا ذنب له) فيأزم منه أن لا يدخل أحد من المؤمنين النار ، لأن كلهم قد تاب عند السكرات وحلّول هذا اليأس وقد ثبت أن بعضهم يدخلون النار ، فظهر أن التوبة حال اليأس غير مقبولة ؛ لأنه لو قبّلت في هذه الحال لما دخل أحد النار ، ولا يشترط في قبول التوبة تعميم جميع المعاصي ، لأنه تصح التوبة عن بعض المعاصي مع الاصرار على بعض آخر

واعلم أنه لا خلاف في أن من آمن يعد الكفر والمعاصي فهو من أهل الجنة بمنزلة من لا معصية له أصلا ان لم يفعل المعصية بعد الايمان ، ومن كفر بعد الايمان والعمل الصالح فهو من أهل النار بمنزلة من لاحسنه له أصلا ، وأما من آمن وعمل صالحا وآخر سيئا واستمر على الطاعات والسيئات فعندنا عاقبته الجنة ولو بعد دخوله النار واستحقاقه للثواب والعقاب بمقتضى الوعد والوعيد ثابت من غير احباط طاعاته لأن المعصية لا تحبط طاعاته ، وان الكافر اذا أسلم وتاب عن كفره مع الدوام على بعض المعاصي صحت توبته وأمسأله ، ولم يعاقب الا عقوبة تلك المعاصي ، وتكفي التوبة عن جميع المعاصي كلها اجمالا وان علمت ذنوبه مفصلة لحصول الندم والعزم على أن لا يعود الى المعصية أصلا

ومن ينوي التوبة اذا بعد دهر طويل يخرج عن الايمان في الحال وان قصد الاستقبال لا يتفقه ، لأن استدامة الايمان من واجبات الايقان لقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا ﴾ أي اثبتوا وادوموا على الايمان ، فاذا أتى بما ينافي الايمان ولو بالنية فقد

كفر اتفاقا ، لأن قصد الكفر ينافي التصديق ويزيل التحقيق ، ولا تُعرض بالكفر
والرضا بالكفر كفر اجماعا ، وإنما الخلاف في الرضا بكفر الغير

وأجواء الكفر باللسان من غير اعتقاد معناه مع الاختيار بلا إكراه رد لدين
الاسلام وخروج عن دائرة الأحكام ، لأن الجدل بالأحكام الشرعية ليس بعنرفي
دار الاسلام ، ولو تكلم بكلمة الكفر حال السكر لا يحكم بكفره ، والارتداد يحبط
جميع أعماله ولو تاب بعد الارتداد لا تعود أعماله لقوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالآيمان
فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ كذا في شرح الامالي

ومن أنكر صفات زائدة على ذاته تعالى بل قال علم بذاته لا بصفة زائدة كالمعتزلة
فهو مبتدع لا كافر ، لأن مسألة زيادة الصفات وعدم زيادتها ليست من الأصول التي
يتعلق بها تكفير أحد الطرفين الآخر كذا في الجلال

وكذا من أنكر عذاب القبر فهو مبتدع ، لأن أدلة عذاب القبر اما محتملات
قرآنية فلا قطعية فيها واما أخبار آحاد فلا يخلو عن الاحتمال فلا يكفر بانكاره ،
ويجب اكفار الروافض بقولهم الأمر والهي معطل الى ان يخرج الامام الباطن فانهم
خارجون عن ملة الاسلام ، وأحكامهم أحكام المرتدين ، وأما من أنكر علمه تعالى
فهو خارج عن الدين وكذا القدريه الذين يقولون ان الله لا يعلم الشيء الذي لم يكن
فيعلمه عند كونه فهم كفار فلا تزوج من نسائهم ولا تتبع جناتهم وكذا فرقة من
المرجئة الذين يقولون حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة ولا تضر مع الايمان سيئة ،
والأعمال ليست بفرائض ، وهم ينكرون فرائض الصلاة والزكاة والصيام وسائر الفرائض
كالجihad ، ويقولون هذه نوافل ، فمن عمل بها فحسن ويثاب عليه ، ومن لم
يعمل بها فلا شيء عليه ، فهؤلاء كفار لانكارهم النصوص القطعية ، وفي هذا الزمان
أكثر الناس من شيعتهم لأنهم تابعون لأهوائهم في ترك هذه العبادات وهم ضالون
مضلون وأما من لم يعتقد المسح على الخطين فقد أعرض عن سنة الله فهو مبتدع عندنا
لان كان متأولا ، ويخشى عليه الكفر ان كان منكرا لكون ثبوت المسح قريبا من التواتر

واعلم أن تفضيل الولي على النبي كفر وضلال ، لأن الاجماع منعقد على أن
الأنبياء أفضل من الأولياء بل نبي واحد أفضل من جميع الأولياء

وادعاء بعض المتصوفة أن شيخه رأى ربه في الدنيا كفر وضلال ، واقتراء على
الله وتفضيل لآحاد الناس على الأنبياء إذ ورد في حق موسى عليه السلام أن
ترأى (فإن رؤية الله أعلى المراتب لم تتيسر في الدنيا ، لأن بصر الانسان في الدنيا
فان ، والله باق ، ولا يرى القاني الباقي على العادة وأما في الآخرة فالعين باقية فيرى
الباقي بالباقي ورؤية نبينا في المعراج خلاف العادة وخارقة لا يقاس عليه الغير كما
بين فيما سبق

واعلم أن أفضل الناس بعد الأنبياء أبو بكر رضى الله عنه لقوله تعالى
(وسيد جنبها الا تقي الذي يؤتى ماله يتزكى) فان هذه الآية نزلت في حق أبي بكر
رضي الله عنه (فاذا كان أتقى هذه الأمة لزم أن يكون أتقى من جميع الأمم بالطريق
الأولي) ولقوله عليه السلام (والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين
على أحد أفضل من أبي بكر) وانه صدق النبي ﷺ بلا تردد قبل الناس فهو يدل
على أفضليته ، وانه سابق الخدمة للإسلام وظهرت قوة الاسلام في زمان خلافته وتمايمت
الفتوحات الوفيرة ، وحصل القهر والتدمير لأهل الردة في زمانه ، والتطهير لجزيرة
العرب من أهل الشرك والبدعة واجلاء الروم عن أطراف الشام ، وطرد فارس عن
حدود الكوفة والعراق ، ومجموع هذا بعد اشتراكه في سائر خصال التقوى مع الأصحاب
فهذا كله يقتضي أفضليته فهو أفضل الأولياء

وبعد أبي بكر أفضل الناس عمر رضى الله عنه لانه في اظهار دين رسول الله
خير معاون لقوله تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) يعنى
عمر فان ايمان عمر كان سبباً لظهور دين الاسلام فكان خير معاون لخير الأنام ،
وقد فتح في أيام خلافته كثيراً من بلاد المشرق والمغرب وقهر الاكاسرة ، وأخذ
الخراج من القياصرة ، وأهلك عروشهم وهدم دورهم ، وسبى أولادهم وأخذ أموالهم

ورتب الأمور ونظم سياسة الجمهور ، وأفاض العدل والاحسان على الانام في العالم فهو أفضل الاولياء بعد أبي بكر رضى الله عنهما وبعد عمر أفضل الناس عثمان رضى الله عنه ، لقول ابن عمر كنا نقول في حياة رسول الله ﷺ أفضل الناس أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضى الله عنهم وقال على رضى الله عنه خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ، ولأنه تواتر في زمان خلافته فتح كثير من البلاد ووقع اعلاء لواء الشرع الى السماء وكثر نسخ المصحف الى السبع ونشره الى الأطراف وهاجر هجرتين لاجل الدين ، وكان ختناً للذي عليه السلام على ابنتين ،

وبعد عثمان أفضل الناس على رضى الله عنه لأنه أعلم الصحابة واعمل منهم مع أنه أقرب الى النبي ، وانه أول من آمن بالنبي عليه السلام من الصبيان فهو سابق بالايان وسائر مناقبه مذكورة في السير فلا حاجة الى التطويل بالكلام هنا ، فهو أفضل الاولياء بعد عثمان رضى عنهما المنان وخلاقهم على هذا الترتيب واقعة ، وترتيب الخلافة يدل على ترتيب فضائلهم ، ومن أنكر خلافة الشيخين فهو كافر لانكار الاجماع القطعي ، ومن أنكر خلافة عثمان وعلى رضى الله عنهما فهو مبتدع ومن أنكر صحابة أبي بكر فهو كافر لانكاره النص القطعي وهو قوله تعالى ﴿ اِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَمُزْنِ اِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۝۱۰۰ ﴾ فان الله تعالى بين في هذه الآية أن أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ ، ولا اعتبار في هذه المقام بخرافات الشيعة في تفضيل على رضى الله عنه ، فاتهم يروون في هذا الباب أخباراً كثيرة أكثرها كاذبة ، ويدعون التواتر بناء على شررتهم فيما بينهم ، وكثرت رواياتهم على ألسنتهم ومطابقتها لاهولتهم الفاسدة ولا يتأملون كيف خفيت هذه الاخبار على كبار الصحابة من المهاجرين والانصار ، وعلى الثقات من رواة الحديثين ، وكيف لم يحتج بعضهم على بعض ولو كان الاثر موجوداً في هذا الشأن وصادراً عن فخر المرسلين لاحتج البعض على البعض لسكتهم لم يحتجوا فدل عدم احتجاجهم على أن الاخبار المذكورة ليست بموجودة في زمان الصحابة وكيف سكتوا في منازعات الخلافة ، مع أنه لم يظفر هذا الادعاء الا بعد

انتقضاء دور الخلافة وبعد ظهور التعصبات الباردة والتعسفات الفاسدة ، وأيضاً ظهر هذا الادعاء بعد افضاء أمر الدين الى علماء السوء وأمرء الظلم والجور ، ويدل على هذا أن بعض المتأخرين من الشيعة الذين لم يروا أحداً من المحدثين مثلوا كتبهم بأمثال هذه الاكاذيب وللطاعن لكبار الصحابة ككتاب التجريد للطوسي ، الذي هو قرين هلاك كوكب المجوسى ، وهو الذى نصر الباطل وقرر الاكاذيب فى كتابه ، مع أن الاشتغال بمثل هذه التعصبات جنة فوق كل الجنون ، لان مثل هذه المسائل ليست من ضروريات الدين ، والبحث عنها خارج عن وظائف عبودية المسلمين ، فالبحث عن مثل هذه المسائل تضييع أوقات لا طائل تحته ، والمحبة لبعض الاصحاب والظعن لبعض آخر بلا فائدة خارج عن العقل والدين ، مع أن الاصحاب كلهم هداة فى الدين ، وأخذنا أحكام الشرع منهم على اليقين ، وانهم أظهروا نقوصاً فى جميع الأحكام بالرواية عن منبع العلم والعرفان ، فهل كنتموا نصاً وارداً فى على رضى الله عنه ولاي سبب اجترعوا على الكتم وما الفائدة لهم فى الكتم وما الضرر لهم فى الاظهار ، ومثل هذا الادعاء لم يصدر عن ذوى الالباب ، وانما صدر عن الجاهلين الغافلين العارين عن العقل والدراية (والمحرومين عن الفراسة والسياسة) كذا فى المقاصد وشرحه

واعلم أن الولي لو بلغ الغاية القصوى فى مرتبة الولاية لم تسقط عنه التكاليف أصلاً ، لانه ليس للعبد مرتبة مسقطه تكليفه (الا الجنة والصبا) لأن العبد مادام عاقلاً بالغاً لا يسقط عنه الامر والتهي وسائر التكاليف الشرعية ، لعموم اخطابات الواردة فى التكليف ، ولا جماع الانبياء والمجتهدين على عدم سقوط التكليف عن العبد أصلاً ، لأن أكثر الناس حجة وإيماناً بالله هم الانبياء (لانهم نالون الى على المراتب والقربة) والمعصومون عن الذنوب ، مع أن التكاليف فى حقهم أتم وأكمل فضلاً عن السقوط ، ولو كانت مرتبة مسقطه للتكاليف لكانت هذه المرتبة مرتبة النبوة لانه ليس فوق درجة النبوة مرتبة للبشر ، فالادعاء بأن العبد اذا ارتقى الى

علم الباطن الذى هو مقام الفناء فى الفناء فى التوحيد سقط عنه التكليف كفر وضلال ، لأنه لو جاز سقوط التكليف لبين الله فى كتابه والنبي فى سنته والمجتهدون فى اجتهادهم ، مع أنه ليس من هذا شئ فى الكتاب والسنة والاجتهاد ، وهذا الزعم من غلاة الملاحدة الباطنية ليس الا اقتراء على الله وكذباً على الانبياء وبهتاناً عظيماً على الأولياء ، عصمنا الله تعالى عن مثل هذه المفتريات ، ومقارنة هؤلاء الغلاة ، لانهم مفسدون لاهل الاسلام ، اذ يلقون التفرقة بين المؤمنين ، ويحدثون المذاهب العجيبة ، ويفعلون عوام الناس بحيلهم ودسائسهم الوسواسية ، لان لباسهم لباس الصوفية المتورعة ، مع أنهم غافلون عن الشريعة

﴿ البحث الثالث فى الايمان بالقدر والقضاء ﴾

واعلم أن قضاء تعالى هو ارادته فى الأزل بالاشياء على ما هى عليه فيما لا يزال ، وأن قدره تعالى ايجاده اياها على قدر مخصوص وتقدير معين فى ذواتها وأحوالها وأوصافها على ما قضاه فى الازل ، والاشياء موجودة فى اللوح المحفوظ مجملة على سبيل الابداع وبعد حصول شرائطها مفصلة واحداً بعد واحد ظهر وجود الاشياء فى الخارج على وفق علمه فى الزمان والمكان المعينين بعد ارادة العبد أفعاله الاختيارية فكل فعل من الخير والشر بإرادته وقدره وقضائه تعالى فلا يخرج عن ارادته شئ لقوله تعالى ﴿ وما تشاؤون الا أن يشاء الله ﴾ وقوله تعالى ﴿ قل كل من عند الله ﴾ فالقدر تابع للقضاء والقضاء تابع للعلم والعلم تابع للمعلوم فلا بد لكل شخص مكاف من الايمان بالقضاء والقدر ،

﴿ الفصل الثالث فى بيان المسائل المتفرقة والمسائل المختلف فيها ﴾

بين الاشاعة والماتريديّة وهو مرتب على بحثين ﴿

البحث الأول فى مسائل متفرقة واعلم أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب لقوله تعالى ﴿ وأمر بالمعروف وانه عن المنكر ﴾ ولقوله عليه السلام ﴿ لتأمرن

بالمعروف ولتتهون عن المنكر أوليسلطان الله عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لكم ﴿ ولا جاع الأمة في الصدر الاول وبعده على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وانهم يتواصون بينهم بذلك ويوبخون تاركه مع الاقتدار عليه

ومراتبه ثلاثة على ما أشار اليه النبي عليه السلام في قوله ﴿ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه ﴾ فهذا الحديث يدل على أن جميع الأمة مكلفون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حسب طاقتهم ومقدار قدرتهم ، فلا يخرج أحد عن هذا التكليف ولا عن المسؤولية يعطف الجرم بعضهم على بعض ، كذا في المقاصد وشرحه

والايمان شرط العبادة ، لأنه أصول الدين ، فن لا ايمان له فلا عبادة له ، لأن النصوص الدالة على العبادة متفرقة على الايمان واردة على الاكثر بعد الايمان كقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ وقوله ﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن ﴾ فالعبادة مع الكفر لا تنفع لعدم شرطه ، كذا في شرح المقاصد والثواب فضل من الله لا استحقاق من العبد ولا واجب عليه تعالى ، لأن انعام الله علينا كثير لا يحصى كما قال تعالى ﴿ وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ فنعمة كل وقت زيادة على شكرنا في هذا الوقت بجميع أعضائنا ، بل الشكر في طول عمرنا في الدنيا لا يقابل النعمة القليلة في وقت من الاوقات فلا يمكن المعاوضة واليه أشار صاحب التوبة بقوله

وكيف تلزمه طاعاتنا عوضاً ونعمة الوقت تربو كل شكران

واعلم أن العلم أفضل من العقل ، لأن العقل كالوسيلة والعلم كالمقصود ، والمقصود أفضل من الوسيلة ، وأما مسلوب العقل فهو من بمجرد تبعية الدار والوالدين ، واصابة العين جائزة ، لأنه أمر ممكن في نفسه أخبر به الصادق بقوله ﴿ العين حق حتى تستنزل الحائق ، أي الجليل العالی وقال عليه السلام أيضا (العين حق ولو كان

شيء سابق القدر لسبقته العين . أى لافناه العين قبل زمان فنائه
وقال عليه السلام أيضاً (اذا استغسلتم فاغتسلوا) الخطاب لمن أصابته عين يعنى
اذا طلب المعيون من يتهمة باصابة عينه غسله ليصب غسالته عليه فليفصل العائن
ذلك الغسل ويعط غسالته وجوباً لأن ترياق سم الحية كما يؤخذ من لحمها يؤخذ
علاج اصابة العين من غسالة العائن فان في الغسالة اطفاء حرارة تلك الاصابة

وكيفية الاصابة أن القوة السمية تنبعث من عين العائن الى المعيون فيؤثر تأثيراً
عظيماً ولا يستبعد ذلك عقلاً ، لأن تأثير جسم في جسم آخر أمر مشاهد كتأثير السم
وتأثير المؤذيات وأدوية الاطباء وغير ذلك وكذلك لا يبعد خروج جواهر غير مرئية
من عين العائن الخسيسة تصيب الى معيون فتؤثر ، كذا في الخادى والسحر واقم
لقوله تعالى ﴿ ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ﴾ وبوقوعه على النبي
ﷺ حتى انه استمر الى سبعة أشهر حتى نزل الموعودتان وهو اثبات نفس شريرة
بخارق العادة بمزاولة كفر أو كبيرة .

والتجسس لأحوال المؤمنين غير جائز لقوله تعالى ﴿ ولا تجسسوا ﴾ وأما
التجسس لأحوال الاعداء فواجب للاطلاع على قوتهم وحيلهم ودسائسهم والالات
الحرية لهم ، لأن أعداد المقابلة بالمثل يتوقف على تجسس أحوالهم (والله يجيب
الدعاء) اذا اقترن بشرائطه لقوله تعالى ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ وقوله عليه
السلام (يستجاب دعاء العبد ما لم يدع باثم ولا قطيعة رحم ما لم يستعجل) والعمدة
في قبول الدعاء صدق النية وحضور القلب ، لقوله عليه السلام (ادعوا الله وأنتم موقنون
بالاجابة ، فانه لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه)

وكيفية الاستجابة اما باعطاء ما سأل به بعينه أو بخير منه أو بمثله أو برفع الدرجات
أو بعفو السيئات ، وان للدعاء كما كان منافع للاحياء كذلك ، للاموات ولذا شرعت
صلاة الجنائزة .

وغفران كفر جائز في العقل ولا مانع له ، لأنه خالص حقه تعالى فله أن يعفو عنه ،

ولسكن الدليل السمعى بمنه كقوله تعالى ﴿ وما هم بخارجين منها ولهم عذاب مقيم ﴾ وقوله ، أيضاً ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك ﴾ الى غير ذلك من النصوص الدالة على عدم العفو وعلى خلود الكفار فى النار .

وتجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر ، لقوله عليه السلام (صلوا خلف كل بر وفاجر) وان علماء الامة كانوا يصلون خلف الفسقة من غير نكير ، وهذا الجواز مع الكراهة ، وكذا يصلى على جنازة كل بر وفاجر ، ولا بد للمسلمين من نصب امام يقوم بتنفيذ أحكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم ، وقهر أعدائهم وتدمير متغلبهم وقطاع طريقهم ، واقامة الجمعة وصلاة العيد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد ، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وقسمة الغنائم بين الغزاة ولا يشترط أن يكون الامام معصوماً ولا أفضل زمانه ، لأن المساوى فى الفضل بل المفضل الاقل علماً وعملار بما كان أعلم بمصالح الامة وأقدر على القيام بمواجبها ، ويشترط أن يكون الامام مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً ، فلا تجوز إمامة الكافر ، اذا جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ، ولا العبد لأن العبد مشغول بخدمة المولى ، ومستحق فى أعين الناس ، ولا تجوز إمامة النساء لأنهن ناقصات العقل والدين ، ولا الصبي ولا المجنون لأنهما قاصران عن تدبير الامور والتصرف فى مصالح الجمهور ، مع أن الامام لابد أن يكون ظاهراً غير خفي واقفا للسياسة ومالكا للتصرف فى أمور الامة ، بقوة رأيه ورويته وشدة بأسه وشوكته ، وقادراً بعلمه وعدله وشجاعته على تنفيذ الأحكام وحفظ حدود الاسلام ، واتخاذ المظلوم من الظالم ، اذ الاخلال بهذه الامور مغل بالمقصد من نصب الامام ، فلو ترك المسلمون نصب الامام لاثماً لأن نصب الامام واجب علينا سمعاً وترك الواجب اثم لقوله عليه السلام (من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية) ولأن الصحابة جعلوا نصب الامام أهم الامور بعد وفاة النبي ﷺ حتى قدموه على دفنه لما يتوقف عليه كثير من الواجبات الشرعية ولا ينزعزل الامام بالفسق والجور .

واعلم أن الغني مع الشكر أفضل من الفقر مع الصبر لقوله تعالى ﴿ووجدك عائلاً فأغني﴾ فإن الله تعالى عد الغنى في هذه الآية نعمة على حبيبه ومن عليه بالغنى فلو كان الفقر أفضل لما كان لامتنانه تعالى على حبيبه معنى ولأن الغنى جمع بين العبادتين المالية والبدينية فإن أنواع العبادة المالية كالزكاة والفطرة والأضحية والصدقات النافلة والاتفاق على الضعفاء والأعانة على الأقارب والمدايا إلى الاحباب ومسائر الخيرات كلها بالمال ففي الغنى عبادة متعددة ومتعددة (وفي الفقر عبادة قاصرة واحدة هي الصبر) خلافاً لبعض العلماء منهم أبو الليث فإن عندهم الفقر أفضل لكونه موجباً للسلامة في الآخرة، والأصح هو المذهب الأول، كما في بحر العلوم للنسفي

وما أخبر به النبي ﷺ من اشرط الساعة كخروج الدجال ودابة الأرض وخروج يأجوج ومأجوج ونزول عيسى عليه السلام من السماء وطلوع الشمس من مغربها ورفع القرآن من الصدور وهدم السكبة وذهاب الرجال وبقاء النساء كله حق

وأما خروج الدجال فثبت بالأحاديث الكثيرة المذكورة في كتب الأحاديث وأما دابة الأرض فبقوله تعالى ﴿واذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون﴾ فخرج هذه الدابة قبيل القيامة، والكلام المفصل على خروجها مذكور في التفاسير

وأما خروج يأجوج ومأجوج فثبت بقوله تعالى ﴿حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون﴾

وأما نزول عيسى عليه السلام فبالحديث المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضمم الجزية ويفيض المال لا يقبله أحد حتى تكون السجدة الواحدة أفضل من الدنيا وما فيها)، كذا في المصابيح

﴿ البحث الثاني في بيان المسائل المختلفة فيها بين الاشاعرة والماتريدية اجالا ﴾
قال جمهور الماتريدية (١) معرفة الله تعالى واجبة عقلا لا تحتاج الى الشرع ، (٢)
وان الصانع تعالى يعرف بصفاته حق المعرفة ؛ (٣) وان حسن بعض الامور وقبحها
يدرك بالعقل ، (٤) وان صفات الافعال كلها راجعة الى التكوين وهو صفة ذاتية ،
(٥) وان التكوين ليس عين المكون ، (٦) وان بقاء تعالى ليس صفة زائدة على
ذاته ، (٧) وان ادراك المشعوم والمذوق والملموس ليس صفة غير العلم في شأنه تعالى
(٨) وان افعاله تعالى معلة بالحكم والمصالح (٩) وان الارادة لا تستلزم الرضا والحجة
(١٠) وان بعض آيات القرآن أفضل من بعض ، (١١) وان وجود الاشياء بالايجاد
لا بخطاب كن ، (١٢) وان الايمان لا يزيد ولا ينقص (١٣) وان الاستثناء في الايمان
لا يجوز حالا واستقبالا ، (١٤) وان التكليف بما لا يطاق لا يجوز ، (١٥) وانه تعالى
لا يرى في المنام قطعا ، (١٦) وان الرؤيا ليست خيالا باطلا بل نوع مشاهدة في الروح ،
(١٧) وان القدرة التي يعمل بها العبد صالحة للطاعة والمعصية على سبيل البذل (١٨)
وان العلم الواحد منا يتعلق بمعلومين وأكثر (١٩) وان الانبياء بعد موتهم انبياء
حقيقة كما في حياتهم ، (٢٠) وان فعل الله خلق وفعل العبد كسب ، (٢١) وان
الذكورة شرط للنبوة ، (٢٢) وان افادة النظر الصحيح العلم بالكسب والخلق
لا بالخلق فقط ، (٢٣) وان قدرة العبد مؤثرة في فعله لان له قدرة غير مؤثرة ، (٢٤)
وان الارواح ليست بجسم ولا جسمانية بل هي امور مجردة عن المادة ، (٢٥) وان
صفات الله باقية ببقاء هو نفس الصفة ، (٢٦) وان القضاء والقدر غير الارادة الازلية
(٢٧) وانه ليس كل مجتهد مصيبا وان الحق واحد ؛ (٢٨) وان الكافر لا يكلف
بأداء العبادات ، (٢٩) وان الانبياء معصومون من الصغار عمدا ومن الكبار
مطلقا ؛ (٣٠) وان الموت فساد بنية الحيوان يعرض بخلقه تعالى في الحيوان ،
(٣١) وأما الارادة الجزئية حال بين الوجود والعدم لا يتعلق به الخلق ، خلافا
للشاعرة في كلها .

﴿ خاتمة في بيان ماوجب علينا في أصحاب رسول الله ﷺ ﴾

واعلم أن اللازم على الأمة كف اللسان عن الصحابة الا بخير ، لقوله عليه السلام (فلا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم لو أتفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) وقوله عليه السلام (أكرموا أصحابي فانهم خياركم) وغير ذلك من الأحاديث فان هذه الأحاديث تدل على أن الواجب علينا أن نكف لساننا عنهم الا بخير ، والتعظيم لهم والترضية بهم سيما المهاجرون والأنصار وأهل بيعة الرضوان وأهل بدر ومن شهد أحداً وسائر الغزوات فكلهم مكرمون وانفقد الاجماع على علو شأنهم فالوظيفة لنا أن نشكرهم وندعوهم بالترضية بهم ، لأنهم هداة في الدين ومرشدونا في اتباع الرسول وشربعته ، فانهم نأقلون أحكام الشريعة لنا ومؤسسون قواعد الدين ومشيدون أركان علم اليقين ، ونأشرون أحكامه الى أقطار العالم ، وموسعون دوائر الشريعة في البلاد بين العباد ، فأى نعمة أعظم من هذه النعم الواصلة الينا منهم فالواجب علينا الشكر لهم لا غير ، ولغلاة الروافض مبالغات في بغض بعض أصحاب رسول الله والظعن فيهم ، بناء على حكايات كاذبة واقترأت واهية لم تكن في القرون الأولى فالاحتراز عن أمثال هذه الهذيانات واجب علينا وما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات فله محل صحيح وتأويل مقبول فالبحث عنها ليس وظيفة لنا عقلا وعرفاً وسمعاً وأما الظعن فيهم ان كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر والافدعة وفسق وفجور فلا يجوز الظعن على معاوية وأحزابهم ، لأنهم داخلون في نهى النبي عن الظعن في أصحابه ولم حظ في مدحه عليه السلام بقوله (أصحابي كالنجم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وبالجملة لاعتقاب بترك اللعن من أحد في حق إبليس مع أنه الكافر الجاني ، فالأسلم والأولى ترك كثرة اللعن في حق جميع المخلوقات ولو في حق إبليس مع أنه كافر قطعاً ، وكذا لا ينبغي اللعن على يزيد ولا على المهجاج ، لأن نبينا نهى عن لعنة المبشرين ، وهما من أهل الصلابة والقبلة لا شك فيه

واعلم أن من سب الأصحاب عزز بالضرب لقوله عليه السلام (من سب نبياً فاقواه ومن سب أحملي فاضربوه) لأنهم استحقوا مدحه تعالى بقوله ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رجاء ينفهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار ﴾

وفي هذه الآية دلالة على أن أصحاب رسول الله داخون في هذا المدح كونه لاستثناء لأحد منهم ، لأن كلهم مشرفون بعمية النبي عليه السلام لأن الصحابي من رأى النبي مؤمناً بعد بعثته في حال حياته عليه السلام ولو بلا مكالمة ولا مجالسة ولو ماشياً لغير جهته حتى لم يره النبي لا يمنع محبته لأن شرف منزلة النبي يظهر أثر نوره في قلب من يلاقيه

وأما العارض المانع للرؤية كالعمى لا يمنع المصاحبة وكذا الاطفال لأن البلوغ ليس بشرط في كونه صحابياً ، وأما من رأى بعد وفاة النبي قبل دفنه فليس بصحابي وكذا من رأى بعد وفاته في الرؤيا ليس بصحابي لأنه من الأمور العنوية لا من الأحكام الدنيوية

ومصاحبة الجن توجب كونهم صحابياً كالانس ، وأصحاب رسول الله من الانس يوم وفاته مائة ألف وأربع عشرة ألف في رواية كلهم من أهل الدراية والحمد لله على التمام والصلاة والسلام على خير الأنام ، وعلى آله وأصحابه الذين هم أمناء الأمم فشرعت في تحرير هذه الرسالة وتسويدها يوم ثالث عشر من شهر جمادي الآخر وفرغت من تسويدها في اليوم السادس عشر من شهر رجب في سنة أربعة وثلاثين وثلثمائة وألف من هجرة نبينا ﷺ ورفعت القلم عن تبليضها في يوم اثني عشر من شعبان هذه السنة

حجة اقناعية عادية	صحيفة
١٦ وأفعال العباد مخلوقة بخلقته تعالى	٢ ديباجة الكتاب
١٨ والتفصيل في أفعال العباد والاختار فيه	٣ موضوع علم الكلام وتعريفه وغايته
مذهب القاضي أبي بكر	٣ أصول الفرق الاسلامية وخلاصة مذهبهم
١٨ واعلم أن الارادة الجزئية حالة قوية غير مخلوقة	٥ وبظهور هذه الفرق الاسلامية تكلمت
١٩ وفي اثبات الاختيار الجزئي أربعة مذاهب	الفرق المبنية في الحديث الى ثلاث وسبعين
٢٠ بيان مذهب الماتريدي في الاختيار الجزئي	٦ المراد بالأمة في الحديث أمة الاجابة للأمة
٢١ وأما ابطال مذهب الطبيعيين فن خمسة وجوه	الدعوة
٢٨ البحث الأول في تنزيهه تعالى عن النقائص	٦ واليوم أر باب الفرق الضالة الموجودة
٢٩ واعلم أن الاسم للشيء أن كان علماً شخصياً	٦ وأما الفلاسفة والطبيعية خارجة عن الفرق
كقظة الله يصح اطلاقه والتفصيل في أسمائه	الاسلامية
تعالى	٧ البحث الأول في معرفته تعالى وشرط النظر
٣٢ البحث الثاني في نفي الاتحاد والحلول	في معرفة الله وأول الواجب على العبد
وأن غلاة للمحددين أربعة	٩ البحث الثاني في إثبات الصانع بالنظر
٣٢ وأما الاتحادية والحلولية	الصحيح وفيه مسائل ستة
٣٣ البحث الثالث في نفي الوجوب عليه تعالى	٩ واعلم أن أساس هذه الدلائل حدوث العالم
٣٤ ولا غرض لعله تعالى	واعتقاده في الضروريات الدينية
٣٥ واعلم أن أصول الصفات السلبية خمسة	١٠ وأما الدلائل العقلية على حدوث العالم
٣٥ المراد بصفاته تعالى في علم الكلام مبادئ	١١ بيان مذهب السوفسطائي وهم ثلاث طوائف
المشتقات	١٣ واعلم أن ابطال التسلسل في إثبات الواجب
٣٧ البحث في صفة الحياة والعلم	لازم
٣٨ البحث في صفة القدرة	١٤ ولذا اشتغل علماء الكلام بابطال التسلسل
٣٩ البحث في صفة الارادة	١٤ البحث الثالث في كونه تعالى واحداً
٤٠ واعلم أن صفة العلم أعم من القدرة	لا شريك له
	١٥ واعلم أن قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

- ٤١ البحث في صفة التكوين وهو كالأمكن
الوقوعى
- ٤٢ البحث في صفة الكلام وتفصيلاته
- ٤٣ والنزاع في الكلام بين المعتزلة وأهل السنة
لنفلي لا حقيقى
- ٤٥ البحث في صفة السمع والبصر
- ٤٦ البحث في صفة جأزلة له تعالى وفي رؤيته
- ٤٧ ان الرؤية في الآخرة ثابتة بالكتاب
والسنة واجماع الامة
- ٤٩ البحث في الحسن والقبح
- ٥٠ البحث في تكليفه تعالى والتكليف بما
لا يطاق ثلاث
- ٥٢ البحث في الأجل
- ٥٣ والموت قائم بالميت ومخلوق له تعالى
- ٥٤ البحث في النبوة
- ٥٤ واعلم أن الاوصاف الواجبة لعموم الانبياء
- ٥٦ الانبياء بريئون عن العيوب المنفرة
- ٥٦ ان الصفات الجأزلة على الانبياء من الحالات
البشرية
- ٥٧ ان الانبياء يعملون سياسة الدنيا وأحوال
الآخرة
- ٥٨ البحث في لزوم الشر بعة عقلا ونقلا
- ٦٢ ان الأديان كلها باحثة عن لوازم البشرية
والاحتياجات العمومية
- ٦٢ من الاحكام الشرعية الاعتقادات
- ٦٣ ومن أحكام الشرع الاخلاق الحسنة والطهارة
- ٦٤ ومن أحكام الشرع النهي عن المنهيات
- ٦٦ ومن أحكام الشرع أحكام أنواع العقوبات
- ٦٧ البحث في لزوم الكتب السماوية وأن
حكم كل كتاب باق الى انزال كتاب آخر
- ٦٩ البحث في معجزات الانبياء وأن الخوارق
سنة
- ٧٠ البحث في كيفية حصول المعجزة
- ٧١ والاعتراض بأن في القرآن كلمات غير
عربية والتكرار والجواب عنه
- ٧٣ والاعتراض بأن فيه شعرا والجواب عنه
- ٧٤ البحث في كيفية دلالة المعجزة على صدق
النبي ﷺ
- ٧٤ الفصل الثالث في امكان وجود الانبياء
- ٧٥ التي بين الامة كالطيب المذاق بين الملة
- ٧٦ الانبياء كلهم من الرجال لا من النساء
- ٧٦ البحث في اثبات نبوة نبيينا وتفصيل أحواله
- ٧٨ أحوال البشر في زمان البعثة وانكار اليهود نبوته
- ٨٠ المطلب في أن نبينا أفضل الانبياء
- ٨٢ في بيان معارجه عليه السلام ووقته
- ٨٣ في بيان أن شريعته عليه أفضل الصلاة
وأتم السلام أفضل الشرائع والتفصيل
في أحكامها
- ٨٨ الاعتراض بتستر النساء والجواب عنه
- ٩٢ والاعتراض على تعدد الزوجات والجواب عنه
- ٩٣ جواز التعدد مشروط برعاية العدالة بين
الزوجات

- ٩٤ والطلاق عند التقى الزوج والزوجات
٩٤ المحكمة في كون الطلاق في يد الرجل دون المرأة
٩٥ الاعتراض بالحجج والجواب عنه
٩٦ والامر بالحجج مشتمل على سياسية شرعية
٩٧ سبب ظهور القرامطة
٩٨ المطلب في أنه عليه السلام ختم الانبياء
٩٩ فلاحتياج للبشر الى نبي بعد نينا
٩٩ وظائف البشر بحسب الاساس عشرة أقسام
١٠١ من الوظائف البشرية التعاون والتناصر
١٠٢ من الوظائف حسن الأخلاق
١٠٣ من الوظائف الزراعات واستحصا
الاراق من الأرض
١٠٣ وظيفة الصناعة
١٠٤ من الوظائف العلم والمعرفة
١٠٤ كلف الانسان بمقدارة قدرته
١٠٥ أما المقدمة في إمكان الآخرة واثبات
وجودها
١٠٦ واعلم أن القيامة واقعة البتة
١٠٧ وان الآخر أمر ممكن
١٠٩ البحث الأول في مراتب الآخرة
١٠٩ وأما الحياة في القبر
١١١ وأما المحكمة في السؤال والحساب
١١٣ البحث الثاني في أحوال الآخرة
١١٤ والشفاعة حتى وشفاعة نينا عامة
١١٦ البحث الاول في حقيقة الايمان والاسلام
١١٧ فالاعمال غير داخلية في الايمان
- ١١٧ واعلم أن مجرد المعرفة بلا قبول ليس بايمان
والمعتبر في الايمان نيني
١١٨ وأما ايمان المقلد فصحيح
١١٩ في بيان ما ينافي الايمان
١٢٣ واعلم أن تفضيل الولي على النبي كفر
١٢٣ وأن أفضل الناس بعد الأنبياء أبو بكر
رضي الله عنه
١٢٤ ومن أنكر محبة أبي بكر فهو كافر
١٢٤ ولا اعتبار لخرافات الشيعة في تفضيل علي
رضي الله عنه
١٢٥ ليس للعبد مرتبة مسقطه تكليفه الا
الجنة والصبا
١٢٦ البحث في القضاء والقدر
١٢٦ واعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن
النكر واجب
١٢٧ واصابة العين جائزة والتفصيلات فيها
١٢٩ ويجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر
١٢٩ ولا بد للمسلمين من نصب الامام
١٣٠ الغنى مع الشكر أفضل من الفقر
١٣٠ وأما خروج الدجال ويأجوج ومأجوج
ونزول عيسى عليه السلام ثابت
١٣١ المسائل المختلف فيها بين الاشاعرة
والماتريدية
١٣٢ اللزوم على الامة كف اللسان عن الصحابة
الانجيز
١٣٣ مصاحبة الجن توجب كونه صحابيا

